

المحاضرة الأولى: مدخل إلى العلاقات المالية والنقدية الدولية

أولاً. ملامح النظام الاقتصادي الدولي:

يتميز الاقتصاد الدولي بمجموعة من المحددات أهمها:

1- الاعتماد الاقتصادي المتبادل وتسارع وتيرة التكامل بين مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، فقد شكلت المجموعات المتكاملة نحو 70% من سكان العالم وسيطرت على 90% من حجم التجارة العالمية وقد وصل الناتج المحلي الإجمالي لثلاثة تجمعات كبرى " الاتحاد الأوروبي والنافتا وآسيان " إلى 81% من الناتج العالمي الإجمالي.

2- القدرة على انتقال عناصر الانتاج وخاصة تدفقات رأس المال بين جميع الدول ويعود ذلك إلى:

- التخفيف من القيود المفروضة.
- تخفيف الرقابة على أسعار الصرف.
- انتشار الأسواق المالية والنقدية حول العالم ساهم في زيادة تدفقات رأس المال.
- العولمة المالية والاقتصادية التي قامت بتحرير كل شيء ما عدا انتقال اليد العاملة من الدول النامية نحو المتقدمة.

3- النمو الكبير في التجارة الدولية " السلع والخدمات " وقد تجاوزت معدلات نمو التجارة الدولية معدلات النمو في إجمالي الناتج العالمي.

وبالتالي فملاح التغيير في الاقتصاد الدولي بدأت بشكل فعلي من العقد الأخير للقرن العشرين وبعد انهيار منظومة الدول الاشتراكية 1991، إذ ساد نمط اقتصاد السوق، وزاد السعي من دول العالم لاكتساب قدرات تنافسية، وزيادة أهمية التجارة الخارجية في معدلات النمو الاقتصادي، مع وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي داخل الصناعة الواحدة وداخل السلعة الواحدة أيضاً.

فعلى سبيل المثال تقوم شركة NIKE بتصنيع الأحذية في إندونيسيا بتكلفة \$12 للزوج الواحد وتبيعه بسعر \$120، كما كان يتقاضى اللاعب مايكل جوردان نحو 20 مليون \$ مقابل إعلان لهذه الشركة كل عام، بشكل يتجاوز أجور آلاف من العمال الإندونيسيين!

فضلاً عما سبق تعد الشركات المتعددة الجنسيات من أهم ملامح التغيير في النظام الاقتصادي الدولي فعالم اليوم يحكمه أرباب المال العالمي عبر هذه الشركات، فعلى سبيل المثال عائلة "والنبرغ" السويدية حققت في أحد الأعوام مبيعات سنوية تجاوزت 100 مليار \$ بشكل تجاوزت به مبيعات النفط لإجمالي دول مجلس التعاون الخليجي.

إذ تسيطر أكبر خمس شركات في مجال السلع الاستهلاكية على نحو 70% من السوق العالمية، كما تبلغ موجودات أكبر 50 مصرف تجاري في العالم أكثر من 60% من الأسهم العالمية في رأس المال المنتج، وذات الأمر في باقي القطاعات إذ تسيطر 5 شركات إعلانية على 40% من مجموع المبيعات في مجال الصناعة الإعلانية، وفي قطاع النفط والطاقة حث وبلا حرج (بريتش بتروليوم وسي أن بي موبيل ورايكسون (... تسيطر على نسب كبرى من قطاع الطاقة في العالم.

إذ نلاحظ أن هناك 15 شركة متعددة الجنسيات تسيطر على ما نسبته 90% من الصادرات العالمية للأناناس، وعلى نسبة تتراوح ما بين 85 و 90% من الصادرات العالمية للبن، وعلى 80% بالنسبة للشاي وعلى 85% بالنسبة للكاكاو، ونسبة تتراوح بين 75 و 80% للموز، وعلى 60% من الصادرات العالمية للسكر. وهذه الدرجة العالية من السيطرة الاحتكارية لهذه الشركات، نراها متحققة في حالة الصادرات العالمية للمنتجات الخام الزراعية. ففي حالة القطن، تتراوح هذه النسبة بين 85 و 90%. وبالنسبة للمنتجات الخشبية 90% والدخان بين 85 و 90%. وفي حالة النفط 75% والحديد والنحاس والبوكسيت بين 80 و 95%. ومن ملامح التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي تزايد دور المؤسسات المالية والنقدية الدولية من خلال الثالوث الذي يدير الاقتصاد العالمي:

- صندوق النقد الدولي IMF
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير WB
- منظمة التجارة العالمية WTO

ثانياً. العولمة المالية:

تعد العولمة المالية جزءاً من العولمة الاقتصادية التي تنقسم فضلاً عن العولمة المالية إلى العولمة الإنتاجية من خلال التجارة الدولية و الاستثمار الأجنبي المباشر FDI.

أما العولمة المالية فتتحقق من خلال:

أ. الانفتاح المالي.

ب. زيادة حركات رؤوس الأموال عبر الحدود.

ويستدل على العولمة المالية من خلال مؤشرين أساسيين:

- تطور حجم المعاملات بالأسهم والسندات العابرة للحدود.
- تطور تداول النقد الأجنبي عالمياً.
-

ثالثاً. أثر العولمة المالية في الاقتصاديات الوطنية:

1- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية نتيجة تحرير الأسواق.

نتيجة حرية انتقال رؤوس الأموال سيؤدي ذلك إلى انتقال كميات كبيرة منها وبصورة مفاجئة من الدول التي يكون فيها أسعار الفائدة منخفضة ومعدلات النمو منخفضة إلى الدول التي يكون فيها أسعار الفائدة مرتفعة وفي حال ثبات سعر الصرف سيؤدي إلى فقدان السلطات المالية والنقدية سيطرتها على الكتلة النقدية الأمر الذي سيقود إلى التضخم.

والحالة المعاكسة صحيحة فخروج رؤوس الأموال من الدول ذات معدلات الفائدة المنخفضة ومؤشرات النمو المنخفض سيقود إلى تراجع مؤشرات النمو وخلق حالة من الركود في الاقتصاد الوطني.

2- إمكانية وقوع الاقتصاديات الوطنية بيد المضاربين الدوليين والشركات العابرة للقوميات حيث يعمل المضاربون والمشترون الدوليون على تشغيل أموالهم في الدول التي تتخفف فيها معدلات الضرائب على الدخل والأرباح " الواحات الضريبة"

3- زيادة درجات التعرض للأزمات المالية والنقدية الخارجية.

تعرف الأزمات المالية بأنها عبارة عن انهيار شامل للنظامين النقدي والمالي، ناجم عن تدهور حاد في الأسواق المالية للدولة أو مجموعة من الدول، أو عن فشل النظام المصرفي في تلك الدولة، وينعكس سلباً في تدهور قيمة العملة وأسعار الأسهم وقطاع الإنتاج والعمالة، وإعادة توزيع الثروة محلياً ودولياً.

أنواع الأزمات المالية:

1- الأزمة المصرفية: ولها شكلان:

الشكل الأول (الأخطر): وتحدث عندما يواجه مصرف ما زيادة كبيرة ومفاجئة في سحب الودائع مما يعني أن المصرف قد تعرض إلى أزمة سيولة من الممكن أن تمتد إلى المصارف الأخرى.

الشكل الثاني (الأقل خطورة): ويحدث عندما تتوفر لدى مصرف ما سيولة كبيرة وغير قادر على منح القروض وهذا ما يسمى بأزمة الائتمان.

2- أزمة أسعار الصرف: وتحدث عندما تتغير أسعار الصرف بشكل مفاجئ وبهوامش كبيرة، مما يؤثر على مقدرة العملة في أداء وظائفها كمقياس للقيمة وكأداة للإدخار.

3- أزمة الأسواق المالية (الفقاعة):

وتتكون هذه الفقاعة نتيجة ارتفاع أسعار الأصول المالية ارتفاعاً غير مبرر عن قيمتها العادلة، وبالتالي الهدف من شراء الأصول في هذه الحالة هو تحقيق أرباح رأسمالية وليس ما يولده هذا الأصل من دخل، إلا أن هذا

الارتفاع، ما هو إلا ارتفاع مؤقت فأى زيادة بعرض هذه الأصول سوف يؤدي إلى تسابق المستثمرون للتخلص منها الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعارها بشكل كبير، ومن تبدأ حالات الذعر بالسوق المالي مما ينعكس سلباً على الأوراق المالية لباقي القطاعات... .

تعددت الأزمات المالية التي واجهت العالم ومن أهم هذه الأزمات:

أ. أزمة الاثنين الأسود 1987/10/19:

لقد وصلت خلالها خسائر بورصة نيويورك إلى نحو 800 مليار دولار مما دفع المستثمرون إلى التخلص من أوراقهم المالية الذي فاقم من نقص السيولة، مما أدى إلى انهيار تام في مختلف الأسواق المالية. وتمثلت أسبابها في ما يلي:

- 1- زيادة العرض وبشكل كبير من الأوراق المالية.
- 2- زيادة العجز بالموازنة العامة للولايات المتحدة الأمريكية.
- 3- انخفاض القدرة الشرائية للدولار الأمريكي.
- 4- ارتفاع معدلات التضخم.
- 5- زيادة العجز التجاري.

ب. أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997/11/2:

بشكل عام أعادت هذه الأزمة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا 25 عاماً إلى الخلف خلال الثلاثة أشهر الأولى من الأزمة فقدت الأوراق المالية نحو 200 مليار \$ في هونغ كونغ وكوريا الجنوبية واندونيسيا وتايلاند. وزادت المديونية 155 مليار \$ في كوريا الجنوبية و 130 مليار \$ في اندونيسيا و 110 مليار \$ في تايلاند و 60 مليار \$ في الفلبين و 35 مليار \$ في ماليزيا.

وفقدت العملات الوطنية نحو 40% من قيمتها في الدول المذكورة.

أسباب الأزمة تعود إلى أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة.

1- الأسباب المباشرة: نقصان في السيولة نتيجة للمضاربة التي حدثت في تلك الفترة والتي تعود إلى المضاربين الدوليين.

2- الأسباب غير المباشرة: تتعدد من الفساد والرشوة في الجهاز المصرفي وانسحاب الحكومات من القطاع المصرفي، إلى ارتفاع أسعار الفائدة لتخفيض التحويلات بالعملات الأجنبية إلى الخارج وللحد من عمليات المضاربة الأمر الذي قاد إلى إفلاس بعض الشركات لارتفاع الكلف المالية عليها وتحويل الأموال من الأسواق

المالية إلى المصارف مما زاد في نقصان السيولة، فضلاً عن زيادة مديونية المصارف المحلية بالعملات الأجنبية لتمويل الاقتصادات المحلية مما عرضها إلى مخاطر كبيرة عند انخفاض قيمة العملة المحلية كما حدث في تايلاند وماليزيا واندونيسيا.

ج. الازمة المالية العالمية 2009/2008.

إذا عطست الولايات المتحدة أصيب العالم بالزكام، بدأت في الولايات المتحدة 2008 وانتقلت إلى أغلب دول العالم.

1- أسباب الأزمة: تمثلت أهم أسبابها فيما يلي:

- تضخم أعمال المؤسسات المالية:

إذ ازدادت أرباح المؤسسات المالية من إجمالي أرباح الشركات الأمريكية من 11% في العام 1974 إلى 40% في العام 2007 ومعظم هذه الأرباح جاءت من المشتقات المالية الحديثة.

- تزايد المديونية:

لقد أصبح الاقتصاد الأمريكي المقترض الأول في العالم، وأصبحت الولايات المتحدة تعاني من عجز مزمن في الموازنة والميزان التجاري، فقد ازدادت المديونية الأمريكية من 4.3 تريليون دولار في العام 1990 إلى 10 تريليون في العام 2007 أي حوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي.

- سياسات نقدية غير سليمة:

لقد انخفض الناتج المحلي بشكل كبير نتيجة للركود الذي أصاب الولايات المتحدة بعد أحداث 11 أيلول 2001 لذلك انتهج الاحتياطي الفيدرالي سياسة نقدية توسعية من خلال تخفيض سعر الفائدة، فقد خفضت الفائدة من 6.5% عام 2001 إلى 1% في العام 2004 وبالتالي؛ اتجهت المدخرات إلى الانفاق الاستهلاكي، وتوجه المستثمرون نحو القطاع العقاري بعد سحب مدخراتهم من المؤسسات المالية.

- القروض العقارية الرديئة:

بعد تحول الفوائض النقدية إلى القطاع العقاري وبالتالي زيادة الطلب على العقارات وارتفاع أسعارها بنسبة 100% خلال الفترة (2002-2003).

دفع مؤسسات الاقراض على تخفيض معايير الإقراض وبالتالي تقديم قروض ذات مخاطر مرتفعة معتمدة على قيمة العقار، بغض النظر عن الجدارة الائتمانية للمقترض، وقد بلغت الديون العقارية في عام 2008 حوالي 7 تريليون دولار، أي أكثر من نصف الناتج المحلي الأمريكي في ذلك العام.

ونتيجة لارتفاع معدلات التضخم مع بداية عام 2005 ارتفعت أسعار الفائدة الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة القروض العقارية ذات الفوائد المتغيرة.

إن ارتفاع أقساط القروض نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة شكل عبئاً على المقترضين مما أدى إلى ظهور حالات التخلف عن السداد وحالات الحجز على العقارات المرهونة، وانخفاض في قيمة العقارات وتكبد مؤسسات الرهن العقاري خسائر كبيرة قاد إلى قيام المودعين لسحب ودائعهم لضمان استرداد أموالهم ونقلها الى قطاعات أخرى.

- ضعف الرقابة الحكومية على المؤسسات المالية:

إذ وصل العمل المصرفي خارج الميزانية إلى نحو 80% من إجمالي أعمال المصارف.

- فساد وكالات التقييم (موديز - فيتش - ستاندر آند بورز).

تداعيات الأزمة:

يعد العامين 2009/2008 من أفسى الأعوام التي مرت على العالم منذ أزمة الكساد الكبير 1929، فقد انخفض النمو الاقتصادي للولايات المتحدة بنحو 2.6% في العام 2009 وللاتحاد الأوروبي 4.1% وللعالم عموماً 2.2%

وتراجعت التجارة الدولية بنسبة 2.1% وانخفضت قيمة الأوراق المالية بنحو 36% في الولايات المتحدة و 46% في اليابان و 66% في روسيا و 41% في ألمانيا و 50% في الصين.

كما قادت الأزمة إلى إفلاس عدد من المؤسسات المالية العملاقة مثل:

بنك ليمان براذر (رابع أكبر مصرف في الولايات المتحدة) ومؤسسة ميرل لينش وفاني ماي.

وينك نورث نروك و (HBOS) رابع أكبر بنك في بريطانيا...

فضلاً عند ازدياد عدد العاطلين عن العمل بنحو 20 مليون فرد حول العالم.

اجراءات معالجة الأزمة المالية:

1- ضخ كميات كبيرة من السيولة النقدية في الأسواق المالية وصلت إلى 4 تريليون دولار.

2- تخفيض أسعار الفائدة في جميع الدول المتقدمة وبنسب كبيرة وصلت إلى 60% في الولايات المتحدة من 2.5% إلى 1%.

و 44.4% في اليابان و 40% في ألمانيا.

3- اعتماد خطط انقاذ وطنية: تباينت الدول في خططها الانقاذية وإن كانت في معظمها تتمحور حول تقديم المساعدات للعائلات للتقليل من عدم القدرة على التسديد وتخفيض الضرائب على الشركات المتوسطة والصغيرة وضمان الدولة للودائع في البنوك فضلاً عن ضمان القروض ما بين البنوك وتشكيل صناديق لإعادة

رسمة المصارف، مع اختلاف بين الدول في حجم المبالغ المخصصة إذ وصلت في الولايات المتحدة إلى 700 مليار دولار، و624 مليار دولار في بريطانيا

رابعاً. الطبيعة المتغيرة للعلاقات المالية النقدية الدولية:

تتشارك في العلاقات المالية والنقدية الدولية العديد من الأطراف:

* حكومات * شركات * مؤسسات مالية * وكالات ومنظمات اقليمية ودولية * أفراد

إن الصفة العامة لحركة رؤوس الأموال تعكس امران :

- مدى الوفرة في رأس المال

- ومدى الندرة في رأس المال

وتحكم عدة عوامل اتجاه رأس المال من الداخل إلى الخارج وبالعكس:

1- شكل العلاقة بين الادخار والاستثمار

2- المعدلات النسبية والفعلية والمتوقعة للعائد.

3- سعر الفائدة

4- الوضع الاقتصادي داخل الدولة من مديونية خارجية وتضخم... الخ.

5- الوضع السياسي داخل الدولة.

وبشكل عام ففي حقبة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي توجهت التدفقات النقدية إلى الحكومات والقطاع الخاص على السواء من خلال النظام المصرفي أي القروض المصرفية أو الديون المباشرة، مما يعني أن المصارف التجارية والأسواق المالية هي التي تقوم بالتعاملات الدولية، وتتم الاصدارات الجديدة والمتاجرة فيها من أصول مالية وغيرها في الأسواق الخاضعة للسلطات النقدية المحلية.

ومنذ التسعينات وحتى الآن أخذت هذه التدفقات شكل الاستثمار الأجنبي المباشر أو شكل تدفقات المحفظة (أسهم وسندات)، أي عن طريق الأوراق التجارية وأدوات الخيارات والمقايضة مما يعني أن مصارف الاستثمار تسيطر على جزء كبير من هذه السوق.

وتتم الاصدارات الجديدة والمتاجرة بها في أسواق اليورو والأوفشور والتي تعتبر أقل خضوع للسلطات النقدية المحلية.

مما لاشك به إن لعملية تدفق رؤوس الأموال بين الدول فوائد أهمها تقارب معدلات العائد بين مختلف الدول وزيادة فرص الاقتراض والاقتراض بينها.

المحاضرة الثانية: النقود والسيولة الدوليين

تمهيد:

اعتمد نظام النقد الدولي على الذهب كقاعدة نقدية لتسوية المدفوعات الدولية خلال الفترة (1870-1914) وقد طبقت هذه القاعدة بشكل تلقائي وبدون اتفاق مسبق بين الدول.

ومن القواعد التي طبقت في ظل قاعدة الذهب قاعدة "باجيهوت" والتي تقضي في حال حدوث أزمة سيولة قصيرة الأجل مترافقة مع خروج الذهب أن يقوم المصرف المركزي برفع أسعار الفائدة الأمر الذي سيؤدي إلى جذب العملات الأخرى وبالتالي الذهب لارتفاع سعر الفائدة وها يؤدي إلى عودة التوازن إلى النظام النقدي.

وفي مؤتمر "بريتون وودز" تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي لتنظيم العلاقات النقدية والتي قامت على ركيزتين هما:

- الأولى: تتعلق بوضع نظام أسعار صرف لعملات مختلف الدول الأعضاء.
- الثانية: تتعلق بتجميع احتياطات ذهبية ونقدية في الصندوق والهدف منها مساعدة الدول التي تعاني من مشاكل في ميزان المدفوعات أو مشاكل في السيولة الدولية.

وفي منتصف الستينات عادت وظهرت مشكلة السيولة الدولية من جديد الأمر الذي أدى إلى إنشاء نظام حقوق السحب الخاصة عام 1967 والهدف منه خلق عملة دولية جديدة على شكل حقوق سحب على الدول ذات الفائض لحساب الدول ذات العجز في السيولة.

1- مشكلات السيولة الدولية:

تتجسد مشاكل السيولة الدولية بشكل عام في تحديد معدل نمو مناسب للاحتياطات النقدية الدولية والتي تؤمن وبشكل كاف:

- تدفق التجارة الدولية من جهة.
- تدفق رؤوس الأموال الدولية من جهة أخرى.

2- النقود الدولية والسيولة الدولية:

النقود الدولية: هي العملة التي تتم بها التعاملات الدولية من سلع وخدمات وأصول وبالتالي تتجسد وظائفها في:

- وحدة حساب لتحديد الأسعار في التجارة الدولية.
- وسيط للتبادل
- مخزن للقيم

ولكي تصبح العملة الوطنية عملة دولية لا بد أن تكون قابلة للتحويل، ويتحقق ذلك بضمان حرية شراء وبيع العملات الأجنبية من قبل جميع المقيمين وبأي كمية كانت ولأي غرض كان. أما مفهوم السيولة فهو أعم وأشمل من مفهوم النقود الدولية.

فالسيولة حسب التعريف التقليدي: تشمل جميع الأصول المحتفظ بها من قبل السلطات النقدية الوطنية وعليها تتوقف مقدرة الدولة:

- على تسوية الالتزامات الدولية.
- وتسوية عجز ميزان المدفوعات.

أما السيولة حسب التعريف الموسع فهي تشمل جميع الأصول المحتفظ بها من قبل الأفراد والشركات والمؤسسات المالية والحكومات في دولة ما، مما يعني أن السيولة الدولية تعبر عن التدفقات المالية في الاقتصاد العالمي سواء تم ذلك عن طريق:

- تدوير رؤوس الأموال من مناطق الفائض إلى مناطق العجز.
- أو عن طريق تحركات المضاربة في رأس المال.
- أو عن طريق المحفظة الدولية.

وعلى الرغم من وجود العديد من العملات على المستوى الدولي إلا أنها لا تتمتع بنفس درجة السيولة فتزداد درجة السيولة على الصعيد الدولي لعملة دولة ما كلما كان لديها أسواق كبيرة ومنتطورة.

3- عناصر السيولة:

تتكون عناصر السيولة من:

- احتياطات الذهب والعملات القابلة للتحويل.
- رصيد المجتمع من حق الدولة الدائنة في الشراء من الدولة المدينة.
- الائتمان المفتوح باتفاقيات دولية ثنائية أو متعددة الأطراف.
- حقوق الدول لدى صندوق النقد الدولي.
- السندات الدولية المملوكة كجزء من احتياطات النقد الأجنبي.

4- العملات الوطنية:

يمكن تقسيم العملات الوطنية من وجهة نظر العلاقات المالية الدولية إلى:

- عملات قابلة للتحويل.
- عملات حسابية.

أ. العملات القابلة للتحويل: وهي العملات الوطنية التي تستخدم كأداة في المدفوعات الدولية والعمليات الدولية الجارية.

ولكن لا بد من توفر بعض الشروط للدولة لكي تكون عملتها قابلة للتحويل وهي:

- 1- وجود إنتاج محلي كبير يعتمد على قاعدة عريضة من المنتجات.
- 2- وجود مخزون كاف من المنتجات المخصصة للتصدير.
- 3- وجود رصيد كاف من الذهب كجزء من الاحتياطات النقدية لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات إن وقع ذلك.
- 4- إمكانية معرفة الالتزامات الخارجية والحقوق الخارجية للدولة وكذلك بين المقيمين وغير المقيمين لفترات طويلة نسبياً لتوفير حجم السيولة المناسب.
- 5- أن يكون سعر صرف العملة واقعياً ويعكس القوة الشرائية الفعلية ويساعد على ضمان توازن ميزان المدفوعات.
- 6- توفر الخبرة لدى السلطات النقدية لإدارة عمليات التبادل الأجنبي.

ولكن تحول العملات الوطنية إلى عملات قابلة للتحويل يحوي العديد من السلبيات أهمها:

ستصبح العملة عرضة للمضاربات الدولية قد تؤدي إلى هبوط سعر الصرف، وتزداد هذه المضاربات في حالات الأزمات السياسية والاجتماعية وأثناء ارتفاع المستوى العام للأسعار وأثناء وجود عجز في الميزان التجاري.

هذه المضاربات قد تتطلب موارد لتسوية ذلك وقد تكلف الدولة أموالاً كبيرة إن لم تستطع إيقاف الانخفاض في سعر صرف عملتها الناجم عن عمليات المضاربة، الأمر الذي يدفع الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها.

لقد اعتمدت الدول الصناعية حتى منتصف الستينات في احتياطياتها النقدية على الذهب بشكل كبير بدلاً من اعتمادها على العملات القابلة للتحويل ويعود ذلك للمفاضلة بين:

- المخاطر المرتبطة بسعر صرف العملة القابلة للتحويل.
- تكاليف تخزين الذهب وخسارة الفائدة التي تدرها العملات القابلة للتحويل.

ب. العملات الحسابية:

لقد بدأ نظام العملات الحسابية بالظهور في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي وقد ازداد بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية.

والعملات الحسابية هي العملات التي تستخدم لتسوية المدفوعات الدولية ولكن بشكل محدود بالزمان والمكان" أي بين دولتين ولفترة محدودة" لذلك سيولتها الدولية منخفضة واستخدامها كوسيط في المدفوعات الدولية قليل جداً.

وتتحدد قيمة العملات الحسابية على اجراءات رسمية تحددها الحكومات.

5- مصادر السيولة الدولية:

يمكن تقسيم مصادر السيولة الدولية إلى:

1- احتفاظ رسمي: من قبل السلطات النقدية الرسمية في بلد ما، وله نوعين:

أ. احتفاظ رسمي - حيازة رسمية: وتتضمن العملات الأجنبية المتحصلة من:

- فائض ميزان المدفوعات
- الاحتياطات لدى صندوق النقد الدولي
- حقوق السحب الخاصة SDR
- الذهب

ب. احتفاظ رسمي - حيازة خاصة: تلجأ العديد من الدول إلى الاقتراض من أسواق رأس المال الدولية.

2- احتفاظ خاص: وتتم الحيازة هنا عن طريق أسواق الصرف الأجنبي إما نتيجة عمليات تجارية أو عن طريق صفقات في الأصول.

وقد نمت السيولة الدولية من خلال الاحتفاظ الخاص مع نهاية السبعينات من القرن الماضي لأن الحكومات كانت تتحكم بكامل السيولة الدولية ولكن مع نهاية السبعينات واتباع أسعار الصرف المعمومة أصبحت ضوابط التبادل أقل بين الدول الصناعية الرئيسية .

المحاضرة الثالثة: تدفقات رأس المال الدولي والترتيبات النقدية الدولية

أولاً. الترتيبات النقدية الدولية والسياسات المحلية

اتبعت خلال القرن الماضي نظم نقدية دولية مختلفة ذات قواعد وترتيبات متنوعة إلا أن سرعة التغير في الاقتصاد الدولي تركت أثارها على هذه القواعد فكل نظام نقدي دولي جديد يأتي بقواعد جديدة إلا أن التطبيق الفعلي من قبل الدول يشذ بالواقع عن هذه القواعد.

1- النظام النقدي في ظل قاعدة الذهب:

يقصد بقاعدة الذهب أن تحدد كل دولة قيمة عملتها بقيمة ثابتة من الذهب.

وقد اتخذت قاعدة الذهب ثلاثة أشكال خلال الفترة بين (1870-1914):

أ. نظام المسكوكات الذهبية: ويعتبر هذا النظام أقدم الأنظمة الذهبية وأكثرها كمالاً حيث يتداول نوعين من النقود نقود ذهبية ونقود ورقية قابلة للتحويل بشكل كامل.

ب. نظام السبائك الذهبية: حيث يتم سحب النقود الذهبية من التداول وحل محلها التغطية بالسبائك الذهبية غير القابلة للتداول ويمكن أن تكون التغطية غير كاملة.

ت. نظام الصرف بالذهب: تقرر في مؤتمر جنوا الذي أوصى أن تتحدد قيمة النقود في الدول المستقلة على أساس نسبة ثابتة مع عملة أخرى أو يتخذ نظام السبائك الذهبية قاعدة له.

وقد ساهمت هذه القاعدة في ثبات أسعار الصرف إلا أنها قد انهارت نتيجة:

- عدم كفاية الإنتاج العالمي من الذهب.
- التوسع في إصدار النقود دون وجود غطاء ذهبي وخاصة أثناء الحروب والأزمات.
- توزع الاحتياجات الذهبية بين أكثر من مركز لأن هذه القاعدة تحتاج إلى مركز واحد تتركز فيها الاحتياجات التي تسيطر فيها على قاعد الذهب.
- اتباع سياسة الحماية التجارية أدى لاختلال العلاقة بين العملة الوطنية والسعر الموحد للذهب.
- ارتفاع أسعار السلع والخدمات والأجور.

2- نظام الذهب المقنن "المسير": نتيجة انهيار قاعدة الذهب دخل النظام الدولي فيما يسمى بنظام الذهب المقنن أو المسير حيث استبدلت أسعار الصرف الثابتة بنظام الصرف المرن الذي أدى إلى:

- تدهور شروط التجارة
- تدهور موازين المدفوعات
- ارتفاع معدلات التضخم.

3- النظام النقدي الدولي في ظل اتفاقية بريتون وودز 1944-1971:

لقد عقد مؤتمر "بريتون وودز" والذي شاركت فيه 44 دولة واتفق على إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وربط الدولار بالذهب، ولذلك يمكن وصف هذا النظام بأنه نظام الصرف بالذهب وقد أصبح للدولار دوراً أساسياً في الحفاظ على هذا النظام.

وتتجسد خصائص هذا النظام في النقاط التالية:

1- ربط الدولار بالذهب عند سعر ثابت كل 1 أونصة = 35 \$ والأونصة 31.15 غ.

2- ربط قيمة عملات الدول الأخرى بالدولار

3- المحافظة على ثبات أسعار الصرف المعلنة وعدم ارتفاعها أو انخفاضها عن نسبة 1% عن أسعار التعادل الرسمية.

4- استخدام الدول ما لديها من أرصدة دولارية لشراء عملتها المحلية عندما تميل قيمتها للتدهور بأكثر من 1% من سعر التعادل أو التدخل ببيع عملتها وشراء الدولار عندما تتحسن قيمتها 1% من سعر التعادل.

5- يمكن أن تلجأ الدول للتمويل بالعجز المؤقت في ميزان المدفوعات من خلال الاقتراض من الصندوق.

6- تستطيع الدول أن تغير سعر التعادل لعملاتها الوطنية إذا تعرض ميزان المدفوعات إلى اختلال هيكلي وجوهري ولفترات طويلة ولكن في حدود 10% من سعر التعادل دون الحاجة لموافقة الصندوق.

7- فرض قيود على تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل " الأموال الساخنة" وذلك لتفادي تأثيرها على نظام أسعار الصرف الثابتة ولكي لا يتكرر ما حدث خلال فترة الحربين "الاولى والثانية".

انهيار نظام بريتون وودز:

انهار النظام النقدي القائم على التثبيت المدار للعملات الدولية " بريتون وودز" في 15/8/1971 عندما أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون فك ارتباط الدولار والذهب الأمر الذي أدى لانهيار دعامة النظام الأساسية، ولكن ما هي أسباب الانهيار:

1- العجز المستمر في ميزان المدفوعات الأمريكي بما يفوق الرصيد الذهبي بعدة أضعاف

ففي الفترة بين 1945-1950 حققت الولايات المتحدة فائض ضخم في ميزان مدفوعاتها مع أوروبا ولكن بعد أن بدأت الاقتصادات الأوروبية تستعيد عافيتها مجدداً بدأت الولايات المتحدة تعاني من العجز حتى العام 1957 كانت الدول الأوروبية على استعداد لقبول الدولار للأسباب التالية:

• استمرار الولايات المتحدة في تحويل الدولار إلى ذهب بسعر ثابت 35\$/ الأونصة.

- تبني استخدام الدولار في تسوية المدفوعات الدولية لأنه العملة الاحتياطية الوحيدة في ذلك الوقت.
- الودائع الدولارية تدر عوائد (فائدة) بينما الذهب لا يدر أي فائدة.

2- توقعات انخفاض قيمة الدولار التي أدت إلى تدفق رؤوس الأموال قصير الأجل إلى خارج الولايات المتحدة.

3- عدم كفاية السيولة الدولية: وقد تم انشاء وحدات السحب الخاصة للتغلب على هذه المشكلة إلا أنها لم تستطع إيقاف تدهور النظام النقدي الدولي.

بعد انهيار نظام " بريتون وودز " حاولت الدول الصناعية اعادة احياء هذا النظام من خلال اتفاقية سامثونيان وأقروا إجراء تغيير في قيمة الدولار مقابل الذهب من \$35/ الأونصة إلى \$38/ الأونصة وبالتالي خفض الدولار بنسبة 8.57% ورفع المارك الألماني بنسبة 17% والين الياباني بنسبة 14%، مع السماح بحرية حركة صعود وهبوط بمقدار 2.1-4%، إلا ان الاتفاق لم يطبق على أرض الواقع وبقيت الخلافات.

4- اتفاقية " الثعبان في النفق "

في 1972، أعلنت الدول الست الاعضاء في الجماعة الاقتصادية الاوروبية وهي (بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، ولكسمبورغ، هولندا، وألمانيا)، عن خطة أكثر اتساعاً نحو الوحدة النقدية، وقد استهدفت الدول الأعضاء الحفاظ على اسعار صرف عملاتها بالنسبة لبعضها البعض في حدود 2.25% ارتفاعاً أو انخفاضاً.

في حين يسمح للعملات الأوروبية التقلب أما الدولار بنسبة 4.5% صعوداً أو هبوطاً وهو ما اصطلح عليه اسم النفق.

وقد اصطلح على تسمية هذه الاتفاقية باسم (الثعبان في النفق)، وتستطيع الدول الاعضاء الحفاظ على أسعار صرف عملاتها من خلال بيع أو شراء عملات الدول الاخرى الاعضاء، وبشكل جماعي، وتمثل عملات هذه الدول الثعبان المشار اليه، وحينما يتحرك الثعبان في الحدود المسموح بها (النفق) تستطيع الدول الاعضاء شراء أو بيع الدولار الاميركي عندما تدعو الحالة الى ذلك، وبحلول منتصف عام 1972، شهدت أسواق الصرف موجة من الاضطرابات وعدم الاستقرار مرة أخرى، مما دفع المملكة المتحدة بالخروج على نظام الثعبان في النفق، أي بعد مرور شهرين فقط على انضمامها، وفي أوائل 1973، لاحت في الأفق بوادر فشل اتفاقية (سمو ثيان)، وبالرغم من الجهود الدبلوماسية المكثفة، وقيام الولايات المتحدة الاميركية بتخفيض قيمة الدولار بالنسبة للذهب بنسبة 10%.

ومن ثم أعلنت الدول الاوروبية الاعضاء في اتفاقية الثعبان، أنها غير قادرة على الحفاظ على أسعار تبادل عملاتها مع دول العالم الخارجي مثل الولايات المتحدة الاميركية، وقد نتج عن ذلك انهيار أهم اتفاق نقدي في تاريخ العالم، بعد مرور 15 شهر من بداية العمل به.

5- نظام التعويم:

لقد أدرك صندوق النقد الدولي أن سعر الصرف يعتبر متغير اقتصادي هام يساهم في رسم السياسة النقدية وبالتالي الاقتصادية لجميع الدول سواء المتقدمة أو النامية ولذلك أقر في عام 1974 بعض التوجيهات للدول الأعضاء:

- 1- على الدول التدخل لتحديد العوامل غير المضبوطة في أسواق الصرف الأجنبي.
 - 2- عدم استغلال أسعار الصرف لتفادي اختلال ميزان المدفوعات أو الحصول على مزايا تنافسية في التجارة الدولية.
 - 3- أن تأخذ بعين الاعتبار المصالح وسياسات الأعضاء الآخرين عند وضع سياساتها الداخلية الخاصة.
- وفي العام 1976 تم الاعتراف رسمياً في نظام التعويم وكان في اجتماعات صندوق النقد الدولي في جامايكا مما يعني أن اتباع أسعار الصرف المعمومة أدى إلى:

- إلغاء دور الذهب النقدي.
- افساح المجال أمام المصارف المركزية للتدخل في الأسواق لتفادي التقلبات الحادة القصيرة الأجل دون التأثير على قيمة العملة في المدى الطويل.
- اعطاء الحق الكامل للدولة في اختيار نظام الصرف المناسب طالما لن يؤثر بشكل سلبي على التجارة الدولية.
- إعادة صندوق النقد الدولي نصف الموجود من الذهب إلى الدول الأعضاء، وفي عام 1980 قام ببيع النصف الثاني وسمح ببيع احتياطياتها الرسمية من الذهب.
- في بداية عقد الثمانينات وما استلام الرئيس الأمريكي رونالد ريغان حاولت الولايات المتحدة إعادة المكانة الدولية للدولار من خلال اتباع ما يلي:

1- رفع أسعار الفائدة على السندات الحكومية الأمريكية.

2- تخفيض الضرائب على رؤوس الأموال.

3- تسهيل شروط التوظيف والتسريح من العمل وفق الظروف الاقتصادية السائدة.

4- اتباع سياسة نقدية انكماشية لمكافحة التضخم الذي بلغت آنذاك حوالي 10%.

5- رفع معدلات الفائدة على رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

وقد أدت هذه السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة في الثمانينات إلى:

- تدفق الأموال من الخارج وبكميات كبيرة.

• ارتفاع قيمة الدولار بشكل تدريجي حتى أنه ارتفعت قيمة الدولار في حدود 50% في عام 1985 مقارنة بالعام 1980.

• أصبحت الولايات المتحدة المركز الرئيسي في العالم لاعادة تدوير فوائض النفط.

• تدهور ميزان التجارة الأمريكي حيث وصل العجز إلى 170 مليار \$ في العام 1985.

• تدهور الصناعة الأمريكية لانخفاض الطلب عليها محلياً بسبب انخفاض أسعار الواردات ودولياً بسبب ارتفاع أسعارها نتيجة لارتفاع سعر صرف الدولار.

إن الأوضاع الدولية السابقة أدت إلى اقتناع صانعي السياسات الاقتصادية في معظم الدول أن لسعر الصرف أهمية كبيرة تفوق أهمية السياسات الأخرى المكونة للسياسة الاقتصادية ولأنه لا يمكن تركه لقوى السوق لذلك لابد من تنسيق السياسات الكلية ما بين الدول للتدخل في سوق الصرف.

الأمر الذي دفع مجموعة الخمس (أمريكا اليابان وبريطانيا وألمانيا وفرنسا) إلى الاتفاق على تخفيض قيمة الدولار واستمر الانخفاض وبشكل كبير حتى العام 1987.

وبالتالي ففكرة تعويم العملة بشكل مطلق من دون تدخل السلطات النقدية والمالية في أي بلد تحكّمها الكثير من المخاطر على الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي ككل.

ثانياً. الترتيبات النقدية والتكامل الإقليمي:

تعد الدول الأوروبية خير مثال على التكامل الإقليمي وتنسيق القواعد والترتيبات النقدية فيما بينها، وكما ذكرنا سابقاً أنه في الوقت الذي كانت فيه الدول تسعى لوضع ترتيبات لنظام نقدي دولي بعد "بريتون وودز" كانت العديد من الدول الأوروبية تقوم بتنسيق سياساتها الاقتصادية لضبط تقلبات سعر صرف عملاتها فقد وضع المجلس الإداري خطة "ورنر" في آذار 1971 أي في ظل اتفاقية بريتون وودز والتي كان هدفها:

• نقل السوق المشتركة الأوروبية إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي.

• تثبيت أسعار صرف عملاتها فيما بينها بشكل أكبر من تغيراتها أمام الدولار وهذا ما يعرف بالثعبان في النفق.

وبعد انهيار اتفاقية بريتون وودز وكذلك اتفاقية سيمثونيان حددت الدول الأوروبية في عام 1972 نطاق الثعبان 2.24% ونطاق النفق 4.5% وفي عام 1973 ألغى المجلس الأوربي "النفق" أي عوم العملات الأوروبية أمام الدولار وترك "الثعبان".

واستمر بذلك حتى العام 1979 حيث تم تطبيق نظام النقد الأوروبي EMS.

وقد قام نظام النقد الأوروبي على ثلاثة ركائز أساسية هي:

1- الوحدة النقدية الأوروبية الإيكو ECU:

لقد عملت الوحدة النقدية الأوروبية على ربط أسعار صرف العملات الأوروبية مع السياسات النقدية ومثلت الإيكو ECU بسلة من العملات كان المارك الألماني له الوزن الأكبر من هذه السلة حوالي الثلث ومن ثم الفرنك الفرنسي وبقية العملات الأخرى بنسب متفاوتة ، وبلغ سعر الإيكو في العام 1995 نحو 1.3046 \$.

2- آلية سعر الصرف ERM

لقد حددت الآلية تقلب سعر الصرف لعملات الدول الأعضاء عند 2.25% حول السعر المركزي وقد سمح لاييطاليا بحدود أوسع 67% لأن انضمامها كان متأخراً، وقد حددت الآلية التدخل الإلزامي في حال وصل سعر الصرف إلى الحدود المسموح بها 2.25%.

3- الصندوق الأوروبي EMCF

تمثل دوره في إصدار الإيكو الرسمي لصالح المصارف المركزية الأوروبية حيث كان على هذه المصارف تبديل 20% من احتياطياتها الذهبية والنقدية إلى الإيكو.

ثالثاً. النظام النقدي الدولي " تنسيق سياسات أم فرض قيود":

توجد عدة خيارات لوضع قواعد للنظام النقدي الدولي:

- الخيار الأول: العودة إلى نظام الذهب

العودة إلى نظام الذهب غير ممكنة بفرض أن دولة تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها هذا سيؤدي بطبيعة الحال إلى انخفاض كمية الذهب لديها وبالتالي تخفيض الكتلة النقدية، وإذا كانت الدولة في حالة ركود اقتصادي فإن نقصان الكتلة النقدية سيؤدي إلى:

- انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي.
- زيادة معدلات البطالة
- انخفاض الاستثمار طويل الأجل
- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي

أما إذا كانت الدولة في حالة فائض في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى تدفق الذهب إلى الدولة مما يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية، وبفرض أن الدولة تعاني من التضخم فإن ذلك سيؤدي إلى:

- زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي
- ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل كبير
- تحول الاستثمارات إلى المضاربة

- انخفاض القوة الشرائية
- انخفاض مستويات المعيشة.
- الخيار الثاني: ربط العملات مع بعضها بأسعار صرف ثابتة وصولاً فيما بعد إلى عملة مشتركة، والأمر الي يؤدي إلى التخلص من تقلبات أسعار الصرف إلا أن هذا الاقتراح غير واقعي لأن الدول لا تقبل هيمنة مصرف مركزي دولي على السياسات النقدية المحلية، إلا أن هناك من يقول أن انتقال رؤوس الأموال القصيرة الأجل وبشكل كبير قد أدت إلى فقدان الدول المزيد من الاستقلالية.
- الخيار الثالث: التنسيق بين الأهداف المحلية والخارجية: إذ تقوم الدول الصناعية بوضع أهداف لأسعار الصرف الحقيقية ولك دولة حق تغيير هذه الأسعار مثلاً بحدود 10% حول مستوى الصرف المستهدف.
- ولكن ما هو سعر الصرف المستهدف ؟
- هو السعر الذي يحقق التوازن الخارجي والداخلي خلال فترة متوسطة ويستخدم لتحقيق هذا التوازن السياسة النقدية التي تلعب دوراً رئيساً في تحقيق الأهداف الداخلية والخارجية والسياسة المالية التي تلعب دوراً في تحقيق الأهداف الداخلية.
- الخيار الرابع: وضع قيود على التدفقات الرأسمالية: يؤكد الكثير من الاقتصاديين بأن السبب الرئيس في مشكلة عدم استقرار أسعار صرف العملات الرئيسية يعود إلى حرية انتقال رؤوس الأموال قصيرة الأجل لأن معظم هذه التحركات ليس لها علاقة بالشأن الاقتصادي وإنما يمكن أن تكون نتيجة أمور أخرى مثل الشائعات والأحداث السياسية.
- لذلك لابد من وضع قيود على التدفقات الرأسمالية ويمكن أن تكون هذه القيود:
- مثل فرض ضريبة على المبادلات الدولية الفورية والناجمة عن تحويل عملة إلى أخرى في الأسواق المالية، لتخفيف عمليات المضاربة.
- من الممكن اللجوء إلى تبني أسعار صرف متعددة بحيث يستخدم سعر صرف مختلف بناءً على طبيعة المبادلات الأجنبية.
- ولكن بشكل عام لا يفضل وضع قيود على تحركات رؤوس الأموال لسببين أساسيين:
- لا توجد طريقة للتمييز بين تحركات رؤوس الأموال الجيدة وتحركات رؤوس الأموال الرديئة.
- من السهل تجنب القيود على رؤوس الأموال.
- الخيار الخامس: تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية:
- يؤكد هذا الخيار أن تقلبات الصرف تعود إلى سببين:

- السبب الأول: بشكل عام تتسم السياسات الاقتصادية الكلية بالتقلب، فاتباع سياسة نقدية توسعية مثلاً تؤدي لروج رؤوس الأموال قصيرة الأجل بسبب انخفاض الفائدة، وإذا اتبعت سياسة نقدية انكماشية سيؤدي إلى عودة الأموال نتيجة ارتفاع سعر الفائدة.
- السبب الثاني: بشكل عام تعمل السياسات الاقتصادية الكلية بين الدول بطريقة متعكسة، فإذا اتبعت دولة سياسة نقدية توسعية بينما هناك دولة أخرى تتبع سياسة نقدية انكماشية فإن ذلك سيؤدي إلى اتجاه رؤوس الأموال إلى الدولة التي اتبعت سياسة نقدية انكماشية.
- الخيار السادس نظام التعويم:
إن الاعتقاد السائد بين الاقتصاديين أن أسعار الصرف المعمومة هي الأسعار الأكثر استقراراً، وخاصة إذا كانت توقعات الأفراد والقطاع الخاص بالنسبة لأسعار الصرف أكثر ثباتاً.

المحاضرة الرابعة: إدارة النظام النقدي والمالي الدولي:

أولاً. البنك الدولي:

يعتبر البنك الدولي أحد منظمات اتفاقية بريتون وودز في عام 1944، والذي كانت الغاية من إنشاؤه توفير القروض طويلة الأجل لاعمار اقتصاديات الدول التي دمرت خلال الحرب العالمية الثانية ولكن بعد اتمام اعمار وتنمية الدول الأوروبية، أضيفت أهداف جديدة لهذا البنك وهي مساعدة الدول النامية لرفع معدلات النمو الاقتصادي ولمحاربة الفقر ورفع مستويات المعيشة.

1- مؤسسة البنك الدولي:

ينقسم البنك الدولي إلى:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير
- الهيئة الدولية للتنمية IDA: أنشأت عام 1960 لتقديم المساعدة للدول النامية.
- ويرفق بهاتين المؤسستين على الرغم من انفصالهما قانونياً ومالياً مؤسسات أخرى هي:
- مؤسسة التمويل الدولي: مؤسسة تهدف إلى تحقيق الربح أنشأت في عام 1956 تعمل على تشجيع تدفق رؤوس الأموال للاستثمار في القطاع الخاص في الدول النامية.
- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار: أنشأ في عام 1966 ليساهم في فض المنازعات بين المستثمرين الأجانب والدول النامية.
- هيئة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف: أنشأت في عام 1988 لتشجيع الاستثمار المباشر في الدول النامية من خلا تقديم الضمانات ضد المخاطر غير التجارية، مثل الاضطرابات السياسية، كما يقوم بتقديم خدمة التسويق الدولي للمشروعات الاستثمارية للدول النامية.
- أما الهيئات التي تقوم بالإشراف على البنك الدولي:
- مجلس المحافظين: ويتكون من ممثلي الدول الأعضاء في البنك الدولي ولهذا المجلس سلطات وصلاحيات خاصة بجميع شؤون وأعمال البنك.
- مجلس المديرين: ويتكون من 21 عضواً يتعين 5 أعضاء منهم وفقاً لأكبر رأسمال في البنك ويتم انتخاب الأعضاء الآخرين.
- الإدارة: وتتكون من الرئيس ونوابه ومن مديرو الإدارات.
- وتساهم الدول الأعضاء في رأس المال الذي يتكون من الأسهم حيث قيمة السهم الواحد "100" وحدة من حقوق السحب الخاصة التي تقوم بالدولار الأمريكي.

2- موارد البنك:

تتكون موارد البنك الدولي من:

- أ. رأسمال البنك: مقسم إلى أسهم لكل دولة حصة فيه يلزم الأعضاء بدفع 20% فقط 2% ذهب أو دولارات والباقي أي 18% من العملات الوطنية، ولا بد من موافقة الدولة العضو قبل استخدام عملاتها.
- أما الباقي 80% فلا يطلب منها أي دفعة إلا عند حاجة البنك لتسوية التزاماته وعند ذلك يطلبها البنك بالذهب أو بالدولار أو بالعملة التي يحتاجها البنك.
- ب. الاقتراض: ويعد أهم موارد البنك حيث يمكن للبنك الاقتراض من أسواق رأس المال الدولية بشروط تجارية.
- ج. موارد أخرى: تتجسد في العملات والفوائد التي يحصل عليها البنك لقاء اقراض أمواله.
- د. إصدار سندات (تحمل تصنيف AAA): وهي سندات مضمونة السداد من كافة الحكومات وتسوق هذه السندات في الأسواق الدولية.

3- أغراض البنك:

أ. تقديم القروض:

ينطلق دور البنك الدولي في هذا المجال من كونه " المقرض الأخير " بمعنى أن البنك الدولي لا يقدم القروض للدولة العضو إلا إذا تعذر الحصول على هذه القروض من المصادر الأخرى في ظروف السوق السائدة. ومن أهم شروط البنك للمقترض أن تخصص هذه الأموال لتمويل مشاريع البنية التحتية.

ب. تقديم المعونة الفنية:

يقوم البنك الدولي بتقديم المعونات الفنية سواء كانت مرتبطة بعمليات الإقراض أو غير المرتبطة مثل وضع خطط التنمية الاقتصادية لنقص الكوادر في هذا المجال في الدول النامية، ومثل تحركات رؤوس الأموال المحلية في الدول النامية حيث يساعد بإنشاء وتنظيم المؤسسات التي تقوم بتجميع المدخرات القومية وتوجيهها نحو مشروعات التنمية.

من عام 1980 بدأ البنك الدولي بمنح قروض جديدة وهي قروض التكييف الهيكلي حيث سميت "قروض السياسات" تمييزاً عن قروض المشروعات، وتتطوي هذه القروض على مجموعة من الشروط، إذ يتدخل البنك الدولي وفقها بالسياسات الاقتصادية للدول المقترضة من خلا مناقشة ما يلي:

- تحديد أولويات الاستثمار
- سياسات الأسعار والأجور وأسعار الفائدة
- القطاع العام

- السياسة المالية والنقدية
- السياسة التجارية الخارجية.

ثانياً. صندوق النقد الدولي:

لقد تم إنشاء صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقية بريتون وودز عام 1944 وكان الهدف من إنشائه:

- وضع أسس لضمان سير النظام النقدي الدولي.
 - تشجيع التعاون النقدي الدولي.
 - العمل على زيادة التجارة الدولية.
 - الحفاظ على استقرار أسعار صرف عملات دول العالم.
- مع فرض قيود على الدول الأعضاء أهمها:
- السماح لعملاتها بالتداول مقابل العملات الأجنبية بحرية وبدون قيود.
 - إخطار الصندوق بأي تغييرات في السياسة المالية والنقدية التي تؤثر على باقي الأعضاء.
 - الاستعداد لتطبيق التعديلات التي يطلبها الصندوق في مجال السياسات النقدية والمالية.
 - ومقابل الالتزام من قبل الدول الأعضاء بما سبق سيقوم الصندوق بتقديم التمويل اللازم لمساعدة الدول الأعضاء عندما تتعرض لمشاكل نقدية لمواجهة أي أزمة مدفوعات نقدية.
- وللتتويه لا يعد صندوق النقد الدولي مؤسسة إقراض كما هو الحال بالنسبة للبنك الدولي وإنما يعد مشرفاً ومراقباً على السياسات النقدية وأسعار الصرف بما يحقق الاستقرار النقدي الدولي والنمو المستمر للاقتصاد الدولي.

أ. إدارة الصندوق:

يدار الصندوق من قبل مجلسين:

- مجلس المحافظين والذي يضم محافظاً ونائب محافظ عن كل دولة عضو ويجتمع هذا المجلس مرة واحدة في السنة.
 - مجلس الإدارة: ويضم خمسة أعضاء من الذين يملكون الحصة الكبرى في رأس مال الصندوق.
- ب. رأس مال الصندوق وموارده: تتكون موارد الصندوق من:
- رأس المال المكون من حصص الدول الأعضاء.
 - الاقتراض من الدول الغنية.
 - حقوق السحب الخاصة.
- ولكن كيف يتم تحديد حصص الدول الأعضاء؟ من خلال المؤشرات التالية:
- حجم الناتج المحلي الإجمالي.

- نصيب الدولة من التجارة الدولية.
- الاحتياطات الرسمية لدى الدولة
- العوامل السياسية.

يتم دفع حصة الدولة على الشكل التالي:

25% عملات أجنبية قابلة للتحويل

75% تدفع بالعملة المحلية للدولة العضو.

ولك دولة 250 صوت يضاف إليها صوت واحد عن كل 100.000 وحدة من حقوق السحب الخاصة من حصتها. مما يعني أن الدول التي تملك الحصة الأكبر في رأسمال الصندوق تصبح ذات قوة تصويتية كبيرة في قرارات الصندوق الهامة وخاصة القرارات المتعلقة بمراجعة الحصة وزيادتها خلال فترة لا تزيد عن خمس سنوات.

ج. التسهيلات التي يقدمها الصندوق

إن الهدف من انشاء الصندوق هو توفير الموارد اللازمة لتمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات وذلك حتى لا تلجأ الدول إلى اتخاذ اجراءات من شأنها التأثير سلباً على باقي الدول الأعضاء مثل:

- الرقابة على سعر الصرف الأجنبي
- تقييد التجارة الدولية

وقد تجاوزت مسؤولية الصندوق من مجرد الاشراف على أسعار الصرف ومواجهة العجز المؤقت في موازين المدفوعات إلى مساعدة الدول الأعضاء في التغلب على مشاكل الإصلاح الهيكلي.

لذلك تطورت التسهيلات التي يقدمها الصندوق وهي تتمثل بالتالي:

1- حقوق السحب العادية: تتمثل الحقوق التي أقرتها اتفاقية انشاء الصندوق والتي من خلالها يستطيع العضو أن يشتري عملات أجنبية من الصندوق بدلاً من اقتراضها مقابل تقديم عملته الوطنية ومن خلال حصته في رأسمال الصندوق ولكن ضمن شروط معينة:

- لا يحق للدولة العضو أن تسحب عملات أجنبية من الصندوق بما يتجاوز 25% من حصتها في رأسمال الصندوق خلال سنة واحدة ويعرف السحب بهذا الإطار بالشريحة الذهبية وبذلك تصبح كامل حصة الدولة لدى الصندوق مغطاة بالعملة الوطنية 100%.

- يمكن للدولة العضو ان تسحب عملات أجنبية إضافية تحت بند الشريحة الائتمانية الأولى بحيث تصل العملة الوطنية للدولة العضو إلى 125% من الحصة ولكن هنا لابد أن تتعهد الدولة العضو عند السحب من هذه الشريحة من العمل على حل المشكلات المالية التي تعاني منها.
- يفقد العضو حقه في السحب من الصندوق في حال بلوغ رصيد عملته الوطنية 200% من قيمة حصته في رأسمال الصندوق ويدخل ذلك تحت بند السحب من الشريحة الائتمانية العليا، حيث يتشدد الصندوق عند منح هذه التسهيلات وينبغي على الدولة العضو أن تقدم برنامجاً تصحيحياً يبرر استخدام هذه التسهيلات.
- على الدولة العضو إعادة سداد أو شراء ما سحبته من عملات أجنبية وذلك مقابل استمرار عملتها الوطنية خلال فترة تتراوح بين 3-5 سنوات، وتدفع الدولة على هذه المسحوبات عمولة قد تصل إلى 0.75% من المبالغ المسحوبة.
- يشترط لاستخدام حقوق السحب العادية أن يكون الهدف من عملية السحب علاج العجز المؤقت في ميزان المدفوعات، أي لا يجوز السحب لعلاج عجز هيكلي في ميزان المدفوعات أو لتمويل الاستثمارات.

2- تسهيلات التمويل التعويضي:

أوجد الصندوق هذه التسهيلات لمساندة الدول النامية المصدرة للمواد الأولية وذلك عند حدوث انخفاض مفاجئ في حصيللة الصادرات من المواد الأولية نتيجة انخفاض أسعار المواد الأولية أو نتيجة تدهور المحصول.

إذ تقدم هذه التسهيلات لعلاج العجز المؤقت في ميزان المدفوعات نتيجة انخفاض حصيللة الصادرات من المواد الأولية.

3- حقوق السحب الخاصة XDR:

وهي أصل نقدي أوجده صندوق النقد الدولي في العام 1967 كقيود دفترية يمسكها الصندوق للدول أعضاء ولا يمكن استخدام هذه الوحدات لغير الأغراض التي أصدرت من أجلها.

وتتحدد قيمة الوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة من خلال المتوسط المرجح لسلة من العملات (الدولار الأمريكي واليورو والجنية الاسترليني والين الياباني واليوان الصيني) ويتحدد الوزن النسبي لكل عملة من العملات بما تمثله من التجارة الدولية والتمويل الدولي وبحجم حصصها لدى الصندوق.

وتحدد حصة الدولة من وحدات حقوق السحب الخاصة على أساس نسبة معينة من حصصها لدى صندوق النقد الدولي.

استخدامات وحدات حقوق السحب الخاصة:

- معالجة اختلال ميزان المدفوعات المؤقت.
- المعاملات الرسمية للدولة العصور مع الصندوق.
- بيع هذه الوحدات لعضو آخر مقابل عملات أجنبية.
- تسوية الالتزامات المالية
- تسوية المعاملات الآجلة
- يتم استخدامها من قبل المنظمات الدولية كوحدة حساب.

أساليب استخدام حقوق السحب الخاصة:

الأسلوب الأول: عن طريق تحويل هذه الوحدات إلى عملات قابلة للتحويل ما بين الدول الأعضاء، سواء تم ذلك من خلال الصندوق أو بشكل مباشر بين الدول الأعضاء.

الأسلوب الثاني: عن طريق الحساب العام المفتوح لدى الصندوق، حيث يمكن للدولة العضو استخدام هذه الوحدات لإعادة شراء عملتها الوطنية الموجودة لدى الصندوق، أو لتسديد أي التزامات على الدولة العضو.

4- التسهيلات البترولية:

بعد حرب تشرين 1973 وارتفاع أسعار النفط بالعالم تعرضت موازين مدفوعات العديد من الدول إلى العجز لذلك استحدث الصندوق هذه التسهيلات لمساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها نتيجة ارتفاع أسعار النفط وذلك في حزيران عام 1974، واستمر العمل بها حتى منتصف 1976.

5- التسهيلات الممتدة:

كما ذكرنا سابقاً إن التسهيلات المقدمة من الصندوق لعلاج عجز موازين المدفوعات كانت تمنح فقط لعلاج العجز المؤقت، في حين أن العجز الهيكلي يتطلب قروضاً طويلة الأجل، هذا فضلاً عن أن قيمة التسهيلات غير كافية.

لذلك استحدث الصندوق في أيلول عام 1974 نوعاً جديداً من التسهيلات سميت (التسهيلات الممتدة أو الموسعة) تحصل الدولة العضو بموجب هذه التسهيلات على الأموال اللازمة خلال فترة تتراوح ما بين 2-3 سنوات بفائدة تبلغ في السنة الأولى 4% تزداد بمقدار 0.5% في العام التالي وبعده أقصى 6.5%.

وتلتزم الدولة التي تحصل على هذه التسهيلات في:

- اتخاذ العديد من الاجراءات التصحيحية في النواح المالية والنقدية.
- إعادة سداد هذه التسهيلات خلال فترة تتراوح بين (4-8) سنوات.

6- صندوق الائتمان:

لقد وجد صندوق النقد الدولي أن التسهيلات التي يقدمها لم تكن كافية لعلاج الاختلالات في موازين المدفوعات للدول الأعضاء، لذلك استحدث الصندوق في العام 1977 صندوق ائتمان يمنح الدول الأعضاء ذات العجز قروضاً ميسرة:

- بفائدة قليلة قد تصل إلى 0.5%
- ولفترات طويلة تصل إلى ست أعوام.

واتفق أن تكون موارد الصندوق من:

- بيع ما يمتلكه الصندوق من ذهب.
- حصيلة استثمارات الصندوق
- المنح التي يتلقاها الصندوق

7- تسهيلات التمويل الإضافي:

اقترح انشاؤها في العام 1979 لتكون بمثابة تمويل إضافي لمساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من العجز الخارجي والداخلي معاً وتستخدم الدول الأعضاء هذه التسهيلات بموجب اتفاقية مساعدة... .

8- تسهيلات التعديل الهيكلي:

لقد استحدث المجلس التنفيذي للصندوق في العام 1986 تسهيلات التعديل الهيكلي بهدف تقديم العون المالي المباشر إلى البلدان التي تستطيع تطبيق التعديل الهيكلي لعلاج الاختلالات التي تصيب الاقتصاد القومي.

ويقدم الصندوق هذه التسهيلات بفائدة 0.5% سنوياً وبفترة سداد تتراوح بين 5-10 سنوات.

ولكن هناك شروط للحصول على هذه التسهيلات:

- أن تواجه الدولة اختلالاً هيكلياً طويل الأجل في ميزان مدفوعاتها.
- أن تكون الدولة من الدول منخفضة الدخل.
- أن تتقدم الدولة للقرض موضحة أنها تحتاج موارد إضافية للإصلاح الاقتصادي.
- وضع برنامج للاصلاح الاقتصادي يوضح فيه الأمور المرتبطة بالنواحي المالية والنقدية والتجارية.
- وإلتزام التوسط لقبول التسهيلات الهيكلية لا بد من قبول شرط هام وهو الإلتزام ببرامج التكيف والتي تنص

بشكل عام:

- خفض الانفاق الحكومي لتحقيق توازن الموازنة العامة للدولة.
- عدم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز.
- عدم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي إلا بحدود ضيقة.

- إلغاء الدعم.

* زيادة الايرادات الحكومية من خلال:

- الحد من التهرب الضريبي

- إيجاد مطارح ضريبية جديدة.

* اتباع سياسة نقدية انكماشية من شأنها الحد من الطلب الكلي عن طريق:

- تخفيض الائتمان الممنوح.

- رفع أسعار الفائدة لزيادة المدخرات.

* تخفيض أسعار صرف العملة الوطنية وتوحيدها لزيادة الصادرات.

* تقبيد الأجور الحقيقية في محاولة لضغط التكاليف وزيادة القدرة على المنافسة.

* إصلاح القطاع العام وخصخصة الوحدات الخاسرة.

* إلغاء القيود التجارية على الواردات.

* الحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

إذاً هذا البرنامج هو ما اصطلح على تسمية بوصفة صندوق النقد الدولي وهو ما يعني تحول صندوق النقد الدولي إلى شرطي دولي يقدم المعلومات عن أوضاع الدول النامية وبرامجها الاقتصادية إلى الدول الصناعية والمؤسسات المصرفية الدولية.

أي أن هذه الوصفة تعني التدخل في الاقتصاد الوطني حتى على الصعيد الجزئي، وإنما لم تأخذ بعين الاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية من دولة إلى أخرى، وقد أدى تطبيقها إلى حدوث اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية في العديد من الدول.

المحاضرة الخامسة: ميزان المدفوعات

من المعروف أن لكل دولة معاملاتها الخارجية، فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالتصدير إلى الخارج، و الاستيراد من الدول الأخرى، أضف إلى ذلك أنهم يقدمون للأجانب خدمات مختلفة مثل الشحن و النقل و التأمين... الخ، كما تؤدي لهم في ذات الوقت خدمات مماثلة من الأجانب، و ينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها آجلاً أم عاجلاً. فسورية مثلاً تقوم بتصدير منتجات إلى الخارج و تقوم شركات التأمين والملاحة و الطيران السورية بتقديم خدماتها للأجانب، وفي نفس الوقت تقوم سورية باستيراد منتجات أخرى من دول العالم المختلفة، كما تقوم شركات الطيران والملاحة والتأمين الأجنبية بتقديم خدماتها للسوريين. ومن الواضح واضح أن صادرات سورية من السلع والخدمات تأتي لها بمتحصلات من الدول التي تصدر إليها، في حين أن وارداتها من السلع و الخدمات يقتضي قيامها بمدفوعات للدول التي تستورد منها.

هذه الحقوق و الالتزامات تقوم في الواقع، بالنقود ويتعين أدائها في تاريخ معين و لذلك، فمن المهم لكل دولة دائنة كانت أو مدينة، أن تعرف على وجه التحديد حقوقها و التزاماتها، و من هنا فإن عليها أن تعد بياناً كافياً أو سجلاً وافياً تسجل فيه ما لها على الخارج من حقوق و ما عليها نحوه من التزامات، هذا السجل هو ما يسمى بميزان المدفوعات و حيث يعطي هذا الميزان صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة ليس فقط عن نقاط القوة والضعف للموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، ولكن أيضاً عن تأثير المعاملات الخارجية على الدخل الوطني و مستوى التشغيل في الداخل.

ماهية ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه (سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة).

يتضح من التعريف ما يلي:

- ينصب اهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية الخارجية سواء تولد عنها حقوقاً للمقيمين لدى غير المقيمين، أو نتج عنها حقوق لغير المقيمين يتعين على المقيمين أدائها، سواء تم اقتضاء قيمة هذه المعاملات عاجلاً أم آجلاً، أو حتى كانت بدون مقابل، أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على الإقليم نفس الدولة فلا شأن لميزان المدفوعات بها.

- يعتبر المواطنون هم المقيمون عادة على إقليم الدولة، وذلك يعني أن الأشخاص الذين يقيمون عرضاً على أرض الدولة لا يعتبرون من المواطنين، مثل السائحين الأجانب، وعلى العكس، فإن الإقامة العارضة

للمواطنين في خارج الدولة لا تلغي عنهم صفة المواطنة و لذلك فلا يعتبر أعضاء البعثات الدراسية و الدبلوماسية رغم وجودهم في الخارج، مقيمون في الدولة التي يتواجدون فيها إذ أنهم يخضعون لتوجيه و رقابة الدولة التي أوفدتهم.

- يشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين(بنوك، شركات، مؤسسات) الذين يزاولون نشاطهم داخل إقليم الدولة بما في ذلك مياهها الإقليمية و مجالها الجوي، يضاف إلى ذلك السفن و الطائرات التي تحمل علم الدولة و أساطيل الصيد في المياه الدولية التي تدار عن طريق رعاياها، و العبرة في ذلك هو خضوع هؤلاء الأفراد و الشركات لتوجيهات و قوانين الدولة و تمنحهم حمايتها عند الضرورة، و لذلك فنشاطهم و وثيق الصلة باقتصاد هذه الدولة عن غيرها من الدول.

- الإقامة وليست الجنسية هي التي يعتمد عليها للترقية بين ما يعتبر دوليا فيدرج في ميزان المدفوعات و مالا يعتبر كذلك فلا يدرج فيه. فالمعاملات تكون دولية إذا ما تمت بين أشخاص يقيمون في دول مختلفة حتى لو كانت جنسيتهم واحدة و على العكس، فلا تعد المعاملات دولية إذا عقدت بين أشخاص يقيمون في دولة واحدة رغم انتمائهم إلى جنسيات مختلفة.

- لا توجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان، فإن دولة مثل اليابان تبدأ هذه الفترة مع بداية شهر نيسان من كل عام لتنتهي في آخر شهر أذار من العام التالي. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الدول تعد تقديرات لموازن مدفوعاتها لفترة تقل عن سنة (كل ثلاثة أشهر)، مثل الولايات المتحدة و معظم الدول المتقدمة اقتصاديا، و ذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي و من تم العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى نهاية العام.

مكونات ميزان المدفوعات:

يتم الحصول على البيانات اللازمة لإعداد ميزان المدفوعات من مصادر مختلفة، فمصلحة الجمارك تصدر بيانات دورية عن قيمة السلع المصدرة و المستوردة، كما تتضمن حسابات الحكومة الإنفاق الرسمي في الخارج (إنفاق البعثات الدبلوماسية و العلمية، فوائد القروض الخارجية، الدخل من الاستثمارات، أرباح الأسهم، فوائد السندات... الخ) أيضا، تظهر حسابات البنوك تفاصيل المعاملات في الأوراق المالية الأجنبية و معظم عمليات الائتمان و القروض الخاصة، كما تظهر ميزانية البنك المركزي التغيرات التي تطرأ على الاحتياطيات الدولية (النقد الأجنبي، الذهب، حقوق السحب الخاصة... الخ).

و لإدماج هذه البيانات في ميزان المدفوعات، و وفقا لقاعدة القيد المزدوج، فإنه يمكن تصنيفها وفق النموذج الذي أعده صندوق النقد الدولي كما يلي:

ميزان المعاملات الجارية، و ميزان حركة رؤوس الأموال و الذهب النقدي.

أولاً: ميزان المعاملات الجارية:

وهو يقوم بإحصاء أنواع كثيرة من التدفقات (السلع، الخدمات، و التحويلات من جانب واحد) وينقسم ميزان المعاملات الجارية إلى ما يلي:

1- الميزان التجاري: ويشتمل على الصادرات والواردات السلعية، بما في ذلك الذهب غير النقدي الذي يتم تبادله بين المقيمين وغير المقيمين، وفي حين تكون الصادرات مقومة بالقيمة (f.o.b) (free on board) أي قيمة السلعة حتى ثمنها على السفينة في ميناء الذهاب، فإن الواردات تقوم بالقيمة (c.a.f) أو (c.i.f) (coût assurance fret) أي قيمة السلعة في ميناء الوصول.

إن هذه الطريقة في تقييم الصادرات و الواردات ليست متجانسة، فبالنسبة للصادرات يتم تقييمها على أساس fob والتي لا تأخذ بعين الاعتبار الشحن والتأمين بينما الواردات فتقيم على أساس caf والتي تأخذ بعين الاعتبار الشحن والتأمين.

فعلى المستوى الدولي إذا ليس هناك تساوي بين الصادرات والواردات، بمعنى أن قيمة واردات العالم (أي الواردات لكل السلع من قبل كل البلدان) أكبر من قيمة صادراته. فصندوق النقد الدولي من خلال الجهود التي يبذلها لترشيد استعمال الطرق الإحصائية، اقترح التقييم على أساس (fob) للصادرات وللواردات في آن واحد و ذلك حتى يمكن تمييز قيمة السلعة ذاتها عن قيمة الخدمات المتعلقة بها نقلا و تأمينا.

و يقال أن الميزان في صالح الدولة أي موافق إذا كانت قيمة الصادرات السلعية، أثناء الفترة التي يعد فيها الميزان، تفوق قيمة الواردات منها، أي يوجد فائضا، كما يقال أن الميزان في غير صالح الدولة أي غير موافق، إذا كانت قيمة الصادرات السلعية أقل من قيمة الواردات فيها.

الصعوبات العملية في تقدير عمليات الميزان التجاري:

هناك مجموعة من الصعوبات العملية في تقييم الصادرات و الواردات يتم حصرها فيما يلي:

- من الصعب معرفة ما إذا كانت سلعة معينة صادرة من قبل البلد تمثل حقيقة صادراته الفعلية، أم أن الأمر يتعلق بإعادة التصدير فبعض البلدان يميزون بين التصدير وإعادة التصدير في الميزان التجاري.
- الاستيراد من السلع في الموانئ الحرة ليست مسجلة رغم أن البلد بإمكانه استعمال هذه السلع المستوردة من الخارج.

- إن تطور وسائل الاتصال الجديدة و كذلك زيادة عمليات التهريب يصعب من مشكل إحصاء حركة السلع، فتقبيم الطرود البريدية، وكذلك المشتريات اليومية للعمال المجاورين للحدود، و كذلك التهريب والتجارة في السوق السوداء أو العائلات الرحل كلها تزيد من صعوبة إعطاء أرقام صحيحة عن الميزان التجاري.

- إن معطيات الميزان التجاري على أساس الحسابات الخارجية الموجودة بالبنوك تختلف عن الإحصائيات التي تقدمها الجمارك، حيث أن الأولى (الحسابات الخارجية) معدة على أساس تحويل الأموال المتعلقة بعمليات التجارة الخارجية أما الثانية (إحصائيات الجمارك) لا تهتم إلا بقيمة السلع التي عبرت الحدود الوطنية.

2- ميزان الخدمات: ويشتمل على الصادرات والواردات من الخدمات ومن أهم ما تشمل عليه هذه

المعاملات ما يلي:

1. خدمات النقل: و تتضمن المدفوعات المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل (البري، البحري

و الجوي). التي تؤديها الدولة إلى غير المقيمين (دائن) أو يؤديها الخارج إلى المقيمين

(مدين). و تشمل أيضا أجور شحن البضائع و ثمن تذاكر السفر و بنود أخرى مثل

رسوم الموانئ و نفقات صفقات صيانة السفن و الطائرات و تمويلها بالوقود...الخ.

2. التأمين: و يشمل كل المدفوعات المتعلقة بكل أنواع التأمين (نقل البضائع، حياة،

حوادث...)، بما في ذلك إعادة التأمين.

3. الرحلات إلى الخارج: و تشمل مصروفات المسافرين سواء للسياحة أو الدراسة أو العلاج

أو العمل و تقدر القيمة هنا في الغالب على أساس متوسط يومي لمصروفات المسافر

خلال مدة إقامته أو اعتمادا على ما قد تقدمه أجهزة الرقابة على الصرف الأجنبي من

بيانات.

4. مداخيل رأس المال: وتشمل العائد من الأصول المستثمرة في الخارج سواء كانت استثمارات

مباشرة (فوائد و أرباح من فروع و شركات تابعة في الخارج أو دخل ناشئ عن عقارات

تجارية...الخ)، أو أرباح أسهم أو فوائد قروض أو سندات.

5. العمليات الحكومية: و تتضمن المدفوعات الحكومية التي قد تكون خاصة بالناحية

العسكرية (المساهمة في صيانة القوات المسلحة في الخارج، مصاريف قوات في نطاق

اتفاقية الدفاع المشترك) أو غير العسكرية (المساهمة في نفقات المنظمات الدولية، فوائد

القروض العامة، مصروفات البعثات الدبلوماسية و غيرها...).

6. الخدمات الأخرى: و تشمل على بنود مثل الدخول المكتسبة من العمل بالخارج، العمولات التجارية، مدفوعات البريد و التلفون، التلغراف و التلكس، الدعاية، إيجار الأفلام، عوائد الحقوق الأدبية...الخ.

3- حساب التحويلات من جانب واحد: يخصص هذا الحساب للمدفوعات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من و إلى بقية دول العالم دون أي مقابل، و قد يتم التحويل في صورة سلع و خدمات (كمنح حكومية التي تتخذ شكل المواد الغذائية أو المعدات الحربية) و في هذه الحالة يظهر حساب السلع و الخدمات دائنا في الدولة التي قامت بالتحويل بينما المقابل لذلك يسمى (مدفوع لتحويل عيني) فيظهر في جانب المدين من حساب (التحويلات الحكومية)، أما في الدولة المحول إليها فيظهر حساب السلع مدينا و القيد المقابل لذلك يسجل في الجانب الدائن من حساب خاص يسمى حساب الهبات أو حساب التحويلات الحكومية.. أما إذا اتخذ التحويل شكل نقود أو حقوق مالية (كتحويلات العائلات بالخارج إلى ذويهم) فسيظهر حساب رأس المال دائنا في الدولة التي قامت بالتحويل، في حين أن المقابل لذلك و الذي يسمى (مدفوع لتحويل نقدي) فيظهر في جانب المدين من حساب (التحويلات الخاصة)، أما في الدولة المحول إليها، فيظهر حساب رأس المال قصير الأجل مدينا بقيمة التحويل و حساب التحويلات النقدية أو الهبات دائنا بهذه القيمة.

وكما هو واضح، فإن هذه التحويلات قد تكون خاصة (تحويلات الأفراد والمنظمات الدينية والثقافية و الخيرية و تحويلات المهاجرين) أو عامة (معونة عسكرية أو غير عسكرية، منح حكومية...الخ).

ثانيا: حساب أو (ميزان) حركات رؤوس الأموال والذهب النقدي:

قسم صندوق النقد الدولي المعاملات المدونة في هذا الحساب إلى مجموعتين هما معاملات القطاع غير النقدي و معاملات القطاع النقدي.

أ- معاملات رأس المال المتعلقة بالقطاع غير النقدي: ويقصد بها المعاملات التي يقوم بها أفراد أو مؤسسات غير مصرفية و تشمل على ما يلي:

1- الاستثمارات الخاصة المباشرة: ويقصد بها الاستثمارات في مشروعات تقع في دولة معينة، ولكنها من الناحية الفعلية تقع تحت إشراف أشخاص يقيمون في دولة أخرى بمعنى آخر هذه المشروعات ليست إلا فروعاً لمؤسسات أجنبية، وهذه الاستثمارات بطبيعتها طويلة الأجل.

2- حركة رؤوس الأموال الخاصة طويلة الأجل: و تشمل القروض التي تزيد مدتها عن سنة وكذا العمليات المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية (investissement de portefeuille).

3- حركة رؤوس الأموال الخاصة قصيرة الأجل: و تشمل القروض التي نقل مدتها عن سنة مثل القروض التجارية قصيرة الأجل والمديونية للبنوك (في جانب الخصوم)، والإيداعات في البنوك الأجنبية و الأسهم و السندات الأجنبية في جانب الأصول.

4- المعاملات الرأسمالية للقطاع العام: وهي المعاملات المتعلقة بكل المؤسسات العامة، فيما عدا تلك المنضمة إلى القطاع الخاص، وكذا المؤسسات النقدية الداخلية في القطاع النقدي، مثل القروض العامة وسدادها والمعاملات مع المنظمات الدولية غير النقدية مثل منظمة الأغذية و الزراعة ومنظمة الصحة العالمية...الخ.

ب- معاملات رأس المال المتعلقة بالقطاع النقدي:

ويقصد بها المعاملات التي تباشرها هيئات رسمية مثل المصالح الحكومية والبنك المركزي، والعمليات التي تقوم بها المؤسسات المصرفية وجميع الهيئات المصرح لها بالتعامل في الصرف الأجنبي في الدول التي تأخذ بنظام الرقابة على الصرف. وهذه المعاملات ينبغي أن تكون واضحة تماما، إذ أن التغيير في أصول و خصوم المؤسسات التي يضمها هذا القطاع تلعب دورا أساسيا في تشويه المعاملات الدولية و يمكن التمييز بين مجموعتين من المؤسسات.

- المؤسسات النقدية الخاصة: مثل بنوك الإيداع والمؤسسات المماثلة.

- المؤسسات النقدية المركزية: مثل البنك المركزي و صناديق موازنة أسعار الصرف، وهذه المؤسسات تمثل السلطات النقدية للدولة يكون لديها الاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية، كما أنها تتدخل في سوق الصرف وتصدر النقد القانوني أو الاحتياطي لبنوك الإيداع.

ويمكن تحديد أصول وخصوم هاتين المجموعتين من المؤسسات تجاه الخارج من الآتي:

1- رأس المال طويل الأجل ويتمثل في:

- القروض الحكومية و المصرفية طويلة الأجل.

- الديون على صندوق النقد الدولي، مثل حصة الدولة في رأس مال الصندوق سواء من الذهب أو من النقد الوطني (المحلي)، أو القروض الممنوحة له بالعملة الوطنية، و هذا البند لا يوجد إلا بالنسبة لمؤسسات النقد المركزية.

- التعامل مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

- الأصول الحكومية مثل أدونات الخزينة و السندات التي تصدرها الحكومات وهي صكوك طويلة الأجل.

2- رأس المال قصير الأجل:

3- الذهب النقدي: وهو الذهب الموجود في حوزة المؤسسات النقدية، الهيئات الرسمية و البنوك، و المخصص لأغراض نقدية.

بناء عليه يمكن القول إن البيانات التي تقدمها لنا الحسابات الثلاثة السابقة (حساب السلع والخدمات، حساب التحويلات من جانب واحد، حساب رأس المال والذهب النقدي). يتكون لدينا ما يسمى (بالمعطيات الأساسية، الخاصة بالمعاملات الاقتصادية لدولة مع الخارج، و يجب بالطبع تحليل هذه المعطيات إذا أردنا معرفة المشكلات الاقتصادية المترتبة على وجود هذه المعاملات، إلا أنه مهما كانت طبيعة هذه المشكلات فإن ميزان المدفوعات، باعتباره مستند محاسبي، يجب أن يكون دائماً في تعادل، بمعنى أن المتحصلات الكلية يجب أن تكون متعادلة مع المدفوعات الكلية، غير أنه في مجال التطبيق العملي، فإن الكثير من البيانات المتعلقة بالمعاملات الاقتصادية تكون ناقصة أو خاطئة بل وقد لا يدون بعضها أصلاً، وعلى ذلك فإن مجموع الجانب المدين من ميزان المدفوعات سيختلف عن مجموع الجانب الدائن، ولهذا السبب يضاف بنداً في ميزان المدفوعات يطلق عليه اسم (السهو و الخطأ) ليتحقق التعادل المحاسبي بين الجانبين.

فإذا ما كان رصيد ميزان المعاملات الجارية موجباً أو سالباً فإن رصيد عمليات رأس المال و الذهب النقدي من الضروري أن يكون مساوياً لهذا الرصيد و لكن بالإشارة العكسية، إذ أن ميزان المدفوعات لا بد أن يكون متعادلاً حسابياً، ومعنى أن رصيد ميزان المعاملات الجارية يكون موجباً، أن الأصول الخارجية تكون قد زادت بمعنى أن الدولة دائنة للخارج. و عندئذ نقول أن ميزان المدفوعات موافق، و بالطبع يكون الميزان غير موافق في الحالة العكسية. أما إذا تصادف و كان هذا الرصيد مساوياً للصفر، فإذا الميزان يكون في توازن.

مكونات ميزان المدفوعات:

1- المعاملات الجارية.

- السلع

- الخدمات.

- التحويلات من جانب واحد.

رصيد ميزان المعاملات الجارية

2- عمليات رأس المال والذهب النقدي.

- رؤوس الأموال الطويلة الأجل.

- رؤوس الأموال قصيرة الأجل.

- ذهب نقدي.

- السهو والخطأ.

رصيد ميزان عمليات رأس المال والذهب النقدي.

أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات:

يجب التمييز بين أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات حتى يمكن فهم طبيعة كل نوع منها ومن تم محاولة التعرف على أفضل الأساليب الملائمة لعلاجها. ويمكن التمييز بين هذه الأنواع حسب الأسباب التي أوجدتها، وذلك على النحو التالي:

1- الاختلال العارض: و هو ذلك الذي ينجم عن حدث عارض لا يتفق وطبيعة الأمور ولا يعبر عن القوى الاقتصادية الحقيقية للدولة. و مثال ذلك، العجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات، خصوصا في الدولة الزراعية، نتيجة إصابة محصول التصدير الرئيسي بأفة زراعية، ومثلما يؤدي الحدث العارض إلى الاختلال سلبي في الميزان التجاري، فقد يؤدي أيضا إلى اختلال إيجابي ومثال ذلك ما قد تحدثه الحروب من زيادة في الطلب على المواد الأولية مما يؤدي إلى زيادة صادرات الدولة المنتجة لها و بالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري قد يؤدي إلى اختلال إيجابي في ميزان المدفوعات في مجموعه.

و على وجه العموم، فإن الاختلال العارض، سواء كان موجبا أو سالبا، مصيره إلى الزوال. بمعنى أنه من الضروري أن يتلاشى عاجلا أو آجلا دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي للدولة أو في سياستها، إذ أنه بطبيعته مؤقت و يزول بزوال السبب الذي أوجده.

2- الاختلال الموسمي: يتوقف هذا النوع من الاختلال على المدة المأخوذة في الاعتبار عند النظر إلى ميزان المدفوعات. فكلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر احتمال وجوده والعكس صحيح. ويظهر هذا الاختلال بنوع خاص في الدول التي يقوم النشاط الاقتصادي فيها على الزراعة ففي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج. أما في آخر العام، فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز. ومثل هذا النوع من الاختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهة إذ من المحتمل أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة.

3- الاختلال الدوري: تجتاح النظام الرأسمالي عادة نوبات من الرواج والكساد ينعكس أثرها على ميزان المدفوعات، فهو تارة يحقق فائضا و تارة أخرى يحقق عجزا. و هذا الفائض أو العجز يطلق عليه تعبير الاختلال الدوري نسبة إلى الدورة الاقتصادية. و مثل هذه التقلبات الدورية تنتقل من دولة لأخرى من خلال التجارة الخارجية. فالرواج الذي يحدث في إحدى الدول من شأنه زيادة وارداتها من الدول الأخرى و من شأن

هذه الزيادة في الواردات زيادة الإنتاج و التوظيف في الدول المنتجة لهذه السلع، مما ينعكس أثره على موازين مدفوعاتها، و بالطبع فإن العكس يحدث في حالة الكساد.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن فترات الرواج و الكساد لا تحدث في وقت واحد في مختلف الدول، كما أنها لا تكون بنفس الدرجة وكذلك، فبسبب اختلاف طبيعة الهياكل الاقتصادية، فإن لكل نوع من الصادرات و الواردات درجة مرونة خاصة به عند حدوث تغيرات الدخل و الأثمان. و لذلك آثاره المختلفة على ميزان مدفوعات كل دولة على نحو ما سنرى فيما بعد.

و مثل هذا النوع من الاختلال يمكن علاجه عن طريق إتباع السياسات النقدية و المالية المناسبة.

4- الاختلال الاتجاهي: وهو الاختلال الذي يظهر، في الميزان التجاري بصفة خاصة، خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو. ذلك أنه خلال الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة، في حين تتعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة. أما السبب في زيادة الواردات، فهو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية و الوسيطة التي تحتاجها الدول لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي.

وهذا الاختلال من الممكن معالجته عن طريق حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل، على أنه لما كانت هذه الحركات مرتبطة بدرجة النمو الاقتصادي فقد ميز الاقتصاديون بين مجموعة مختلفة من المراحل التي تمر بها الدول المقترضة لرؤوس الأموال منذ أن تشرع في تمويل عمليات التنمية.

5- الاختلال النقدي: يعتبر التضخم المحلي في الواقع أحد مصادر اختلال ميزان المدفوعات. فمن المعروف أن الزيادة في الدخول النقدية في دولة ما تولد، في ظل ظروف معينة، طلبا متزايدا على الواردات في هذه الدولة. بل و قد تقلل من السلع المتاحة لديها للتصدير. أضف إلى ذلك، أن ارتفاع مستوى الأسعار داخليا قد يشجع على التحول إلى الواردات البديلة للإنتاج المحلي حيث تكون أسعارها رخيصة نسبيا إذا ما قورنت بأسعار المنتجات المحلية) وهذا بطبيعة الحال يتوقف على مرونة الإحلال بين الواردات و المنتجات الوطنية). أيضا، فإن الطلب الأجنبي على صادرات هذه الدول، بسبب ارتفاع الأسعار فيها، قد يتحول إلى الدول المنافسة و من شأن كل هذا أن يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات.

هذا العجز لا سبيل إلى علاجه إلا بتخفيض القيمة الخارجية للعملة، أو إعادة الأسعار إلى ما كانت عليه عن طريق إتباع سياسة انكماشية مناسبة.

6- الاختلال الهيكلي: هو ذلك الاختلال الذي يكون مصدره تغيير أساسي في ظروف الطلب أو العرض، مما يؤثر في هيكل الاقتصاد القومي و في توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة، وهو يرجع إلى أحد أو بعض العوامل التالية:

- تحول الطلب الخارجي إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر. مثل التحول من الفحم إلى البترول و من الألياف الطبيعية إلى الألياف الصناعية... الخ.
 - تغير عرض عناصر الإنتاج. فقد يتغير عرض العمل بسبب النمو في السكان، و عرض الموارد الطبيعية بسبب البحث و التنقيب و الاكتشافات الجديدة.
 - تغير فنون الإنتاج فقد يؤدي التغير في استخدام أحد الأساليب الفنية في الإنتاج إلى التوفير في استخدام أحد أو بعض عناصر الإنتاج، أو إلى إحلال عنصر إنتاجي متوفر نسبيا محل عنصر آخر نادرا نسبيا مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج و من ثمة إلى زيادة إمكانيات التصدير.
 - التغير في الأصول المملوكة للدولة بالخارج. وذلك بسبب استثماراتها الدولية، و هو ما يؤدي إلى تغير العائد الذي تحصل عليه من هذه الاستثمارات.
 - تحسن مستوى المعيشة الداخلية لسكان الدولة دون أن ترتفع قوتها الإنتاجية بنفس الدرجة. وهذا قد يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات بدرجة تفوق قدرة الدولة على التصدير.
- و مثل هذا النوع من الاختلال (الاختلال الهيكلي) لا يصلح لعلاجه تغيير سعر الصرف و لا تغيير سياسة الإنفاق أو سياسة الأسعار، مثل الاختلال النقدي أو الدوري، و إنما يلزمه الارتقاء بالفن الإنتاجي و التنظيمي حتى تتخفف تكاليف الإنتاج في الداخل، و كذا الاتجاه نحو فروع الإنتاج الجديدة. كما يلزم أيضا إعادة توزيع الموارد على القطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد القومي، و تجديد شامل للطاقت الإنتاجية تدعيما لقدرة الدولة التنافسية... و هكذا. و بمعنى آخر، فإن أساليب علاج هذا الاختلال يجب أن تنصرف إلى الأسباب الحقيقية التي أوجدته و ذلك بطبيعة الحال يتطلب الكثير من الجهود التي قد تمتد لفترة طويلة.

المحاضرة السادسة: سعر الصرف

من الواضح جليا أن النقود، والتعامل بها أساس تحديد الكتلة النقدية، وبما أننا نعيش عصر الانفتاح الاقتصادي فإن معظم الدول لا تعيش منغلقة على نفسها، بالتالي فإن علاقاتها مع الدول الأخرى تجبرها على القيام بتحديد قيمة عملتها بالنسبة لباقي الدول المتعاملة معها على الأقل، وهذا ما يسمى بسعر الصرف الذي يعتبر إحدى الأدوات ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية.

إلا أن أسعار الصرف تتحدد وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب في السوق، لكن عمليات التحديد هذه تعترضها عدة عراقيل مما أدى بالاقتصاديين إلى محاولة إيجاد حلول للحد منها، وذلك من خلال النظريات التي أوجدوها كما أنها تتحدد بقاعدة النقد المتبعة، ولهذا يمكننا التفرقة بين عدة أنظمة للصرف.

ومما لا شك فيه أن عمليات الصرف الأجنبي تتعرض إلى عدة مخاطر إثر تقلباته، ومن أجل تسيير أمثل لهذه المخاطر فإن كل المتعاملين الاقتصاديين مطالبين بمعرفة وضعياتهم من ناحية الصرف، ويمكن لنا أن نعلم على عدة تقنيات خاصة لتغطيته منها التقنيات الداخلية والخارجية.

مفهوم سعر الصرف

هناك تعريف عديدة لسعر الصرف لنذكر منها ما يلي:

- يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.
- يعرف سعر الصرف الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات
- هو عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات.
- هو أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.
- هو سعر وحدة واحدة من عملة دولة ما بعملة دولة أخرى.
- يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.

أهم الاصطلاحات المستعملة في عالم الصرف

في هذا الإطار نميز بين الاصطلاحات المستخدمة لترميز العملة وأخرى لترميز سعر الصرف:

ترميز العملة: عادة ما يعبر عن كل عملية بثلاث أحرف أبجدية، الحرفين الأولين يعبران عن البلد أما الحرف الأخير فرمز إلى أول حرف في اسم العملة

مثال: USD: US أي الولايات المتحدة الأمريكية ، D أي الدولار.

ترميز سعر الصرف: اصطلاح كما يلي عن سعر الصرف USD/CAD ويقراً دولار أمريكي مقابل الدولار الكندي، ويعني أن واحد دولار أمريكي يساوي عدد معين من الدولارات الكندية.

مثال: ليكن لدينا سعر الصرف التالي $USD/CAD = 1.2010$ في مثل هذه الحالة نقول أن واحد دولار أمريكي يساوي 1.2010 دولار كندي إذن لقراءة سعر صرف معين فالقاعدة أن العملة الموجودة على اليسار هي العملة الثابتة أو العملة المسعرة وقد يعطي لها قيمة 1 أو 100 وحدة ، أما العملة الموجودة على اليمين فهي عملة التسعير وما جرت عليه العادة أن سعر الصرف يعلن عنه حتى الرقم الرابع بعد الفاصلة.

سعر العملة الآني: Spot هو سعر العملة الذي يصدره البنك ويتعامل به في بيع وشراء العملة من تاريخ إعلانه إلى أن يتم تغييره.

سعر العملة الآجل: Forward هو سعر العملة الآني معدلاً بفروقات أسعار الفوائد بين العملتين المعنيتين، وهو السعر الآني مضافاً إليه قيمة محددة (علاوة) أو مطروحاً منه قيمة محددة (خصم) مبيّنة على أساس فروقات أسعار الفوائد بين العملتين، ويتفق على السعر الآجل الآن على أن يتم اعتماده في وقت آجل متفق عليه (شهر أو 3 أشهر أو ستة أو تسعة أو سنة).

سعر الشراء: Bid هو السعر الذي يرغب عنده البنك مصدر النشرة بشراء العملة المسماة وبيع العملة المقابلة لها، وهو السعر الذي يشتري بموجبه العميل العملة المقابلة وبييع العملة المسماة.

سعر البيع: Ask (Offer) هو السعر الذي يرغب عنده البنك مصدر النشرة ببيع العملة المسماة وشراء العملة المقابلة لها، وهو السعر الذي يبيع بموجبه العميل العملة المقابلة ويشتري العملة المسماة.

هامش السعر: Spread هو نقاط الفرق بين سعري الشراء والبيع وهو ربح البنك مصدر النشرة في حال تم البيع والشراء بنفس الأسعار المعبر عنها.

نقطة السعر: Pip هي نقطة في سعر العملة الأجنبية وهي آخر خانة في سعر العملة (عادةً تكون الخانة الرابعة إلى يمين الكسر العشري). مثال: الجنيه الإسترليني 1.8056 دولار أمريكي ونقطة السعر هنا هي (6).

سعر التقاطع: Cross Rate هو سعر صرف عملة مقابل عملة أخرى من خلال علاقة هاتين العملتين بعملة ثالثة مشتركة بينهما.

المراجحة: Arbitrage هي شراء وبيع العملة الأجنبية معاً في سوقين أو أكثر في نفس الوقت للاستفادة من اختلاف سعر الصرف بين تلك الأسواق.

سعر اللابور: Libor (London Interbank Offered Rate) هو سعر فائدة الإقراض ما بين بنوك لندن.

طرق تسمية أسعار العملات الأجنبية: Quotation Terms

أولاً: الطريقة الأوروبية : European Terms

وفق هذه الطريقة تسعر وحدة واحدة من الدولار الأمريكي بما تساويه من عدد أو أجزاء من

العملات الأخرى مثل : كل 1 \$ = 50 S.P

ثانياً: الطريقة الأمريكية : U.S Terms

وفق هذه الطريقة تسعر وحدة من العملات الأجنبية بما تساويه من عدد أو أجزاء من الدولار

الأمريكي مثل : كل 1 S.P = 0.02 \$

أنظمة الصرف

لقد عرف نظام الصرف عدة محطات في تطور بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلى النظام العائم، ولقد كان نظام بريتون وودز يقوم على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بدوره بالذهب، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقبل بتحويل الدولار لغير المقيمين بسعر ثابت: أوقية = \$ 35. إن المشاكل الاقتصادية التي كانت تعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية و اختلال ميزانها التجاري خاصة مع ارتفاع قيمة الذهب مقابل الدولار لتصل إلى 40 دولار بعدما كانت محددة ب 35 دولار للأونصة، وغيرها من المشاكل التي جعلت من الرئيس الأمريكي آنذاك نيكسون في 15/08/1971 أن يقرر عدم قابلية تحويل الدولار بالذهب (انخفاض مخزون الذهب لأدنى مستوياته حوالي 10 مليار دولار مع أن احتياطات البنوك المركزية الأجنبية لدى البنك المركزي الأمريكي فاقت 50 مليار دولار) كما قرر فرض رسوم على السلع المستوردة 10%، ولقد مثل هذا الإعلان في نظر الكثيرين انهيار Bretton Woods، ويعرف نظام الصرف نمطين أساسيين:

النمط الأول: أنظمة الصرف الثابتة:

وفي ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى:

الاستناد إلى الذهب: هذا ما كان جارياً خلال تطبيق قاعدة الذهب خاصة قبل عام 1914، تاريخ بداية الحرب العالمية الأولى، وكذلك في النصف الثاني من العشرينات في القرن العشرين.

الاستناد إلى عملة واحدة: تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة بدون إحداث تغيير، إلا في بعض الحالات، كما هو حال الفرنك الإفريقي سابقاً مع الفرنك الفرنسي، وكما هو حال الدينار الأردني مع الدولار الأمريكي.

الاستناد إلى سلة عملات: وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص SDRs* كما هو شأن الدينار الإماراتي، أو الربط حالياً باليورو باعتباره امتداداً لسلة العملات المكونة ECU سابقاً .

ضمن هوامش معينة: سواء تعلق التثبيت بعملة واحدة أو سلة عملات وهنا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به.

النمط الثاني: أنظمة الصرف المرنة:

تتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير منها، المؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال، وعلى ضوءها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها.

التعويم المُدار ** *: ضمن هذا النظام المتطور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب، وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات.

التعويم الحر *** *: هو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملات أن تتغير صعوداً وهبوطاً حسب السوق ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرك من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لأن تشكل قيوداً.

التعويم المستقل : يكون التعويم مستقلاً عندما لا يرتبط سعر صرف عملة في ارتفاعه أو انخفاضه بأسعار صرف عملة أو عملات أخرى.

التعويم المشترك (المتناسق): يكون هذا التعويم إذا ما حدث ارتباط بحيث ترتفع أسعار صرف مجموعة من العملات معاً أو تنخفض معاً كالتنظيم النقدي الأوربي سابقاً.

العوامل المؤثرة في سعر الصرف

في ظل النظام الذهبي كانت أسعار صرف العملات تتحدد انطلاقاً من العلاقة بين المحتوى الذهبي للعملة بالمقارنة مع العملات الأخرى، أسعار الصرف كانت تتمتع بقدر كبير من الثبات حيث أن تقلباتها كانت تنحصر ضمن حدود ضيقة هي (حدي الدخل وخروج الذهب)، وهذا الثبات النسبي في أسعار الصرف كأن يحقق بدوره درجة كبيرة من الاستقرار في المعاملات النقدية الدولية.

وبعد انقطاع العلاقة بين النقود الورقية والذهب لم يعد للمحتوى الذهبي للعملة أي دور في تصدير سعر صرفها بالعملات الأخرى حيث أصبح سعر صرف العملة يتحدد انطلاقاً من ظروف العرض والطلب عليها واللذان بدورهما يتأثران بعوامل كثيرة:

1- معدل التضخم: يؤدي ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاديات الوطنية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.

2- معدل الفائدة: تؤثر أسعار الفائدة في أسعار الصرف بشكل غير مباشر، فانخفاض أسعار الفائدة مع توفر الفرص الاستثمارية، يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال بهدف الاستثمار، مما ينشط الاقتصاد الوطني، ويؤدي إلى تحسن قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى. وفي حال ارتفاع أسعار الفائدة يضعف التوجه للاقتراض من قبل المستثمرين وينتج عن ذلك انخفاض النمو الاقتصادي وينعكس ذلك على قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.

3- ميزان المدفوعات: تعتبر أهم أرصدة ميزان المدفوعات سواء تعلق الأمر برصيد التجارة الخارجية أو رصيد المعاملات الجارية عوامل مفسرة لتغير سعر الصرف في المدى المتوسط، فحدوث عجز في الميزان التجاري يؤدي بالضرورة إلى انخفاض سعر الصرف الأثر المعاكس نلاحظه في حالة انخفاض عجز ميزان المعاملات الجارية، أهمية هذه الأرصدة تزيد باعتبار أن لها علاقة مع التضخم ومعدلات الفائدة، فالملاحظة أن الدولة التي تتميز بمعدل تضخم مرتفع تجد صعوبات كبيرة في تصدير منتجاتها إلى تأثير الميزان التجاري، والعكس في حالة معدل تضخم منخفض.

كما أن معدلات الفائدة هي التي تحكم حركة تدفق رؤوس الأموال في المدى الطويل والقصير وهي محتواة في ميزان المدفوعات.

4- الإنتاجية: في حال كانت الدولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول، يمكن أن تنخفض أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية وتظل تحقق أرباحاً، والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة المحلية إلى الارتفاع.

- 5- ارتفاع معدلات الصرف للعملات الأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه هذه العملات.
- 6- الحروب والكوارث الطبيعية المؤثرة في الاقتصاديات الوطنية للدول، إذ يؤثر ذلك في اختلال قوة الاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.
- 7- التدخلات الحكومية في أسعار الصرف سواء المباشرة أو غير المباشرة.
- 8- تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية: زيادة الطلب على صادرات دولة ما يتسبب في ارتفاع عملتها على المدى الطويل، وزيادة الطلب على الواردات تسبب في انخفاض قيمة العملة الوطنية.
- 9- الديون الخارجية: تعد المديونية الخارجية واحد من الأعباء التي تتقل كاهل الاقتصاد الوطني وقد تلجأ بعض الدول إلى جدولة ديونها مع الدائنين مقابل فوائد عالية، الأمر الذي يجعل هذه الدول تسدد الفوائد لا الأقساط الأصلية وهذا يعني اختلال العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى.
- 10- مستويات الأسعار النسبية: حسب نظرية تعادل القوة الشرائية، عندما ترتفع أسعار السلع المحلية ينخفض الطلب عليها ويتجه سعر العملة الوطنية نحو الانخفاض بحيث يمكن الاستمرار في بيع السلع المحلية بطريقة جيدة، والعكس صحيح.
- 11- السياسات الضريبية: تؤثر في سعر الصرف كل من التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة مثلا) والحصص (القيود على كمية السلع التي يمكن استيرادها)، لأن ذلك يزيد من الطلب على السلعة المحلية.
- 12- قوانين العرض والطلب، فكلما زاد الطلب زاد سعر العملة وكلما قل الطلب قل سعرها.

المحاضرة السابعة: مخاطر سعر الصرف

مخاطر أسعار الصرف : هي المخاطر التي تحدث نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات. وتعرف أيضا: خطر تسديد مبلغ أكبر أو تحصيل إيراد أقل ناتج عن التعامل بعملة أخرى أجنبية غير العملة الوطنية.

إن مخاطر أسعار الصرف مجال كلاسيكي للتمويل الدولي و مخاطرة أسعار الصرف جزء من مخاطر السوق، وبالنسبة لمعاملات السوق تكون أسعار الصرف مجموعة فرعية من المؤشرات السوقية التي تتم دراسة تبايناتها مع المؤشرات السوقية الأخرى.

أهمية إدارة مخاطر سعر الصرف

لعل من أبرز دواعي الاهتمام بتسيير أو إدارة مخاطر سعر الصرف نذكر ما يلي:
 . اندماج بلدان العالم الثالث في المنظومة الاقتصادية الدولية(ظاهرة التدويل أو العولمة الاقتصادية) في إطار الاصلاحات الاقتصادية الشاملة و العمل في بيئة اقتصادية دولية تعتمد على الآليات النقدية خاصة و تحتكم إلى قانون السوق في جميع المجالات، مما يتطلب الاهتمام بقضايا سعر الصرف و ما يرتبط به من مخاطر.

. بروز أنماط جديدة للتجارة الدولية و التدفقات الاستثمارية المتعلقة أساسا بظهور متعاملين جدد في الساحة الدولية كدول جنوب شرق آسيا و الصين و ما يرتبط بذلك من زيادة حدة التقلبات في أسواق الصرف لكثرة المعاملات.

. إن التدفقات المالية و النقدية العديدة لمواجهة متطلبات التجارة و الاستثمار في الدول الناشئة سوف تولد الحاجة الماسة إلى استراتيجية جديدة لإدارة خطر أسعار الصرف.

. تقلبات سعر الصرف يمكن أن تؤثر ليس فقط على الوضعية المالية للمؤسسة دولية النشاط بل قد يمتد تأثيرها ليشمل التنمية الاقتصادية في الدولة المعنية.

. انعكاس آثار تقلبات سعر الصرف على مختلف وظائف المؤسسة دولية النشاط (من تخطيط، تموين، إنتاج، تسويق، تمويل، خزينة...) و ما ينجر عن ذلك من إنجاء إلى المضاربة.

- تحسن القدرة التنافسية(في مجال السعر خاصة) للمؤسسات مرتبط بمدى التحكم في خطر سعر الصرف و إدارته بفعالية و كفاءة، على اعتبار أن هذا الخطر يعتبر عاملا هاما و محددًا لأسعار التكلفة خاصة في مثل دول العالم الثالث التي تستند في مدخلات عملياتها الإنتاجية إلى مواد أولية و وسيطة مستوردة.

ارتفاع تكلفة الإجراءات و الترتيبات الإدارية أو المركزية للوقاية من مخاطر الصرف. وذلك بالاعتقاد الخاطئ بأن البنوك المركزية و الحكومات تستطيع لو أرادت أن تسيطر على أسعار الصرف.

و هكذا غدت إدارة مخاطر العملات الأجنبية ذات أهمية كبيرة في الوقت الراهن خاصة بالنسبة لمؤسسات الدول النامية و تلك التي عرفت تحولات في نظامها الاقتصادي صوب النظام الحر، على الرغم من التعقيد المتزايد لهذه العملية في الوقت ذاته و هو ما يستدعي إدارة تقلبات سعر الصرف بعناية فائقة و بكل حذر و فعالية في نفس الوقت، و كل بذلك من خلال انتقاء الأدوات أو التقنيات المستخدمة في هذا الشأن و هي كثيرة، بما ينسجم و وضع البلدان النامية، و يمكن بيان أهم هذه التقنيات فيما يلي.

تنوع مخاطر أسعار الصرف إلى:

الفرع الأول: مخاطر الانتمان

تنتج هذه المخاطر من عدم مقدرة الطرف الآخر (بنك مراسل أجنبي) المتعاقد معه على الوفاء بدفع الالتزامات المترتبة عليه في موعدها، وينتج ذلك عما يلي:

1- تعرض الطرف الآخر إلى أزمة سيولة (قد تكون مؤقتة تؤدي إلى تأخير تسليم المبلغ لأيام).

2- إفلاس الطرف الآخر وعدم مقدرة على تحويل المبلغ نهائياً.

3- تغيير قوانين مراقبة العملة الأجنبية في دولة الطرف الآخر.

وتؤدي هذه المخاطر إلى تحقيق خسائر للبنك المحلي تتمثل فيما يلي:

(a) عدم توفر الأموال المطلوبة المترتبة على البنك المحلي لذلك يضطر لشراؤه من مصادر أخرى مما يؤثر بدوره على مصداقية البنك المحلي مع عملائه.

(b) خسارة كامل المبلغ إذا قام البنك المحلي بتحويل المبلغ المترتب عليه في حين لم يقم الطرف الآخر بتحويل المبلغ نتيجة إفلاسه وتسمى هذه الخسارة (100% Clean Risk AT Liquidation).

(c) التأخر في استلام المبالغ المتعاقد عليها نتيجة تغيير قوانين مراقبة العملة الأجنبية أو استلامها على دفعات حيث يؤدي ذلك إلى نفس خسائر الفقرة (a).

ويمكن الحد من هذه المخاطر أو تقليلها بدراسة الوضع المالي للبنك المراسل الأجنبي المتعاقد معه وتحليل ميزانيته السنوية والاستعلام عنه قبل التعاقد معه والاطلاع على التقارير المالية والاقتصادية والأوضاع السياسية لدولة البنك المراسل، وليس السعي وراء سعر الصرف الأعلى المعروض.

الفرع الثاني: مخاطر متعلقة بالصرف

هذه المخاطر تنشأ عندما يتخذ الصيارفة وضعية ما على عملة صعبة ويضنون أنها سترتفع وتعود بالفائدة لصالحهم، بأنه يمكن للعملة أن تتغير بشكل مخالف أو معاكس وهذا التغيير يؤدي إلى خسارة، فمثلا إذا كانت وضعية الصرف تتم بواسطة قرض والذي يجب أن يتفاوض عليه خلال مدة وضعية الصرف، فإن الصراف في هذه الحالة معرض إلى مخاطر معدل الفائدة للقرض والذي يمكن أن يرتفع ولهذا فقد يتم وضع حدود من طرف البنك لتفادي مثل هذه العمليات وكما يمكن وجود مخاطر سياسية إذا تدخلت حكومة بلد ما لأسباب اقتصادية أو سياسية من أجل منع الدفع، ولهذا السبب يجب ضبط حدود أو قواعد لمثل هذه العمليات والتي يجب أن تحدد.

الفرع الثالث: المخاطر التعاقدية

هذه المخاطر تتعلق بالبنوك التي تقوم أو تؤدي نشاطها في الأسواق المستقبلية والتي تتعرض إلى مخاطر الصرف من خلال الفوارق الموجودة ما بين سعر العاجل والسعر الأجل " المستقبلي" خلال نهاية الأجل أو المستقبلي.

الفرع الرابع: المخاطر السابقة للمعاملة

المقصود بها المعاملات التي لم تجري بعد ولكن هناك احتمال أن تتم في المستقبل إذا ما تحققت المعاملة فعلاً (الاعتمادات المستندية المسعرة بعملة أجنبية) وتنشأ إذا كان المصرف قد حدد سعر صرف العملة الأجنبية الذي سيتم التعامل به.

الفرع الخامس: المخاطر الاقتصادية

هي فقدان القدرة التنافسية النسبية للسلع المحلية المعدة للتصدير بسبب زيادة السعر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وذلك بسبب التغيرات في معدلات الصرف النسبية.

الفرع السادس: لنخس نطك زيكي ب

وتحدث هذه المخاطر نتيجة لعدم مقدرة البنك المحلي الحصول على العملات الأجنبية المطلوبة عند الحاجة إليها وبالكميات المطلوبة منها. وتنتج هذه المخاطر بسبب: (1)- عدم التطابق في التدفقات النقدية بين القيمة الداخلة والقيمة الخارجة من كل عملة.

(2)- الاختلاف في الأوضاع والمراكز بالعملات الأجنبية بها

ومن عدم التماثل في استحقاقات الودائع.

ويمكن تفادي هذه المخاطر بإعداد قوائم التدفق النقدي لكل عملة حسب تواريخ الاستحقاق للمبالغ الداخلة والخارجة لتفادي حدوث فجوات في التعامل.

مراحل إدارة مخاطر أسعار الصرف:

إن إدارة مخاطر سعر الصرف تتكون من أربعة مراحل:

أولاً: تحديد وقياس مخاطر أسعار الصرف:

قبل الاهتمام بدراسة مختلف الطرق المتعلقة بتسيير و تغطية المؤسسة لخطر الصرف يجب البحث في أهمية قياس و تقييم هذا المتغير ، فالتقييم بطبيعة التعامل الذي تقوم المؤسسة فهم يختلف حسب ما إذا كانت عملية تجارية أو مجموعة من عمليات مختلفة تتمثل في تدفقات مختلفة بين المؤسسة و فروعها ، من أجل قياس خطر الصرف بالنسبة للمؤسسة يستلزم الأمر:

- معرفة وحدة القياس (العملة المرجعية).
- تحديد و معرفة خطر الصرف.
- تحديد وضعية الصرف (المركز المفتوح في كل عملة).

أ- **وحدة القياس، العملة المرجعية:** يتحقق خطر الصرف نتيجة التغير الغير معروف و المسبق لأسعار العملات الأجنبية بالنسبة للعملة المرجعية، و لتحليل هذا الخطر فإن العملة المرجعية للمؤسسة أو للهيئة المعنية يجب أن تكون محددة، و تعني العملة المرجعية بالنسبة للفرد العملة التي تتيح له القيام بعملية الاستهلاك أما بالنسبة للمؤسسة تعني العملة التي على أساسها يتم تقييم المؤسسة في السوق ولكن تزداد المشكلة تعقيداً عندما تتحدد قيمة المؤسسة في عدة أسواق ، ففي هذه الحلة فإنه من الصعوبة تطبيق القاعدة المقترحة و خاصة في الجانب العملي منها، حيث تنص القاعدة على استخدام و اعتماد عملة المساهمين الذين يمارسون الرقابة على المؤسسة كعملة مرجعية للقياس.

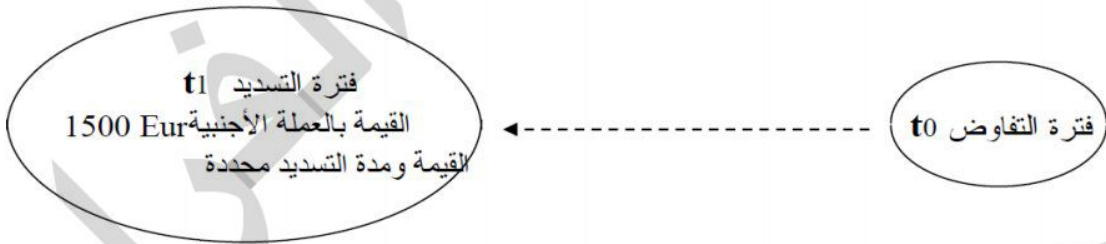
بالنسبة للمؤسسات التي تنشط في مجال التصدير والاستيراد فإن عملتها المرجعية هي العملة الوطنية، وبالنسبة للمؤسسات دولية النشاط و كذلك المجمعات فإن العملة المرجعية هي عملة الدولة التي تقيم بها المؤسسة الرئيسية أي المؤسسة الأم أو عملة الشركة القابضة بالنسبة للمجمعات.

ب- **تحديد خطر الصرف (الفترة الزمنية):** يعتبر عامل الزمن من العوامل المهمة التي تدرج في التحليل الاقتصادي وبالذات ما يتعلق بالتحليل الديناميكية، فخطر الصرف يعتبر من أهم المتغيرات النقدية الأكثر مرونة و حساسية لتغير الفترة الزمنية، فحركة معدل الصرف من لحظة لأخرى وثيقة الصلة بعامل الزمن.

والمجال الزمني الذي يبدأ من مرحلة التفاوض ليصل إلى المحطات الأخيرة وعلى الخصوص عند مرحلة التسوية، والذي يعبر عنه بأجل التسوية يشهد هذا المجال

الزمني تقلبات قد تكون شديدة لأسعار الصرف، فمنذ قيام المؤسسة بعملية تجارية أو مالية بالعملة الأجنبية فإن المؤسسة تكون عرضة لخطر الصرف نتيجة تغير سعر الصرف عن مستواه الذي كان عليه لحظة التفاوض، و يمكن توضيح التعرض لخطر الصرف المرتبط بأجال التسديد كما يلي:

- حالة خطر صرف محدد بدقة: و يتحقق بالمعرفة الدقيقة لقيمة و تاريخ تسديد الصفقة كأن تتفاوض مؤسسة ما في الفترة t_0 على بيع آلة بقيمة معلومة و لتكن 1500EUR و يتم التسديد في الفترة t_1 يمكن توضيح هذه الصفقة بالرسم التالي:



- حالة خطر غير محدد

عند عدم معرفة تاريخ التسديد: حيث يتم التفاوض في الفترة t_0 و تحدد قيمة الصفقة 1500EUR لكن لم يتم تحديد تاريخ التسديد فيكون خطر الصرف غير معروف لأنه لا يمكن معرفة سعر الصرف طالما تاريخ التسوية مجهول.



حالة عدم معرفة القيمة: في هذه الحالة المؤسسة تتعامل مع زبائنها و يتم بيع السلع دون أن يتم تحديد القيمة كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات التي تربطها علاقات أو عقود تجارية طويلة حيث يتعذر عليها تحديد و تعديل أسعار بيع منتجاتها بالعملة الأجنبية في كل لحظة وبالتالي ليس في مقدورها معرفة قيمة مبيعاتها، فتلجأ المؤسسة إلى وضع قيم تقديرية على الفترة الزمنية التي تتمكن فيها من تحديد أسعار منتجاتها. ففي العروض الدولية مثلا عند قيام المؤسسة بالدخول أو المشاركة في المناقصات الدولية تقوم بعرض منتجاتها و قائمة الأسعار المرفقة (إرسال بيانات إلى المستورد أو المؤسسة التي تطلب الشراء) فلا يمكن للمؤسسة معرفة قيمة و تاريخ الصفقة ولا حتى إمكانية قبول المستورد التعامل مع المؤسسة.

ج- وضعية الصرف (المركز المفتوح في كل عملة): إن معرفة وقياس المؤسسة لخطر الصرف يجعلها مطالبة بالمتابعة المستمرة لحقوقها و التزاماتها من خلال وضع آلية لمتابعة تحركات الصرف وذلك عن طريق وضعية الصرف (المركز المفتوح في كل عملة)
 وضعية الصرف = عملات مملوكة أو موجودة + عملات مستحقة - عملات واجبة الدفع
 ويتم حساب وضعية كل عملة على حدى وبالأجال المحددة، وبعد إنشاء وضعية الصرف فإن الرصيد إما أن يكون:

- موجباً أي أن المستحقات اكبر من الديون فيقال إن وضعية الصرف طويلة.
- سالباً أي أن المستحقات أقل من الديون فيقال إن وضعية الصرف قصيرة.
- معدوماً عندما تتعادل المستحقات مع الديون و يقال إن وضعية الصرف مغلقة.

وضعية الصرف	ارتفاع سعر الصرف	انخفاض سعر الصرف
+ طويلة	ربح	خسارة
(-) قصيرة	خسارة	ربح

إن اتفاقية بازل قد بينت الحد الأدنى لمستوى رأس المال المخصص لتغطية مخاطر القبض أو الدخول في أعمال بالعملة الأجنبية. وتقاس مخاطر أسعار الصرف باستخدام مؤشر حجم المراكز المفتوحة.

المركز المفتوح في كل عملة ÷ القاعدة الرأسمالية

أو إجمالي المراكز المفتوحة ÷ القاعدة الرأسمالية

ثانياً: وضع سياسة لإدارة مخاطر أسعار الصرف:

يجب أن تكون هذه السياسة واضحة و تبيّن أهداف المؤسسة تجاه سياسة مخاطر أسعار الصرف والحدود المسموح بها، هذه السياسة يجب أن تجيب على التساؤلات التالية:

- متى يجب التحوط لمخاطر أسعار الصرف؟
- ما هي الأدوات و الوسائل التي يمكن استخدامها في هذه الحالات؟
- من هو الشخص المسؤول عن إدارة مخاطر أسعار الصرف؟
- كيف سيتم قياس أداء التحوط ضد مخاطر أسعار الصرف؟
- ما هي التقارير الدورية النظامية اللازمة؟.

ثالثاً: تقنيات التغطية (التحوط) من مخاطر أسعار الصرف:

وهو عبارة عن الإجراءات المتخذة من أجل تخفيض أو إنهاء التعرض للمخاطرة مستخدمين إحدى الوسائل التالية:

تقنيات التغطية الداخلية

تتمثل الأساليب الداخلية لتخفيض مخاطر سعر الصرف في السياسات التي تنتهجها الإدارة المالية للمجموعة بالنسبة إلى الوحدات التابعة لها دون اللجوء إلى أي طرف خارجي ((يمكننا تسمية هذا النوع بالتحوط الطبيعي: حيث يهدف التحوط الطبيعي لتخفيف الفرق بين المدفوعات و المقبوضات من العملة الأجنبية)).

الفرع الأول: المقاصة الداخلية

ويتبع هذا الأسلوب بالنسبة للشركات التي تتعامل مع بعضها البعض داخل المجموعة بأن تجري المقاصة بين المستحقات والمطلوبات الخاصة بكل منها تجاه الأخرى دون الاحتفاظ في دفاترها بمراكز مكشوفة بالنقد الأجنبي، ويجري تسوية الصافي بسداده لهذا الطرف أو ذلك، ولا شك أن إتباع هذا الأسلوب يخفض من عدد المدفوعات التي تتم بين الوحدات المختلفة داخل المجموعة وتخفيض أيضاً من المصاريف البنكية، وتساعد على أحكام الرقابة على التسويات المالية الداخلية بين الوحدات المختلفة

الفرع الثاني: إصدار الفواتير بالعملة الأجنبية

يلجأ بعض المصدرين إلى إصدار فواتير البضاعة المشحونة بالعملة التي يتقون في ثباتها أو بالعملة التي لها سوق صرف أجل حتى يمكن إجراء التغطية اللازمة ويفضل المصدر عادة إصدار فواتير البضاعة المصدرة للخارج بعملة دولته حتى لا يتعرض لمخاطر سعر الصرف وينطبق نفس الشيء على المستورد أو المشتري فإنه يفضل أن تصدر الفواتير بعملة دولته أو بأية عملة أخرى تتصف بالثبات

الفرع الثالث: إدارة الأصول والخصوم

ويعني بهذا الأسلوب إدارة بنود الأصول والخصوم في الميزانية وذلك عن طريق زيادة المراكز المكشوفة للتدفقات النقدية الداخلة للشركة والمقومة بعملات من المتوقع ارتفاع قيمتها، وفي الوقت نفسه زيادة التدفقات النقدية الخارجة من الشركة والمقومة بعملات من المتوقع تخفيض قيمتها، أو العمل على موازنة التدفقات النقدية الداخلة إليها مع التدفقات النقدية الخارجة منها إلى كانت مقومة بنفس العملة.

تقنيات التغطية الخارجية

تقنيات التغطية الخارجية تجمع كل التقنيات التي تستوجب اللجوء أو الاستفادة بعناصر خارجية للمؤسسة إن التعديلات والتقدم الذي طرأ على المحيط النقدي العالمي، أدى إلى تطور السوق

النقدي بصورة جديدة كما تطورت السوق الآجلة المالية وأسواق اختيار العملة التي تستعين بها المؤسسة للحد من تقلب قيمة العملة ((يسمى بالتحوط المالي)) ، ويمكن حصر هذه التقنيات في الفروع التالية:

الفرع الأول: الاقتراض قصير الأجل

وهي تقنية موجهة للمؤسسات التي ترغب في تغطية حاجاتها من السيولة وتغطية خطر الصرف في نفس الوقت. هذين الهدفين يمكن التوصل إلى تحقيقهما بطريقة منفصلة عن طريق الاقتراض بالعملة المحلية و استعمال الصرف الأجل في نفس الوقت و هناك أسلوب آخر يتمثل في الاقتراض بالعملة الأجنبية و استبدال المبلغ المقترض مباشرة بالعملة المحلية. فهذه الطريقة تمكن المؤسسة من الاستفادة من ائتمان قصير الأجل يستعمله في تمويل عملياته، يقوم فيما بعد بتسديده بواسطة العملة الصعبة التي سيتلقاها من زبونه في تاريخ الاستحقاق أما إذا كانت هذه المؤسسة تريد أن تقضي نهائيا على خطر الصرف فعليها ألا تقترض إلا المبلغ الذي إذا أضفنا إليه الفوائد يساوي تماما المبلغ المرتقب تحصيله من الزبون.

مثال: يفرض أن مصرف محلي عليه التزام لمصرف ألماني (€ 150,000) بعد 3 أشهر ويخشى من ارتفاع سعر صرف اليورو عند موعد السداد فقام بالتحوط عن طريق اقتراض المبلغ عند سعر الصرف الفوري الحالي (1 € = 60 S.P)، وترك هذا المبلغ كوديعة (يربح فوائده) لمدة ثلاثة أشهر وبذلك يتجنب المصرف السوري الخطر. فإذا كان سعر الصرف بعد 3 أشهر أعلى من سعر الصرف الفوري وقت نشوء الالتزام فانه سيدفع مبلغ أكبر من (9,000,000 S.P) إلى المصرف الألماني لو لم يجري التحوط. وتكون تكلفة التحوط هي الفرق بين الفائدة الواجب دفعها على القرض والفائدة على الوديعة .

الفرع الثاني : الصرف الآجل

الصرف الآجل عبارة عن اتفاق على شراء أو بيع مبلغ بالعملة مقابل عملة أخرى بسعر صرف محدد غير قابل للمراجعة و نهائي في تاريخ لاحق متفق عليه. إن عقد الصرف الآجل بالعملة من نتائجه إمكانية تثبيت حال التعاقد سعر الصرف المستقبلي، فهو يلغي خطر الصرف عند نشأته من خلال تثبيت سعر الصرف مما يسمح بتحديد تكلفة الصفقة التجارية قبل مبادلة العملات (أي قبل عملية الدفع في تاريخ الاستحقاق) و عادة فإن سعر الصرف الآجل مختلف عن سعر الصرف العاجل (الآني) أو الحاضر، إلا في حالات نادرة جدا. و عندما يكون الفرق بين السعرين إيجابيا نسميه علاوة و عندما يكون سلبيا نسميه خصم إذا يمكن كتابة المعادلة التالية :

$$\text{سعر الصرف الآجل} = \text{سعر الصرف العاجل} + \text{العلاوة} \text{ أو } - \text{الخصم}$$

و يتم حساب سعر الصرف الآجل بالمعادلة التالية:

$$\text{سعر الصرف الآجل} = \text{سعر الصرف الفوري} \times \frac{(1 + \text{معدل الفائدة على العملة المراد التحويل منها})}{(1 + \text{معدل الفائدة على العملة المراد التحويل إليها})}$$

مثال:

مصرف وطني عليه التزام مالي لمصرف أجنبي بقيمة £20,000 و كان معدل صرف الجنيه الفوري

(1 £ = 80S.P) و تتم التسوية في تاريخ لاحق.

تعتبر المؤسسة قد دخلت في خطر الصرف منذ تاريخ إجراء الصفقة إلى تاريخ التسوية و سنفرض أن المؤسسة أمام خيارين:

- عدم التغطية من مخاطر الصرف.

- التغطية من المخاطر.

و أيضا نفرض أن اتجاهات معدلات الصرف بالنسبة للجنيه سوف تساوي كما يلي:

$$\begin{array}{l} \text{"Max"} \ 84 \text{ S.P} \\ \text{"Min"} \ 77 \text{ S.P} \end{array} \leftarrow \boxed{= 1 \text{ £}}$$

معدلي الفائدة للعملتين يساوي 5% لليرة السورية ، و 2% للجنيه

فيكون سعر الصرف الآجل للجنيه يساوي

$$\text{سعر الصرف الآجل للجنيه} = \frac{1.05}{1.02} \times 80 = 82.35$$

• عند سعر صرف 84 :

في حال عدم التغطية يعني أن المصرف سيدفع في تاريخ الاستحقاق

$$1,680,000 = 84 \times 20,000$$

أما في حال التغطية المصرف سيدفع في تاريخ الاستحقاق

$$1,647,000 = 82.35 \times 20,000$$

أي أن المصرف قد حقق وفرا بقيمة 33,000

• عند سعر صرف 77 :

في حال عدم التغطية يعني أن المصرف سيدفع في تاريخ الاستحقاق

$$1,540,000 = 77 \times 20,000$$

أما في حال التغطية المصرف سيدفع في تاريخ الاستحقاق

$$1,647,000 = 82.35 \times 20,000$$

- أي أن المصرف تكبد خسارة قيمتها 107,000 لأن العقد الآجل ملزم و هذه أحد مساوئه.
- يمكننا القول أن العملة التي سعر فائدتها أعلى تباع بخصم في السوق الآجل مقابل العملة التي سعر فائدتها أقل ، والعملة التي سعر فائدتها أقل تباع بعلاوة في السوق الآجل مقابل العملة التي سعر فائدتها أعلى.

الفرع الثالث: العقود المستقبلية على العملة

العقد المستقبلي هو عبارة عن التزام ينشأ بمجرد توقيع العقد، بشراء أو ببيع عملة محددة بسعر محدد و تاريخ معلوم، و الفكرة الأساسية في التغطية ضد خطر الصرف في السوق المستقبلي هي محاولة الوصول إلى وضعية صرف في المستقبل مناقضة لوضعية الصرف الحالية في السوق الفورية و يمكن توضيح ذلك كما يلي:

حالة المصدر Long Position وضعية صرف طويلة.	حالة المستورد Short Position وضعية صرف قصيرة.
- ذمة بالعملة الأجنبية أو تدفق إيجابي بالعملة مستقبلا.	- ديون بالعملة الأجنبية أو تدفق مستقبلي سالب بالعملة.
الخطر : انخفاض قيمة العملة	الخطر : ارتفاع قيمة العملة
بيع عقود آجلة في حالة الانخفاض، فإن الربح المحقق في العقود الآجلة يعوض الخسائر المحتملة في الحاضر و العكس صحيح.	شراء عقود آجلة في حالة ارتفاع قيمة العملة فإن الربح المحقق في العقد الآجل يعوض الخسارة الحاضرة و العكس صحيح.

- العقد المستقبلي والعقد الآجل متشابهان إلا أنهما يختلفان في أمور عديدة أهمها:
 - 1- يقوم سمسار الصرف في العقد المستقبلي نيابة عن المتعاقد بإبرام اتفاقية تنص على تبادل كمية محددة من العملة الأجنبية عند أفضل سعر ممكن . وتتطلب الاتفاقية إيداع هامش وعادة ما يكون نسبة ثابتة من قيمة العقد مع البورصة المتخصصة.
 - 2- العقد المستقبلي قابل للبيع أو إعادة البيع بينما الآجل غير قابل للبيع.
 - 3- تتوفر اتفاقية العقد المستقبلي فقط في أربع تواريخ استحقاق وهي ثالث أرباع من شهر آذار، حزيران، أيلول، وكانون الأول. وبالمقارنة نجد أن اتفاقيات العقود الآجلة هي اتفاقيات خاصة لمدة تتراوح بين 30,60,90,120 يوما من تاريخ الابتداء.

الفرع الرابع: التغطية عن طريق خيارات الصرف

هو عقد بين طرفين أحدهما يمثل مشتري الخيار Buyer والآخر بائع أو محرر الخيار Writer وبموجبه يعطى للطرف الأول أي المشتري الحق في أن يشتري (إذا رغب) من الطرف الثاني أي محرر الحق أو أن يبيع (إذا رغب) للطرف الثاني أصلا معينا بسعر معين وفي تاريخ معين حسب الاتفاق وذلك مقابل أن يقوم الطرف الأول بدفع علاوة أو مكافأة معينة للطرف الثاني وهي عبارة عن مكافأة غير قابلة للرد وليست جزء من قيمة الصفقة ويطلق على الشخص محرر الخيار اسم صاحب المركز القصير short position والشخص مشتري الخيار صاحب المركز الطويل long position .

ويمكن تصنيف عقود الخيارات إلى عدة تصنيفات على الشكل التالي:

أولا: الأنواع الرئيسية لعقود الخيار :

خيارات الشراء (CALL OPTION):وهو عبارة عن عقد بين طرفين محرر العقد (البائع

) ومشتري الخيار وبموجب هذا العقد يمنح محرر الخيار المشتري الحق في الاختيار

بين أن يشتري عددا معينا من أصل معين أو لا يشتري بسعر محدد يسمى سعر التنفيذ

Exercise Price أو Strike Price

خيارات البيع (PUT OPTION):وهو عبارة عن عقد بين طرفين محرر العقد وهو بائع

الخيار ومشتري الخيار وبموجب هذا العقد فإن المحرر يمنح مشتري الخيار الحق في أن يبيع

عددا من أصل مالي معين أو لا يبيع فهو يملك حق الخيار

و على عكس العقود الآجلة فإن الميزة الأساسية لخيارات الصرف هي أنها تمكن

المؤسسة من تجنب خطر الصرف،مع إمكانية الاستفادة من التطور الإيجابي لسعر الصرف في

نفس الوقت . ف شراء خيار الصرف يمكن المؤسسة إما من تأمين سعر صرف أعلى لبيع العملة

الأجنبية مقابل المحلية أو سعر صرف أدنى في حالة شراء للعملة محل الخيار مقابل عملة

أخرى، مع الحفاظ على إمكانية الاستفادة من أي تطور إيجابي قد يحدث في سعر الصرف بين

العملتين.

إن خيار الصرف يمكن أن يستخدم من أجل تغطية عمليات مؤكدة خاصة ب : الاستيراد

، التصدير ، تسديد ديون بالعملة الأجنبية ، تحويل عملة ، أو عمليات أخرى غير أكيدة الوقوع

أو محتملة فقط كما هو الحال بالنسبة ل: المناقصات ، الأرباح الموزعة ...الخ.

مثال:لنفترض أن مصرف محلي يتوجب عليه دفع مبلغ (\$ 500,000) بعد 3 أشهر لمصرف

أميركي على أساس أن سعر الصرف الفوري (1 \$ = 50 S.P) ولكي يحمي نفسه من مخاطر

- تقلبات أسعار الصرف فانه يحاول تغطية المخاطر وذلك بشراء عقد خيار يعطيه الحق في أن يشتري بعد 3 أشهر (\$ 500,000) بسعر آجل (S.P = 50 \$ 1) وبعلاوة مقدارها 1% (\$ 5000 أي ما يعادل S.P 250,000) في مثل هذه الحالة سيواجه المصرف الاحتمالات التالية:
1. ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة بعد 3 أشهر إلى S.P = 52 \$ 1 وهنا وبدون عقد الخيار فانه ملزم بدفع مبلغ (S.P 26,000,000) والخسارة هنا (-26,000,000) تساوي S.P 1,000,000 (25,000,000) أما في حالة حصول المصرف المحلي على عقد الخيار فانه سيدفع (S.P 25,000,000) حسب سعر الصرف الآجل وبالتالي ما وفره المستورد هو مقدار التوفير هنا (-26,000,000) (25,000,000) يساوي S.P 1,000,000
 2. انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الليرة بعد 3 أشهر إلى S.P = 48 \$ 1 في هذه الحالة سيدفع المصرف المحلي (S.P 24,000,000) فقط وذلك بدون عقد الخيار وهذا أقل من المبلغ الأصلي (S.P 25,000,000) ويعتبر توفير له.
- أما في حالة وجود عقد خيار فانه سيرفض تنفيذ الخيار ويخسر فقط قيمة العلاوة .

• لماذا تستخدم خيارات العملة :

تستخدم كبديل للعقود الآجلة حيث أن العقد الآجل ملزم أما عقد الخيار فهو غير ملزم أي أنه يعطي حامله الحرية إما بتنفيذه إذا رأى في هذا مصلحة له أو عدم تنفيذه إذا وجد أنه قد يتعرض للخسارة نتيجة لتغير سعر الصرف.

• العوائق من استخدام الخيارات :

- 1- التكلفة: بما أن عقد الخيار يترتب عليه دفع علاوة من قبل مشتري الخيار فإن هذا يسبب تكلفة بالنسبة له .
- 2- فترة التغطية: إن عقود الخيارات تستخدم للتعرض للمخاطر قصيرة الأجل .
- 4- العملات: إن العملات المتاحة التعامل بها في الخيارات محدودة.

الفرع الخامس: التغطية عن طريق المبادلة

غالبا ما يجد البنك، وحتى بعض المؤسسات الضخمة أنهم حققوا فائضا في الخزينة بعملة صعبة معينة وأنه مدين بقرض ولكن بعملة صعبة أخرى فمن مصلحة البنك البحث عن بنك آخر يكون في وضعية معاكسة لوضعيته ويقومان بتبادل العملتين للفترة التي لا يحتاجان إليها ثم استردادها عند تاريخ الاستحقاق بمعنى أنهما يقومان بعملية الاعتماد المتقابل.

ولعمليات الاعتماد التقابلي أهمية كبيرة تتمثل في إقبال عدد كبير من المتعاملين لهذا السوق من أجل التغطية ضد خطر الصرف وتستعمل من طرف البنوك في إطار مبدأ التعاون بين الهيئات المالية، حيث أن الهيئة التي تحقق فائضا لا تحتاجه إلا بعد فترة معينة فإنها تقوم بإقراضه لهيئة أخرى تكون في حالة عجز وتحتاج لهذه الأموال بالعملة الصعبة ذاتها لذلك فإن تقنية التغطية ضد خطر الصرف تسمى بالعمليات المزدوجة، تشمل شراء وبيع متزامنين بنفس المبلغ بالعملة الصعبة، ومع ذكر تواريخ التسليم المختلفة ويقوم عقود المبادلة بتغطية أوتوماتيكية ضد خطر تدعيم الصرف، وذلك منذ البداية بالقضاء على ربح وخسارة الصرف.

إن العملات الصعبة المعالجة هي على الأرجح العملات الأساسية عالميا مثل: الدولار الأمريكي، اليورو الأوروبي، الين الياباني، الدولار الكندي.

مدة عقود المبادلة طويلة الأجل وهي من خمسة إلى عشر سنوات وفي بعض الأحيان ثلاث سنوات والمبالغ تتغير من 5 إلى 500 مليون دولار.

ومن خلال ما سبق نجد أن تقنية التغطية لمخاطر الصرف عن طريق المبادلة حيادية وتتميز بما يلي:

1- أنها تجري على المبلغ نفسه الذي يحتاجه العميل، كما أنها لا تعتبر قرضا بالمعنى

الدقيق وإنما هي التزام بسيط مشترك يتم خارج الحساب أو الميزانية

2- تتضمن مخاطر أقل إذ أنها على خلاف عمليات الإقراض / الاقتراض

تبرم مع نفس الشريك وترتبط ببعضها البعض، فإذا لم ينفذ الشريك التزامه لن ينفذ البنك كذلك ما عليه من التزامات، والخطر الوحيد هو خطر الصرف المتعلق بالعوائد التي تدفع أو تحصل حين يحل أجل الاستحقاق.

الفرع السادس : الحصول على ضمانات حكومية لتغطية مخاطر الصرف

تعمل بعض الوكالات الحكومية في كثير من البلدان على تشجيع الصادرات بتقديم ضمانات لتغطية المخاطر الائتمانية المرتبطة بالتصدير وكذلك لتغطية مخاطر تقلبات سعر الصرف، وذلك مقابل قيام المصدر بسداد عمولة بسيطة للوكالة لكي تتحمل الخسائر التي تنجم عن التخلف عن الدفع أو تقلب سعر الصرف في غير صالح المصدر ومن هذه الوكالات على سبيل المثال:

-EXPORT CREDIT GARANTIE DEPARTEMENT (ECGD) -UK

- THE EXPORT -IMPOT BANK (EXIMBANK)- USA

- COMPAGNIE FRANCAISE D'ASSURANCE POUR LE COMMERCE
EXTERIEUR (COFACE)FRANCE

و تقوم البنوك التجارية بمنح ائتمان للمصدرين بشروط مسيرة تحت مظلة الضمانات التي تصدرها هذه الوكالات الحكومية ونظرا لاشتداد المنافسة بين الدول المصدرة للسلع الرأسمالية، فإن هذه الوكالات أصبحت تعرض دعما ماليا لسداد الفوائد التي تحتسب على التمويل الائتماني الذي يمنح للمصدرين.

رابعا: التقييم و التدقيق و تعديل الأخطاء مرحليا:

تتطلب مرحليا قياس إذا ما كان التحوط فعال و يخفض مخطر الصرف، يجب أن يكون التدقيق و المراجعة مستقلا وهو عنصر مهم في إدارة مخاطر سعر الصرف. كل مؤسسة يجب أن تقوم بهذه العملية للتأكد من مدى الالتزام بسياسة و إجراءات إدارة مخاطر الصرف، المدقق المعني بهذه العملية يجب عليه دوريا أن يتأكد من:

- التأكد من تطبيق سياسة و إجراءات إدارة مخاطر الصرف.
- التأكد من أن إدارة المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية تتم بشكل فعال.
- التحقق من كفاية و دقة تقارير المؤسسة حول نشاطاتها بالعملات الأجنبية.
- التأكد من أن أنشطة التحوط من مخاطر الصرف متوافقة مع سياسة إدارة مخاطر الصرف و أهداف المؤسسة و الإجراءات.

المحاضرة الثامنة: غسيل الأموال ومكافحتها

- شكل موضوع غسيل الأموال ومكافحة غسيل الأموال قضية هامة خلال السنوات الماضية، ولما اجتمعت جهود الدول على موضوع مثلما اجتمعت عليه في هذا الموضوع ، بحيث لم نعد نرى دولة من الدول يخلو تشريعها من تناول هذه القضية وإن تفاوتت في مدى الشدة في المعالجة ومدى توسع دائرة التجريم بين تشريع وآخر، وهكذا أصبح موضوع غسيل الأموال ومكافحته موضوعاً هاماً لرجال القانون والقضاء وأجهزة العدالة والأمن بالإضافة إلى أنه موضوعاً مركزياً في إدارات البنوك والمؤسسات المالية وتحديداً جدياً لعملها وخاصة مع تطور وسائل الاتصالات والوسائل التكنولوجية المتطورة التي تستخدمها هذه البنوك والمؤسسات المالية ، لأن المصارف والمؤسسات المالية تظل الأكثر استهدافاً لإنجاز أنشطة غسيل الأموال فهي مخازن المال أصلاً ويحاول المجرمون تلبس الأموال القذرة صفة المشروعية من خلال سلسلة من العمليات المصرفية ، ويمكن اعتبار الخدمات البنكية المتعددة والمتطورة باستمرار خير السبل لإخفاء المصدر غير الشرعي للمال، رغم وجود وسائل أخرى يقوم بها غاسلوا الأموال كسواء العقارات والأصول الثمينة الأخرى.

- ولتقدير حجم المشكلة ولماذا تضافر كل الجهود الدولية في مجال مكافحة غسيل الأموال ، لعله من المفيد الذكر أن التقدير الحالي للأموال التي يجري غسلها في أمريكا تتجاوز 100 بليون دولار وفي العالم تتجاوز 300 بليون دولار.

ماذا يعني غسيل الأموال:

- غسيل الأموال يعني باختصار إظهار المال ذي المصدر غير المشروع وكأن له مصدراً مشروعاً. أو بعبارة أخرى اسباغ المشروعية على العائدات الجرمية والتي تدعى بالأموال القذرة ليتاح لمالكها إعادة استخدامها بسهولة ويسر.

- ويعرف دليل اللجنة الأوروبية لغسيل الأموال الصادر عام 1990 بأن غسيل الأموال هو (عملية تحويل الأموال المتحصلة من أنشطة جرمية بهدف إخفاء أو إنكار المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه الأموال، أو مساعدة أي شخص ارتكب جرمًا ليتجنب المسؤولية القانونية الناجمة عن الاحتفاظ بمتحصلات هذا الجرم) ، وهنا لابد من توفر المعرفة بأن هذه الأموال متحصلة عن جريمة.

- وعرف المشرع السوري (المرسوم 33) غسيل الأموال بأنه كل سلوك يقصد به إخفاء أو تغيير هوية الأموال التي لها علاقة بعمليات غير مشروعة وذلك تمويها لمصادرهما الحقيقية ولكي تظهر على أنها ناشئة عن عمليات مشروعة. وأوضح المشرع أنه :

- أ) يعد من قبيل ارتكاب جرم غسيل الأموال كل فعل يقصد منه:
- 1- إخفاء المصدر الحقيقي للأموال غير المشروعة بأي طريقة.
 - 2- تحويل الأموال أو استبدالها مع علم الفاعل أنها أموال غير مشروعة.
 - 3- تملك الأموال غير المشروعة أو حيازتها أو إدارتها أو استثمارها أو استخدامها مع علم الفاعل أنها أموال غير مشروعة.
- وتمشيا مع ما يسمى اليوم بالجهود الدولية لمحاربة الإرهاب فقد نص المشرع السوري أنه " يعد من قبيل جرائم الإرهاب كل فعل يقصد منه تقديم أو جمع أموال بأي وسيلة مباشرة أو غير مباشرة من مصادر مشروعة أو غير مشروعة بقصد استخدامه في عمل إرهابي في الأراضي السورية أو خارجها."
- ونرى هنا أن المشرع السوري أضاف جرم فعل آخر لا يتسق وفكرة مكافحة غسيل الأموال على اعتبار ان جرم غسيل الأموال يتأتى أساسا من أموال قذرة من مصدر غير مشروع فنص على تجريم استخدام أموال ولو كانت من مصادر مشروعة في عمل إجرامي.

مصادر الأموال القذرة:

في البدء كانت تجارة المخدرات هي الجريمة المتصورة كمصدر للأموال القذرة وكان الهدف من مكافحة غسيل الأموال الناجمة عن تجارة المخدرات أن تكون وسيلة من وسائل مكافحة تجارة المخدرات، وبحيث تمنع المستفيد من أرباح هذه التجارة المحرمة دولياً من الاستفادة والتمتع من الأموال التي يجنيها من تجارته المحرمة . وأول النصوص القانونية في القانون الدولي في موضوع غسيل الأموال جاء في اتفاقية الأمم المتحدة(فيينا 1988) والمتعلقة بمكافحة أنشطة ترويح المخدرات.

ثم اتسعت الدائرة لتشمل أنشطة جرمية أخرى كتجارة الرقيق والإباحية والقمار غير المرخص والسراقات والنهب والسلب، وأنشطة الفساد المالي والوظيفي وخاصة في الدول النامية وأخيرا الإرهاب والذي طالما سمعنا في الآونة الأخيرة عن تضافر الجهود لتجفيف مصادر الإرهاب كوسيلة من وسائل مكافحته.

وفي المؤتمر الدولي لمنع الجريمة (القاهرة 1995) تم الإشارة إلى جرائم خطف الأطفال وتسخيرهم في أعمال غير مشروعة والاعتداء الجنسي عليهم ، وإلى جرائم ضد النساء وخاصة المهاجرات والهاريات من نيران الحروب والكوارث، وجرائم الفساد.

- نجد أن المشرع السوري أعتبر أن الأموال القذرة هي الأموال الناجمة أو المتحصلة من إحدى الجرائم التالية:
- 1- زراعة أو تصنيع أو تهريب أو نقل المخدرات أو المؤثرات العقلية والإتجار غير المشروع بها.
 - 2- الأفعال التي ترتكبها جمعيات الأشرار (قانون العقوبات المواد 325-326) وجميع الجرائم المعتبرة دولياً جرائم منظمة .
 - 3- جرائم الإرهاب المنصوص عنها في قانون العقوبات المواد 304 و 305 وفي الاتفاقات الدولية والإقليمية والثنائية التي تكون سوريا طرفاً فيها.
 - 4- تهريب الأسلحة النارية واجزائها والذخائر والمتفجرات وتصنيعها والإتجار بها.
 - 5- الدعارة المنظمة والإتجار بالأشخاص والأطفال والإتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية.
 - 6- سرقة المواد النووية أو الكيميائية أو الجرثومية أو السامة أو تهريبها أو الإتجار غير المشروع بها.
 - 7- نقل المهاجرين بصفة غير مشروعة.
 - 8- سرقة واختلاس الأموال العامة أو الخاصة أو الاستيلاء عليها ، وتحويلها غير المشروع عن طريق النظم الحاسوبية.
 - 9- تزوير العملة ووسائل الدفع الأخرى.
 - 10- سرقة الآثار أو الممتلكات الثقافية والإتجار بها.
 - 11- جرائم الرشوة والابتزاز .
 - 12- جرائم التهريب.
 - 13- استخدام العلامات التجارية من قبل غير أصحابها.

يمكن تقسيم جرائم غسل الأموال بشكل رئيسي إلى :

- 1- الجريمة الرئيسية: وهي جريمة غسل الأموال ، وهي امتلاك شخص طبيعي أو معنوي لأموال قذرة (متحصلة عن جريمة معاقب عليها في القانون) واتجاه نيته بشكل مباشر لعمليات يقصد منها غسل هذه الأموال القذرة بمعنى إضفاء صفة الشرعية عليها وإخفاء مصدرها القذر وإبرام الاتفاقيات المتعلقة بالتنفيذ.
- 2- جريمة المساعدة أو الاشتراك في جريمة غسل الأموال بأي شكل كان. وهنا يتطلب الركن المادي للتجريم وهو توفر العلم بعدم مشروعية المال بمعنى توفر القصد .

- 3- جريمة حيازة الأموال القذرة أو امتلاكها أو الاحتفاظ بها ، وهي جريمة قسدية أيضا بمعنى أنه يجب أن يتوفر لدى الفاعل العلم بالطبيعة غير المشروعة لهذه الأموال.
- 4- الفعل السلبي ، أو جريمة كتم المعلومات وعدم الإبلاغ عن أنشطة غسل الأموال المشبوهة ، أو الإهمال في كشفها أو مخالفة متطلبات الإبلاغ عنها.

بالإضافة إلى أنه ينظر إلى جريمة غسل الأموال في بعض الأحيان كجريمة مكتملة لجرائم أخرى تهدف إلى الاستفادة من الأموال الناجمة عن تلك الجرائم والأعمال غير المشروعة ، يمكن أن نرى أن لجريمة غسل الأموال بحد ذاتها أضراراً مباشرة كافية بحد ذاتها لتجريمها وتشريع العقاب على مرتكبيها والمشاركين فيها. ويمكننا تحديد بعض هذه الأضرار بما يلي:

- 1- تؤدي جريمة غسل الأموال بشكل مباشر إلى زيادة كبيرة في السيولة المتوفرة لا تتناسب مع الزيادة في إنتاج السلع والخدمات مما يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات التضخم وارتفاع الأسعار.
- 2- انخفاض في سعر الصرف للعملة المحلية وانخفاض في قدرتها الشرائية. كما تؤثر جرائم غسل الأموال على سعر الفائدة وعلى انتقال الأموال من الدول ذات السياسات الاقتصادية الجيدة ومعدلات العائد المرتفع إلى الدول ذات الاقتصاديات الفقيرة ومعدلات العائد المنخفضة، مما يؤثر على مصداقية الأسس الاقتصادية المتعارف عليها.
- 3- اختلال في توزيع الدخل وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، والسيطرة على السوق بواسطة فئة قليلة من أصحاب المشاريع الوهمية، ومن جهة أخرى منافسة غير عادلة فيما بين هذه المشاريع الوهمية أو المشتركة في جريمة غسل الأموال وبين المشاريع الاستثمارية الحقيقية، مما يؤدي أيضا إلى هروب المستثمرين الجاديين الحقيقيين من الاستثمار.
- 4- تساهم بالتالي جرائم غسل الأموال إلى تفاقم مشكلة البطالة بشكل مباشر وغير مباشر.
- 5- لجريمة غسل الأموال أيضا تأثير سلبي مباشر على الاقتصاد القومي بما يشكله من استقطاع غير مشروع وغير محسوب من الدخل القومي ، كما يشكل تهربا من سداد الضرائب المباشرة ويؤدي بالتالي إلى نقص في الإيرادات العامة، وكذلك يؤثر على ميزان المدفوعات وعلى الميزان التجاري للدولة .

- 6- تؤثر جرائم غسل الأموال أيضا على النسيج الاجتماعي والسياسي للدولة، فيستشري الفساد وشراء الذمم لموظفين عامين من شرطة وقضاء وسياسيين وغيرهم، ونرى بعض المجرمين يصلون إلى المجالس المنتخبة بهدف الحصول على الحصانة لتساعدهم في

التستر على أعمالهم غير المشروعة ، ومما يؤدي بالتالي إلى مزيد من المنظمات الإجرامية ومن ازدياد في قدراتها واستشراء مفاستها بحيث نصبح أمام دوائر مغلقة من الفساد والإجرام المنظم.

7- ومن نتائج جرائم غسيل الأموال يمكن أن نلاحظ تغلغل الجريمة المنظمة وبشكل واسع وسريع في الأعمال التجارية المشروعة ، مما قد يؤدي بالتالي إلى تخريب البنية الإنتاجية لهذه المشاريع وتحويلها من مشاريع منتجة مفيدة للاقتصاد والمجتمع إلى أدوات لتسهيل العمليات غير المشروعة.

عوامل ساعدت على انتشار ظاهرة غسيل الأموال:

نستطيع أن نحدد عددا من العوامل التي ساعدت على انتشار جريمة غسيل الأموال بمايلي:

1- انتشار الفقر والحروب بين قطاعات كبيرة من سكان العالم ، وبعد السياسة الدولية عن المعايير الأخلاقية في علاقة الدول ببعضها. وضعف الوازع الديني والأخلاقي على مستوى الأفراد والحكومات.

2- بروز ظاهرة العولمة والتي شكلت مناخاً خصباً وهيأت أدوات سهلة لجرائم غسيل الأموال.

3- غياب الشفافية في معظم التعاملات التجارية الدولية والمحلية ، وضعف القوانين والأنظمة المؤدية إلى الشفافية في التعاملات التجارية والمالية.

4- استخدام التكنولوجيا المتطورة في جرائم غسيل الأموال ، وضعف القواعد والأنظمة المتعلقة باستخدام التكنولوجيا ووسائل الاتصال المتطورة المستخدمة.

5- زيادة حجم الاقتصاد الخفي أو الموازي أو ما يدعى بالسوق السوداء في العديد من الدول بحيث أصبح الاقتصاد غير الرسمي يتجاوز نصف الناتج القومي الإجمالي لبعض الدول.

6- السياسات غير المدروسة التي تتبعها بعض الدول لتشجيع الاستثمار الخارجي خاصة وكذلك السياسات غير الرشيدة التي تتخذها بعض الدول لتحصيل المزيد من الضرائب وزيادة الموارد العامة بغض النظر عن منشأ الأموال ومصادرها.

7- انتشار وازدياد عدد الدول التي يتم فيها غسل الأموال أو المرشحة لتكون مراكز لغسل الأموال مالم تتخذ إجراءات جدية لمكافحة هذه الجريمة.

وسائل وأدوات غسيل الأموال:

كما ذكرنا سابقاً فإن الوسائل والأدوات التي يمكن أن تستخدم في غسيل الأموال عديدة وقد يستحيل حصرها ، ونرى المجرمون يبتكرون العديد من الوسائل الجديدة والتي قد لا تخطر على البال وخاصة مع التطور الكبير والمعقد في مجال التكنولوجيا المستخدمة في المصارف والمؤسسات المالية ووسائل الاتصال، والتي قد تسهل إخفاء مصادر الأموال أو الأشخاص المنشئون للعمليات من هذا القبيل، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لا بد من أن نلاحظ أن جريمة غسيل الأموال عادة يشترك فيها مجموعة من الأشخاص في معظمهم من أصحاب الخبرة الكبيرة وليس من المجرمين العاديين ، فهي جريمة تتلاقى فيها مجموعة خبرات من خبراء المال والمصارف والتقنية وخبراء الاقتصاد والاستثمار إلى جانب أن جريمة غسيل الأموال في الغالب جريمة منظمة تقوم بها منظمات جرمية متخصصة وهي عابرة للحدود مما يجعل مكافحتها في واقع الأمر يتطلب خبرة ودراية كبيرة بالإضافة إلى جهد وتعاون دولي شاملين.

وتمر جريمة غسيل الأموال عادة بعدة مراحل يمكن إجمالها بشكل أساسي بما يلي:

1- إدخال المال القدر في النظام المالي والقانوني و بعملية قانونية عادية ، بقصد التخلص من الكمية الكبيرة من المال القدر والذي غالباً ما يكون نقدياً وبأحجام كبيرة وتحويلها إلى أشكال أخرى من القيم والأصول ، كالعقارات أو المجوهرات أو أدوات الدفع (شيكات ، حوالات ، إلخ) .

2- ثم تأتي المرحلة الثانية، والتي يتم فيها تبادل المال القدر ضمن النظام المالي والقانوني، وقد تضمن هذه المرحلة عدة تبادلات توحى في ظاهرها أنها قانونية ومشروعة، ويتم اختلاق أسباب مشروعة لكل منها. وتهدف عمليات التحويل المتعددة الداخلية والخارجية إلى إيجاد العديد من الطبقات التي يصعب الوصول إلى منشأها الأصلي، ويسمى البعض هذه العملية بالتنشيط.

3- ثم تأتي المرحلة الثالثة والأخيرة ، وتدعى بالدمج، حيث يتم إعادة ضخ هذه الأموال بالاقتصاد مرة أخرى بحيث يندمج المال القدر الناشئ عن عملية التنشيط السابقة نهائياً بالأموال المشروعة والمعروف مصدراً شرعياً لها، بحيث يصعب أو يستحيل معرفة المصدر القدر لها.

وقد تتم المرحلة الأولى أو جزء منها خارج النظام المصرفي أو المؤسسات المالية ولكن المرحلة الثانية والثالثة تتم باستخدام المصارف والمؤسسات المالية ومنتجاتها وخدماتها

المختلفة ، وفي حالات عديدة أيضا تتم المراحل الثلاث باستخدام الوسائل والمنتجات والخدمات المصرفية والمالية.

ومن الوسائل المعروفة لغسيل الأموال خلق ديون وهمية وكذلك تحويل الأموال إلى مصارف خارجية ومن ثم الحصول عليها على شكل قروض ومن ثم عند استحقاق كل قسط من القرض قد تتاح الفرصة لإدخال كمية جديدة من الأموال القذرة في النظام المالي.

ومعظم ما نراه متداولاً اليوم بين عدد من رجال الأعمال حول العروض المغرية التي يتلقونها من هنا وهناك، كاستثمارات خاصة بعوائد كبيرة يومياً أو برامج استثمار خاصة أو رول بروجرام أو إبدال عملات بخصم عن السعر المعلن أو عروض تمويل بمبالغ كبيرة وشروط ميسرة ، إلخ... في واقعها لا تعدو عن محاولات لإغراء البعض لإشراكهم بعمليات غسيل أموال أو عمليات احتيال من منظمات إجرامية منظمة ، وإن يكن أحيانا شركاً من إحدى هيئات مكافحة غسيل الأموال للإيقاع ببعض من يمتنون هذه الجريمة، أو الوصول إلى خيط ما يؤدي إلى التعرف على منظمة إجرامية أو على أعضائها.

وكما ذكرنا سابقاً، فإن جريمة غسيل الأموال يشترك فيها عادة مجموعة من ذوي الخبرة الذين لا يألون جهداً ليضعوا سناريوهات جديدة للتنفيذ باستمرار ، بحيث تبدو لغير العين البصيرة والخبيرة بأنها عملية تجارية أو مالية عادية.

مكافحة غسيل الأموال:

أنه لمكافحة غسيل الأموال بشكل فعال لابد من توافر عدد من الأمور، لعل من أهمها:

أولاً - تهيئة البيئة الضرورية المناسبة لمكافحة غسيل الأموال:

ولتهيئة هذه البيئة لابد من القيام بعدة خطوات رئيسية:

1- برامج لتوعية الجمهور ونشر ثقافة عامة حول موضوع مخاطر غسيل الأموال وضرورة مكافحته ،وعلاقة ذلك بالأخلاق العامة والدين.

2- تشريعات عادلة وملائمة ومساعدة تتيح مكافحة غسيل الأموال بطريقة فعالة.

3- برامج توعية وتدريب وتأهيل للعاملين في الدوائر الحكومية والشركات والمؤسسات الخاصة التي يمكن أن تواجه عمليات غسيل أموال أو يمكن أن تستخدم أنشطتها في عمليات غسيل أموال. وتتضمن هذه البرامج أيضاً تأهيل العاملين على ما يجب القيام به عند تعرضهم لعمليات مشبوهة قد تتضمن محاولة لغسيل أموال، بالإضافة إلى موضوع السجلات المطلوب إنشائها والاحتفاظ بها.

4- برامج تدريب وتأهيل للعاملين في أجهزة الأمن المختصة والتحقيق والضبط القضائي وبحيث تكون برامج التدريب هذه مستمرة ومتطورة باستمرار بما يلائم التطور المستمر في

أدوات ووسائل الجريمة التي دأب المجرمون المحترفون على تطويرها وابتكار العديد والمعقد منها باستمرار للقيام بتنفيذ جرائمهم، فكما ذكرنا سابقاً فإن غسيل الأموال ومكافحته هو صراع دائم بين خبرات متطورة ومؤهلة ، ويفضل إنشاء وحدات أو إدارات أمنية أو شرطية مختصة بعمليات غسيل الأموال والجرائم المالية المنظمة ، يتم ردها باستمرار بالخبرات الجيدة والأفراد المؤهلين من ذوي السمعة الطيبة والنزاهة ، ووضع الأنظمة المناسبة والبدلات المجزية لهذه الخبرات للحفاظ عليها من عدم الوقوع والتأثر بالمغريات المادية التي قد يتعرضون لها. ويجب أن يمنح العاملين في هذه الوحدات المتخصصة الحصانة والإمكانية التي تمكنهم من التصدي للضغوط الإدارية والسياسية والسلطوية التي قد يتعرضون لها.

5- وجود قضاء مختص مؤهل ونزيه ومحاكم مستقلة وقضاة على مستوى جيد من التأهيل والمعرفة والبراعة، بالطبع بالإضافة إلى النزاهة.

6- تشريعات وأنظمة تفرض الشفافية في كل العمليات التجارية والأعمال التي قد تكون أداة من أدوات تنفيذ جريمة غسيل الأموال، ووجود أدوات ووسائل مراقبة ومتابعة للتأكد من تطبيق هذه التشريعات والأنظمة من قبل الأجهزة المختصة.

7- ومما يساعد على تكوين البيئة المناسبة لمكافحة غسيل الأموال ، وجود رقابة جماهيرية ، ومن الوسائل المساعدة والمعروفة لهذه الرقابة حرية الإعلام والصحافة، ونجد أن عددا لا بأس له من الجرائم والفضائح المالية الكبيرة كان للصحافة وأجهزة الإعلام المستقلة دورا مهما في كشفها.

8- وجود تعاون مستمر بين الهيئات المختصة في الدول المختلفة، فكما ذكرنا سابقا فإن جريمة غسيل الأموال هي في الغالب جريمة عابرة للحدود وتقوم بها منظمات إجرامية دولية وبالتالي لابد من تضافر وتعاون مكافحيها على المستوى الدولي أيضا لتكوين مكافحة فعالة.

9- وجود إجراءات كفيلة وأنظمة مناسبة وخبرات جيدة لمكافحة استخدام التكنولوجيا في عمليات غسيل الأموال.

ثانياً- تطبيق التوصيات الدولية في مجال مكافحة غسيل الأموال ، والاشتراك في المنظمات والهيئات الدولية لتبادل الخبرات ومتابعة تطورات الجريمة ومكافحتها.

ثالثاً- إجراءات على صعيد الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية : وتضمن بشكل أساسي:

- 1- وجود برامج مناسبة لدى جهات الرقابة لمكافحة غسيل الأموال. واستخدام التكنولوجيا المتطورة الآمنة في هذا المجال.
- 2- تعليمات متناسقة ومتكاملة وقابلة للتنفيذ والمتابعة للمصارف والمؤسسات المالية بخصوص ما يتعلق بموضوع واحتماليات التعرض لعمليات غسيل أموال وما يجب عليها القيام به والإجراءات التي يجب أن تتخذها في هذا المجال.
- 3- وضع نظام علمي دقيق ومتطور للتقارير المطلوبة من المصارف والمؤسسات المالية ، وعمليات متابعة وتواصل دائم ومعرفة مستمرة بأعمال هذه المصارف والمؤسسات بما يتوافق والتعليمات والأنظمة الموضوعية.
- 4- تأهيل ورفد العاملين بأجهزة الرقابة بخبرات متطورة وتدريب مستمر والاستعانة بخبرات محلية ودولية كلما تطلب الأمر.

رابعاً - تشجيع وابتكار أساليب حديثة وآمنة لإدارة الأموال واستثمار الأموال النظيفة ضمن قنوات مفيدة ونظيفة.

خامساً - دور مميز للمصارف والمؤسسات المالية: وسنستعرض فيما يلي دور المصارف وواجباتها والضروريات التي عليها القيام بها في مجال مكافحة غسيل الأموال.

المصارف وغسيل الأموال:

كما ذكرنا فإن المصارف هي المؤسسات الأكثر استهدافاً لغاسلي الأموال الذين يسعون دائماً لإجراء سلسلة من العمليات المصرفية البسيطة والمركبة والتي يمكن أن تؤدي في النتيجة إلى إعطاء المال القدر صفة المشروعية ، ودمجه بالمال النظيف المشروع. والمال كما يقال لا رائحة له، فبعد دمج الأموال القذرة بالأموال الشرعية لن يكون من السهل تمييزها. والخدمات والمنتجات البنكية التي تتطور باستمرار تتيح المزيد من الفرص لغاسلي الأموال لإتمام جريمتهم.

ولكن ، وكما أن المصارف هي الأكثر استهدافاً لتنفيذ جرائم غسيل الأموال فهي في الوقت نفسه الوسيلة والأداة الرئيسة لمكافحة هذه الجرائم، شرط أن تمتلك المصارف الخبرة الكافية والمعقدة بالآليات التي يمكن أن تتيح تنفيذ عمليات غسيل الأموال وتدرّك بأن هذه الآليات ليست بسيطة بل هي متغيرة ومتطورة ومعقدة في الغالب ينتجها ويطورها مجرم ذو خبرة مصرفية مميزة ، ومن هنا كان كشفها ومكافحتها يحتاج إلى خبرات بنفس المستوى أو

أفضل. فكما ذكرنا سابقاً فإن جريمة غسل الموال ومكافحة غسل الأموال في واقع الأمر صراع بين مستوى عال من الخبرات والمعرفة المصرفية.

ولابد لي من التنويه هنا بأن إدراكنا لطبيعة العمليات المعقدة التي قد بينكرها غاسلي الأموال لتنفيذ جرائم باستخدام المصارف والخدمات والمنتجات المصرفية ، فإن هذا لا يعني عدم قيام البعض بمحاولة تنفيذ عمليات الغسيل بوسائل عادية بسيطة أيضاً وبالتالي على المصارف الانتباه إلى العمليات العادية البسيطة والتقيد بالتعاليم والإرشادات التي قد تكون كافية لمكافحة مثل هذه المحاولات ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أرى أنه يجب أن لا تشكل جريمة غسل الأموال أو طبيعتها الحرفية والمعقدة في غالب الأحيان حاجزاً أو مرضاً نفسياً أو خوفاً مرضياً لدى بعض موظفي المصارف قد يمنعهم عن القيام بعملهم بشكل طبيعي وتقديم الخدمة المصرفية بشكل جيد أو يؤدي إلى إثارة قضايا أو الإضرار بعملهم فقط على أساس الاشتباه غير المبرر.

واجبات على المصارف:

وضعت اللجنة الدولية للنظام البنكي والممارسات الإشرافية منذ بداية العام 1988 مجموعة من المبادئ الإرشادية للحماية من جرائم غسل الأموال ،

BASLE Statement of Principals

وكذلك حذت معظم التشريعات في الدول المختلفة وتعليمات المصارف المركزية. ومرة أخرى وقبل أن نستعرض أهم هذه المبادئ العامة أو المبادئ الإرشادية نود أن نشير إلى أن أي دليل إرشادي أو مبادئ أو تعليمات لا يمكن أن تشمل أو تغطي كل الأنشطة الجرمية الممكن تصورها والآليات التي يقوم غاسلي الأموال بابتكارها وتطويرها باستمرار، رغم ذلك تبقى لهذه الإجراءات أهميتها وعلى المصارف التقيد بها.

وأهم هذه التدابير والمبادئ ما يلي:

1- التثبت من شخصية العميل ومعرفته معرفة شاملة تشمل معرفة سياسة عمله ونطاق نشاطه وتاريخه قدر الإمكان وليس فقط معرفة شخصه، ويشمل ذلك العميل سواء كان شخصية طبيعية أو معنوية.

فمثلاً البنوك في سويسرا، وتنفيذاً للقانون الذي أصدرته الحكومة السويسرية الفيدرالية (نيسان 1998) والمتعلق بغسل الأموال في القطاع المالي، أصبح من واجب البنوك السويسرية التأكد من إثبات هوية العميل ، والتأكد من أنه الشخص الذي يزعم أنه هو ، وأنه يعيش

حيث يزعم أنه يعيش ، ويجب أن يحدد في اتفاقية العميل مع البنك من أي حساب سنأتي الأموال إلى حسابه ، أي بنك ، وأي حساب، ومن أي بلد . وكذلك نوع النشاط الذي اكتسبت منه الأموال.

وكذلك الأمر في معظم التشريعات والأنظمة حيث ألزمت المؤسسات المالية والمصارف بالتأكد من هوية العميل ومحاولة معرفته ومعرفة مصدر أمواله ونظمت بذلك استمارات ملزمة كالمسماة ((KYC (Know Your Client) اعرف عميلك.

2- مراجعة المعلومات التي يدلي بها العميل والمعلومات التي قد يحصل المصرف عليها من مصادر أخرى والحذر من العميل الذي يقدم معلومات غير كافية أو الذي يخفي معلومات.

(احذر من العميل الذي يخفي معلومات أو يقدم معلومات غير كافية).

3- الانتباه إلى التغيير في الأنشطة التي من أجلها بدأ العميل التعامل مع البنك ، وخاصة تغيير الزبائن لأنشطتهم بما لا يتلاءم مع أعمالهم الاعتيادية . وقد ورد في القانون السوري وتعليمات هيئة مكافحة غسل الأموال واجب المؤسسات المالية بالاهتمام الخاص واتخاذ إجراءات خاصة في حالات معينة كان من ضمنها العمليات المعقدة أو الكبيرة أو التي على غير العادة أو التي ليس لها غرض اقتصادي ظاهر.

4- سياسة مدروسة للتقارير الدورية حول النشاط المصرفي وتحليل مخرجاتها. ومن المهم هنا التأكيد أنه على أجهزة الرقابة قراءة وتحليل التقارير وليس طلبها فقط والاحتفاظ بها.

5- تعميم ثقافة مكافحة غسل الأموال والإرشادات على جميع الموظفين على اختلاف مستوياتهم وتدريبهم بشكل جيد وافترض حالات لاختبار قدرتهم على النقاط الحالات المربية.

ومن الإرشادات أو التعليمات التي تتضمنها التشريعات المختلفة في مجال مكافحة غسل الأموال أيضا :

1- إيلاء اهتمام خاص واتخاذ إجراءات خاصة في حال:

1.1- كون العميل أو صاحب الحق شخصاً معرضاً لأخطار سياسية وقد تم تعريفه في بعض التشريعات بأنه كل فرد مسند إليه منصب عام رفيع في بلد أجنبي. وربما كان من الأصوب أن يشمل التعريف أيضاً صاحب المنصب المحلي أيضاً.

- 1.2- العمليات التي تتم دون وجود عميل أو عن طريق الوسائل التكنولوجية والتي قد تتيح عدم ذكر هوية المتعامل أو التثبيت منها.
- 1.3- المعاملات التي تتم مع أفراد طبيعيين أو اعتباريين ومصارف ومؤسسات مقيمين في البلاد الواردة في قائمة الدول غير المتعاونة في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
- 2- انشاء قاعدة بيانات بالعمليات التي قد تكون موضع شك وكذلك بأسماء الأفراد الطبيعيين أو المعنويين الذين يحاولون القيام بعمليات مشكوك فيها بكونها عمليات غسيل أموال ، أو يحاولون بعد ذلك فتح حسابات بشكل مباشر أو غير مباشر، طبعاً مع التبليغ عنها للجهات ذات الاختصاص ، وإتاحة استخدام قاعدة البيانات المذكورة لتمكين الموظفين في المصارف والمؤسسات المالية من الكشف عن محاولات جديدة أو فتح حسابات مباشرة أو بالواسطة.
- 3- إلزام المؤسسات المصرفية والمالية والمؤسسات الأخرى التي قد تكون محلاً لمحاولات غسيل الأموال (كالمحامين ومحري الوثائق القانونية وتجار السلع الثمينة ومكاتب الوساطة العقارية والمحاسبين المستقلين) بمسك سجلات والإبلاغ عن أي شك أو اختلاف في أصحاب الحق والاحتفاظ بهذه السجلات لمدة زمنية مناسبة (5-10 سنوات).
- 4- إلزام المؤسسات المالية والمصرفية بالتعامل بسرية وعدم الإفصاح للعميل أو لأي شخص آخر غير السلطات المختصة عن إجراء من الإجراءات القانونية التي تتخذ في شأن المعاملات أو العمليات المالية المشتبه بأنها تتضمن غسيل أموال
- 5- مسك دفاتر أو سجلات بالعمليات الكبيرة التي تتجاوز قيمتها مبلغاً معيناً (خمسمائة ألف ليرة في سورية).
- 6- تشكيل وحدات في كل دولة غالباً ما تكون تابعة أو مرتبطة بالمصارف المركزية ، مهمتها مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ، لها صفة قضائية مستقلة ويتمتع عاملها بالحصانة والاستقلال في مجال عملهم هدفها السهر على تنفيذ القوانين المتعلقة بغسيل الأموال ومكافحة الإرهاب واصدار التعليمات التنفيذية ومتابعة تنفيذها والتزام المؤسسات المختلفة والمصارف بها والتقيد بالتعليمات الصادرة في هذا المجال. وغالباً ما يكون من ضمن مهام هذه الوحدات أو الهيئات جمع المعلومات المالية والمعلومات المتعلقة بجرائم غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب وتحليلها وحفظها وتبادلها مع نظيراتها في الدول الأخرى.
- 7- إلزام المصارف والمؤسسات المالية بتشكيل إدارة وتعيين مسؤول أو لجنة على مستوى وظيفي عالي تكون مسؤولة عن موضوع مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

8- إلزام المؤسسات المالية والمصرفية بالتحقق من هوية ونشاط البنوك المرأسلة وضرورة التأكد من أن البنك المرأسل له وجود فعلي ويعتمد سياسات وإجراءات فعالة لمنع حصول عمليات غسيل أموال ، وأنهم يخضعون لسلطة رقابة في بلادهم ، وقد طلبت هيئة مكافحة غسيل الأموال في سوريا توجيه أسئلة ضمن استمارة محددة لهذا الغرض كحد أدنى والحصول على أجوبة موثقة.

ومن الاقتراحات التي تساعد على الحد من عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب يمكننا ذكر الآتي:

- 1- اتخاذ إجراءات كفيلة وفعالة لمنع استخدام التكنولوجيا في غسيل الأموال وتطوير هذه الإجراءات والوسائل باستمرار بما يتوافق وتطور التكنولوجيات المستخدمة.
- 2- ضرورة وجود أنظمة وبرامج كافية لدى جهات الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية لمكافحة غسيل الأموال وإلزام المؤسسات المصرفية والمالية بامتلاك واستخدام برامج وأنظمة متوافقة وفعالة لنفس الغرض.
- 3- تطوير السياسات الداخلية والإجراءات والمعايير الرقابية لدى جهات الرقابة ولدى المؤسسات المصرفية والمالية باستمرار والاستفادة من التجارب والقضايا التي واجهتها المؤسسات في الدول الأخرى ، ولأبأس من الاستفادة من الخبرات المستقلة الوطنية والأجنبية في هذا المجال.
- 4- تشجيع الأساليب الحديثة والأمنة لإدارة الأموال وتطوير وتعديل الأنظمة والتشريعات التي قد تساعد بشكل مباشر أو غير مباشر على انشاء أسواق استثمار أو تداول غير رسمي أو موازي أو ما يسمى بالسوق السوداء، لأن مثل هذا السوق غير الرسمي كان دائماً الوسيلة السهلة لعمليات غسيل الأموال.
- 5- دراسة وتطبيق واعي للتوصيات الدولية في مجال غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. والتعاون مع المؤسسات الدولية المتخصصة والتعاون الفعال في هذا المجال فيما بين الانتربول المحلي والدولي.
- 6- توعية الجمهور وارشادهم لمخاطر غسيل الأموال وأضرار هذه الجريمة وآثارها المرة على الفرد والمجتمع وعلاقة ذلك بالأخلاق والدين.

المحاضرة التاسعة: الاقتصاد الخفي

المصطلح بحد ذاته يتضمن أكثر من توصيف مثل الاقتصاد الخفي، الظل، المستتر وغيرها من الدلالات التي تؤدي في النهاية إلى معنى واحد يتمثل في أنه ممارسة من جانب فرد أو كيان مؤسسي لنشاط غير مشمول ضمن إحصاءات الحكومة، ولا يدخل ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي، ويتميز بالسرية التي تعني هنا عدم معرفة الجهات الرسمية بتحركه. هذا بالتبعية يقود إلى إعلائه شعار الغاية تبرر الوسيلة التي تعد جوهر المبدأ الميكافيللي الشهير، فتجاوز القانون جائز ضمن نطاق هذا النوع من الاقتصاد بل حتمي في بعض أشكاله مثل تجارة المخدرات وتجارة البشر.

ولمزيد من التدقيق فإن اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي ينطوي تحت سقفه نوعان يرفعان هذا الشعار أولهما يتعامل بسلع أو يقدم خدمات مسموحاً بها مثل ورشة غير مسجلة، نجار لا يحمل رخصة من الجهة المختصة، مدرس يعطي دروساً خصوصية دون علم الجهات المسؤولة وهو يسمى الاقتصاد غير الرسمي.

أما النوع الثاني فيقدم خدمات أو يتاجر في سلع غير مشروعة قانوناً مثل تجارة الأسلحة، سرقة الآثار وبيعها، الرشاوي، تجارة الأعضاء البشرية، التهرب الضريبي ويسمى الاقتصاد الأسود، أو المشين أو اقتصاد الجريمة.

وهنا بالطبع يبرز دور عمليات غسل الأموال التي تستهدف تعظيم الثروات بشكل غير مشروع عن طريق إخفاء طبيعة وهوية الأموال المحصلة من أنشطة غير مشروعة لإدخالها ضمن الإطار المشروع.

مشكلات الاقتصاد الخفي:

الاقتصاد الخفي عبارة عن المعاملات التي لا تقاس من خلال إحصائيات الحكومة، كما يتم فيها تجاهل القوانين واللوائح الحكومية، وكذلك يمكن تسمية اقتصاد الظل باسم الاقتصاد الموازي أو السوق السوداء، وهو يؤدي إلى مجموعة من المشكلات كالآتي:

1- عائدات الضرائب المفقودة: حيث لا تستطيع الحكومة أن تحصل الضرائب مثل ضريبة الإنتاج و ضريبة المبيعات وذلك لأن السوق تكون خالية من التنظيم، إذ يقوم الأشخاص الذين يتبعون الاقتصاد الخفي بالركوب المجاني على المواطنين الذين يدفعون الضريبة حسب القانون.

2- إمكانية استعمال السلع الضارة والسلبية: إلى جانب استهلاك الأدوية والمواد الأفيونية التي تعتبر مصدر خطورة كبيرة على المستخدمين وخاصة الشباب، وهو ما ينتج عنه بعض المشكلات الاجتماعية.

- 3- المعايير المنخفضة للصحة والسلامة: الاقتصاد الخفي خالي من التنظيم، حيث إنه يعطي المجرمين الفرصة للحصول على أدوات خطيرة، كما أن البغايا التي تعمل في اقتصاد الظل تكون معرضة للكثير من المشكلات الصحية مثل فيروس نقص المناعة والإساءة البشرية، بالإضافة إلى توفير فرص أكبر لزيادة الحد الأدنى من مستوى المعيشة.
- 4- أخذ العمل من الملتزمين بالقانون: يأخذ الاقتصاد الخفي الأعمال التجارية الخاصة به من جهات العمل القانوني كنوع من التستر التجاري، فمثلاً في المملكة المتحدة يكون سوق السجائر غير الرسمي لا يدفع الضرائب مما يقلل من مبيعات أصحاب المتاجر، كما أنه يمكن زيادة نفوذ العصابات الإجرامية من خلال اقتصاد الظل، والتي قد تؤدي إلى بعض المشكلات للأفراد الذين يقطنون تلك المناطق.
- 5- تآكل الثقة الاجتماعية: إذا كان هناك ارتفاع في نسبة الاقتصاد الخفي، فهذا سوف يتسبب في انخفاض معنويات الأشخاص الذين يدفعون الضرائب، حيث إن ذلك يشجعهم على تقليد المتهربين من الضرائب، والذي يتم النظر إليه على أنه نوع من (الخطيئة الاجتماعية).
- 6- المعلومات الخاطئة: والتي قد تصل إلى الحكومة فتؤدي إلى مشكلات سياسية غير محسوبة.

مجالات الاقتصاد الخفي

اجتهد العديد من باحثين الاقتصاد لاكتشاف جميع المجالات التي يتواجد بها الاقتصاد الخفي، وذلك لما يعرف عنه من غموض وسرية، حيث إذا تم دمج نشاطاته الاقتصادية مع منظومة الحسابات القومية للدولة سوف تكون من ضمن الاقتصاد الرسمي، ومن المجالات المتعددة له نجد التالي:

- 1- القطاع الصناعي: وهو قطاع غير كامل من ناحية الإجراءات القانونية اللازمة له لسير العملية الإنتاجية، إذ أنها عبارة عن قوانين تنظم الصناعة، ولكن عند البحث في سجلات الأشخاص المسجلين في السجلات التجارية نجد أنه ما يقرب من نصف أصحاب النشاطات الصناعية فقط هم من سجلوا فيه.
- 2- السوق السوداء: الذي يتم فيه بيع وشراء العملات بأسعار مختلفة عن أماكن الصرافة المخصصة لها، وذلك ما تحاول الوزارات الخاصة بالاستثمار السيطرة عليه.
- 3- مجال الإسكان: وهو من المجالات التي انتشرت فيها ظاهرة الاقتصاد الخفي، وبالأخص من خلال المباني الكثيرة التي انتشرت في الآونة الأخيرة، والتي أدت إلى انتشار مناطق عديدة غير قانونية أو تابعة للوائح الدولة الخاصة بالبناء.

4- عدم التسجيل الرسمي: العمل في أي نشاط خاص دون تسجيل الدخل الرسمي يجعل الدولة غير قادرة على تحصيل الضرائب الخاصة بها، والتي يتم تحديدها على أساس نسبة دخل النشاط، والجدير بالذكر أن تلك الأعمال الغير رسمية أصبحت من الظواهر المنتشرة كثيرًا في الفترة الأخيرة، وهو ما جعل الأمر يصعب على منظومة تحصيل الضرائب في كل دول العالم تقريبًا.

دور التكنولوجيا في توسيع نطاق الاقتصاد الخفي

ساهم التطور المتسارع في مجال التكنولوجيا ووسائل الاتصال وتحويل الأموال عبر الانترنت، ومؤخرا استخدام الجوال في الدفع الإلكتروني في توسيع نطاق الاقتصاد الموازي أو الخفي لا سيما مع تزايد السرقات التي تتم عبر الانترنت.

وفي الوقت الذي توجد فيه قنوات شرعية معروفة عالميا لتحويل الأموال، وعقد واتمام الصفقات، تبقى هناك نوافذ لممارسة الأنشطة بأشكال غير مشروعة مثل النصب الإلكتروني، ووجود شركات سمسة وهمية للتجارة في العملات والعديد من الأصول والتي تستهدف جمع الأموال عن طريق الخداع.

أيضا عمليات السطو الإلكتروني التي كان أشهرها مؤخرا ما تعرضت له "سوني بيكشرز" من اختراق كلفها ملايين الدولارات، فيما شهدت شركات وبنوك عمليات قرصنة وكذلك مواقع لحكومات حول العالم عمليات مماثلة لأغراض متعددة لكن يبقى لها فاتورة اقتصادية في النهاية.

كما أثبتت الدراسات أن معدلات نمو اقتصاد الظل تكون أعلى في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة وقد يعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها:

- (1) الأنظمة الضريبية غير العادلة، والتي تدفع الأفراد والمنشآت إلى البحث عن الحيل والطرق التي تمكنهم من التهرب من الضرائب وتزوير الحسابات، أي أنها تقودهم إلى الاقتصاد الخفي. حيث إن النظام الضريبي يجب أن يتسم بمبادئ العدالة والشمول والعموم والتوازن، وأن فقدان أي من هذه المبادئ قد يقود بالفعل إلى ظهور الاقتصاد الخفي.
- (2) الأنظمة السياسية غير العادلة، والتي قد تخلق أنظمة اقتصادية غير عادلة أيضاً.
- (3) إن ارتفاع نسبة مساهمة الأفراد في الضمان والتأمينات الاجتماعية ومعاشات التقاعد قد يدفعهم إلى البحث عن وظائف خفية (غير رسمية) يكسبون منها. وقد تمت ملاحظة أن بعض العاملين في الأنشطة الاقتصادية الخفية وخصوصاً في الدول النامية يفضلون هذه

الأنشطة ويرتاحون إليها إلى درجة أنهم قد يرفضون بالفعل فرص العمل الأخرى الرسمية عندما يجدونها، وقد يكون مكسبهم من الوظائف الخفية يفوق مكسبهم من الوظائف الرسمية بالنسبة لمن لديهم وظائف رسمية.

(4) إن مستويات الأجور المادية والمعنوية المتدنية والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة، وأنظمة الحوافز والترقيات التي تفتقر إلى العدالة، قد تشجع الأفراد الذين يقع عليهم الظلم وأولئك الذين يعرفون عنه وتدفعهم إلى التهرب من الوظائف الرسمية إلى الوظائف الخفية.

(5) إن تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية وارتفاع الرسوم في أسواق العمل لا شك قد تدفع الأفراد إلى البحث عن فرص العمل الخفية.

(6) تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية والقضائية والأمنية في مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية، والتي تدفع الأفراد إلى اتباع الحيل والسبل الكفيلة بتجاوزها، أي تدفعهم إلى الاقتصاد الخفي.

(7) الفجوة الكبيرة بين مخرجات المؤسسات التعليمية (أي عرض العمل) من ناحية والطلب على العمل من ناحية أخرى حيث يؤدي ذلك بدوره إلى خلق جيش من البطالة، ثم تدفعها ظروف المعيشة إلى البحث عن فرص العمل غير الرسمية في الاقتصاد الخفي.

ضرورة مكافحة الاقتصاد الخفي:

أدى الاقتصاد الخفي إلى العديد من المشكلات التي أدت إلى زيادة الفجوة في توزيع الثروات ومن ثم انعكاسات سلبية على المجتمع يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

- تضليل البيانات الحكومية الرسمية عن طريق إعطاء نسب غير صحيحة للمؤشرات الاقتصادية ومن ثم إيقاع الضرر بالخطط المستقبلية للدولة، وكذلك عدم تحديد إمكاناتها بشكل واقعي حقيقي.

- المساهمة في التهرب من دفع الضرائب ومن ثم تقليص إيرادات الدولة وتحجيم قدرتها على تقديم الخدمات وصيانة المرافق.

- قد لا يساهم هذا الاقتصاد في رفع الديون لكنه في المقابل يساعد في نمو النوعيات الأسوأ منها عن طريق الحصول على قروض باهظة التكلفة خصوصا من بنوك الظل المصرفي التي لا تخضع للرقابة.

- حدوث خلل في المنظومة الاجتماعية عن طريق تفشي الجرائم وارتفاع أعداد المجرمين وما يتبع ذلك من ارتفاع تكاليف النفقات الأمنية.

وبالتالي يجب أن يكون عمل الحكومات على قونة مفاعيل الاقتصاد الخفي ومحاصرتها وإعادة دمجها في دورة الاقتصاد الرسمي قدر الإمكان لما لها من نتائج تنموية على الاقتصاد ككل.

المحاضرة العاشرة مؤسسات الأوفشور

يعد نظام الأوفشور أو ما شاعت تسميته بالتسهيلات المصرفية لا يخلو عن كونه عبارة عن مراكز مالية مبتكرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وهي منتشرة في أنحاء العالم.

وحتى تتمكن من إعطاء مفهوم شامل لنظام الأوفشور سوف نتطرق لتعريف وتطور نظام الأوفشور. وأهداف نظام الأوفشور وأهم أسواقه. إيجابيات وسلبيات نظام الأوفشور.

1- تعريف نظام الأوفشور وتطوره :

أ- تعريف نظام الأوفشور :

الأوفشور (Off shore) هو مصطلح يتعلق بمجال الضرائب. ما سمي بمناطق الأوفشور هي مناطق أو دول تتراكم فيها رؤوس الأموال الأجنبية نظراً لإعفاءات وشروط ضريبية خاصة في تلك المناطق.

وتعني عبارة «أوف شور» لغوياً «عبر الشاطئ»، أو «من الداخل إلى الخارج». وهي تشير إلى تمركز الشركة في بلد معين، في حين أنها تنفذ أعمالاً في بلد آخر يخضع لسيادة دولة أخرى. من الناحية القانونية، يُقصد بشركة الـ«أوف شور»، أو الشركة المحصورة نشاطها خارج الحدود، الشركة التي تنفذ أعمالاً في بلد معين، ويكون مركزها الرئيسي في بلد آخر وخاضعاً لسيادة دولة أخرى، بحيث يتمحور المركز الرئيسي بشكل شركة أم تتولى التفاوض وإبرام العقود وإجراء الدراسات وإعطاء التوجيهات اللازمة لشركة تابعة لها، تتولى في البلد الآخر تطبيق وتنفيذ تلك الدراسات والتوجيهات.

ويعرف قاموس اكسفورد للتمويل والبنوك، بنوك الأوفشور بأنها ممارسة تقديم الخدمات المالية في مواقع تجذب الزبائن غير المقيمين إليها نتيجة انخفاض الضرائب، هذا يعني أن الفرق الأساسي بين البنوك التقليدية وبنوك الأوفشور هو أن خدمات الأخيرة هي عادة لا تكون لمواطني البلد الذي تعمل فيه.

تطور نظام الأوفشور:

إن نظام الأوفشور أو ما شاعت تسميته بالتسهيلات المصرفية الدولية هو ابتكار أمريكي محض، سمح بموجبه للمصارف الأمريكية في الداخل أو الخارج بإنشاء مناطق مالية حرة للتعامل في نطاقها. ودخلت هذه الفكرة حيز التنفيذ في بداية العقد الثامن من القرن العشرين. وتهدف بالدرجة الأولى إلى استعادة جزء من الدولارات الأمريكية المسربة إلى الخارج، وإعادة توطينها في أمريكا عن طريق إعفاء البعض منها من الضرائب والقيود في حالة بقائها ضمن المناطق المالية الحرة.

وإثر الإعلان عن التشريعات المالية المصرفية الصارمة خلال فترة الستينات والسبعينات مثل متطلبات الاحتياطي القانوني وتحديد معدلات الفائدة وفرض قيود على التعامل ببعض المنتجات المالية، والرقابة على رأس المال، وإجراءات الإفصاح المالي الجديد قامت المصارف الأمريكية والمؤسسات المالية التابعة لها بإقامة مثل هذه المناطق الحرة (أسواق العملات) في أنحاء مختلفة من العالم، وخاصة في أوروبا وفي الشرقين الأوسط والأقصى ولعل أكثر هذه المراكز نشاطا هي تلك التي أنشأت في جزر الكاريبي والبحرين.

وأشارت التقديرات إلى أن حجم عملياتها يبلغ نحو 1500 مليار دولار سنويا والجدير بالملاحظة أن أهم مصادر تمويل نظام الأوفشور هي أسواق العملات الدولية، وبالدرجة الأولى سوق اليورو دولار وخصوصا بعد زيادة العائدات النفطية عام 1974-1975 وعام 1979 ونشوء ما سمي بالدولارات النفطية (البترودولار) والتي تمثل هي الأخرى نوعا آخر من الدولارات التي تقع خارج دائرة التأثير الفعلي للولايات المتحدة الأمريكية.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد عام 1996 حصلت هناك زيادة كبيرة في التعامل بالحسابات المصرفية بغير الدولار، مما شجع على التوسع في إنشاء بنوك الأوفشور.

أما في ما يتعلق بظهور بنوك الأوفشور في قارة آسيا فقد بدأت نشاطاتها بعد عام 1968، عندما انطلقت في سنغافورة سوق الدولار الآسيوي، وإصدار الوحدات النقدية الآسيوية، وقد تم إنشاء سوق الدولار الآسيوي ليكون بديلا لسوق لندن لليورو دولار للاستثمار في الفائض النفطي في كل من اندونيسيا وماليزيا.

أما في أوروبا فكانت البداية من خلال جذب المستثمرين إلى لوكسمبورغ من ألمانيا وفرنسا وبلجيكا في بداية السبعينات في القرن الماضي نتيجة انخفاض الضرائب على الدخل، والعمل بقاعدة السرية المصرفية، ونتيجة لذلك ارتفعت قيمة الأصول لهؤلاء المستثمرين بمعدل 8% سنويا للفترة من 1987-1997، أما في الشرق الأوسط فكانت البداية في دولة البحرين لتلعب دور مركز التحصيل للفائض للمنطقة خلال منتصف السبعينات بعد إصدار التشريعات المصرفية المناسبة وتقديم التسهيلات الضريبية التي قادت إلى إنشاء بنوك الأوفشور، وفي الوقت الحاضر هناك ما يزيد على 500 بنك أوفشور منتشرة في مختلف أنحاء العالم.

- أهداف نظام الأوفشور وأهم أسواقه :

أ- أهداف نظام الأوفشور:

تهدف بالدرجة الأولى إلى استعادة جزء من الدولارات الأمريكية المتسربة إلى الخارج وإعادة توطينها داخل الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق إعفاء البعض منها من الضرائب والقيود في حالة بقائها ضمن المناطق المالية الحرة، لكن الهدف الخفي من وراء هذه الخطوة أو النظام الجديد هو إحكام الهيمنة الأمريكية على النظام النقدي العالمي، عن طريق إخضاع الدولارات التي تجوب أنحاء العالم إلى سيطرتها وتوجيهها وفقا للسياسات التي تؤمن المصالح الأمريكية، وربما أحيانا إشاعة حالات الارتباك والفوضى في الأسواق المالية والعالمية، وتهديد الأنظمة الأوروبية الحليفة.

ب- أهم أسواق الأوفشور

1- سوق اليورو-دولار: يعتبر جزءا هاما من أسواق الأوفشور والتي تعتبر مراكز مالية عالمية توجد في أماكن عديدة لا تخضع لقوانين أي بلد وليست مجبرة للخضوع لأية قوانين حكومية.

2- جزر البهاما: أصدرت السلطات النقدية نوعين من التراخيص يدعى الأول العمل المباشر وهذا النوع يتطلب تواجد فعلي للوحدات.

والثاني يدعى العمل غير المباشر وهو لا يتطلب تواجد فعلي للوحدة في جزر البهاما، ولكن تم التسجيل فقط لدى الشركات النقدية بموجب بعض السندات.

هذا بالإضافة إلى المراكز المالية الموجودة في سنغافورة والبحرين بالإضافة إلى أسواق أخرى توجد بكل من لوكسمبورغ، قبرص، جزر كايمان ...إلخ.

إيجابيات وسلبيات نظام الأوفشور :

أ- الإيجابيات:

بشكل عام يمكن القول أن من المبررات الأساسية التي تدفع الدول إلى الموافقة على إنشاء بنوك الأوفشور هو حرية الدخول إلى أسواق رأس المال الدولية.

- جذب المهارات والخبرات الأجنبية المطلوبة.

- إدخال عنصر المنافسة الجديدة إلى النظام المالي المحلي ولو انها تساعد في نفس الوقت على توفير الحماية للمؤسسات المحلية.

- بعض الدول تطمح إلى تحقيق الاستفادة من الأنشطة المربحة التي يتم تمويلها من قبل بنوك الأوفشور وخلق فرص عمل جديدة لأبناء البلد.

وتشترك جميع بنوك الأوفشور بوجود العناصر التالية:

1. انخفاض الضرائب أو عدم وجودها.
2. الخدمات المقدمة هي بشكل أساسي للزبائن من غير المقيمين.
3. هناك شرط توفر وسائل الاتصال المتقدمة والخدمات المصرفية المتطورة.
4. نظام قانوني يدعم المحافظة على السرية المصرفية.
5. درجة عالية من الاستقرار السياسي، فلا يوجد هناك مستثمر يرغب بالاستثمار في عملة بلد لا يستطيع توفير الحماية والأمان لعملته بما يضمن حقوق المستثمرين.
6. التركيز في بلدان صغيرة ذات موارد طبيعية محدودة.

ب- السليبيات:

بالإضافة إلى وجود ايجابيات لبنوك الأوفشور توجد هناك سلبيات لها وتتمثل في:

1. إن بنوك الأوفشور تعمل على تزويد الأفراد والشركات بوسائل يمكن من خلالها تجنب دفع الضرائب بشكل متعمد، ومن المعروف أن دفع الضرائب يمثل التزام قانوني تجاه الدولة، وبالطبع فإن تقليص حجم الضرائب المدفوعة إلى الدولة سوف يؤدي إلى إضعاف قدرتها على تقديم المزيد من الخدمات.

2. إن خاصية سرية العمل المصرفي ومرونة القوانين والأنظمة التي تعمل بموجبها بنوك الأوفشور سوف تسمح بجذب المزيد من الأموال المتأتية من ممارسة نشاطات عالمية محرمة، فعلى سبيل المثال هناك تزايد ملحوظ في عدد هذا النوع من البنوك في دولة أنتجوا وبربودوس (هي مراكز مالية للأوفشور) التي تشتهر بغسيل الأموال حسب ما ورد في أحد تقارير الحكومة الأمريكية في عام 1997، وقد ثبت ارتباط العديد من هذه البنوك مع بنوك أوفشور في روسيا وبلدان أخرى.

3. إن صفة الالتفاف على القوانين والأنظمة التي تعمل بموجبها بنوك الأوفشور جعلت من نشاطات وسمعة هذه البنوك موضع شك وتساؤل مستمر مما يقود البعض إلى الاعتقاد أنه لن تكون هناك عملية انتشار وقبول واسع لهذه البنوك، كما هو الحال بالنسبة للبنوك الاعتيادية.

وفي دراسة لصندوق النقد الدولي عام 1999 قام بها كل من أريكو ومواسالي أشارت إلى تراجع دور بنوك الأوفشور بانخفاض قيمة الأصول بين الحدود، ورغم هذه النظرة التشاؤمية حول مستقبل بنوك الأوفشور هناك من يدافع عن بعض هذه البنوك باعتبارها أصبحت معروفة وتدار بشكل جيد مثل تلك الموجودة في سويسرا، لوكسمبورغ، البهاماس، سنغافورة، هونغ كونغ.(2)

الرقابة على أعمال بنوك الأوفشور:

إن الحرية المتاحة لبنوك الأوفشور لا تعني أنها تعمل بحرية مطلقة دون رقابة على نشاطاتها، ففي عام 1975 كانت هناك أول محاولة للتفتيش والرقابة على عمل الأنشطة الدولية للبنوك بموجب اتفاقية بازل، وفي عام 1992 تم إصدار ما يسمى بالحد الأدنى للمعايير للرقابة على

المجموعات المصرفية الدولية ومؤسسات عبر الحدود (الأوفشور) التابعة لها من قبل لجنة بازل، وفي عام 1996 صدر تقرير أطلق عليه تقرير 1996 حول الرقابة على الأنشطة المصرفية عبر الحدود تمت المصادقة عليه من قبل مراقبي البنوك من 140 دولة.

لكن رغم هذا هناك خسائر باهظة بسبب مناطق الأوفشور :

قدرت شبكة العدالة الضريبية حجم الثروات النازحة إلى 80 منطقة أوفشور بنحو 32 ترليون دولار، فيما قدر تقرير مؤتمر التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة (أونتكاد) لعام 2014، أن ما يتراوح بين 8 و15% من صافي الثروات المالية للدول النامية، يتم الاحتفاظ به في دول الملاذ الضريبي . وجراء تلك الأساليب الخفية، تخسر البلدان النامية 160 مليار دولار سنوياً.

وحسب التقرير الصادر لعام 2013 عن مؤشر "فايننشال سيكرسي إندكس"، فإن الثروات الخاصة المودعة في مراكز "أوفشور"، ولا تخضع لضرائب أو تُجبي منها ضرائب ضئيلة، تتراوح بين 21 إلى 23 مليار دولار. ووفقاً لتقرير نشرته "فايننشال سيكرسي إندكس"، فإن الأموال غير الشرعية التي تتكون من أموال الجريمة والمخدرات والعصابات والساسة الفاسدين، التي تتحرك بين الدول سنوياً، تقدر بنحو 1.5 ترليون دولار.

الفرق بين نظام الأوفشور والمناطق الحرة:

أولاً علينا تعريف المناطق الحرة ومن خلاله نستطيع فهم الاختلاف بين المناطق الحرة ونظام الأوفشور.

تعريف المناطق الحرة:

إن المناطق الحرة ليست بالجديدة ففي عام 1189 تم إنشاء أحد أهم أقدم الموانئ الحرة و ذلك في مدينة هامبورج الذي أعفي فيه التجار من الرسوم الجمركية و الضرائب ، و تطورت الفكرة بعد ذلك في القرون الوسطى عندما قامت بعض الدول الأوروبية بمنح بعض الامتيازات والتسهيلات التجارية بهدف تنشيط التجار في بعض الموانئ الساحلية ، كما تطورت فكرة ميناء الحر في مدينة هامبروغ عام 1888 لتواكب توسع الحركة التجارية في تلك الفترة، و تمتعت موانئ أخرى بنفس المزايا في نابولي، فينسيا، مرسيليا، تريشا، كوبنهاجن...

و قد انتقلت بعد ذلك هذه الفكرة في فترات لاحقة من الدول الأوروبية الاستعمارية إلى المستعمرات التي كانت تحتلها، حيث أقيمت العديد من المناطق الحرة في المناطق الحرة في مناطق مختلفة من دول العالم، كجبل طارق عام 1704 و سنغافورة سنة 1819 وهونج كونج سنة 1842، وقد حققت هذه المناطق نجاحات لم تحققها حتى المناطق الحرة التي كانت موجودة في الدول الاستعمارية نفسها.

وفي القرن العشرين و بفقدان الدول الاستعمارية معظم مصالحها باستقلال الدول التي كانت تحت احتلالها و التي كانت تشكل مصادر رئيسية لها من المواد الخام الأولية و في نفس الوقت كانت تمثل اسواقا رائجة لمنتجاتها المختلفة، و نظرا لدخول عدد من الدول المستقلة في نزاعات و اتجاهات أيديولوجية سياسية و اقتصادية كان لها انعكاسات سلبية على مجتمعاتها و اقتصاداتها يضاف لذلك افتقاد معظم هذه الدول لقاعدة صناعية و تكنولوجية متطورة . كل هذا دفع بالدول المتقدمة و النامية على السواء للسعي لجذب رؤوس أموال أجنبية للاستثمار في مجالات متعددة تتحقق معها أهداف مختلفة تسهم في دعم اقتصاداتها و الدفع بعجل التنمية فيها. و من هنا تطورت فكرة المناطق الحرة إلى مناطق حرة تهدف إلى تصدير منتجات يتم تخزينها أو تصنيعها فيها، و تمركزت تلك المواقع الرئيسية لخطوط التجارة الدولية و قد عزز من هذا التوجه توافق مصالح الدول المتقدمة و النامية للاستفادة من مزايا الاقتصادية المترتبة على هذه المناطق .

و لذا كانت المنطقة الحرة بشانون " Shannon " المتواجدة في غرب إيرلندا هي أول منطقة حرة لتجهيز الصادرات و التي أنشئت عام 1959 تلاها في فترات زمنية متلاحقة إقامة مناطق حرة في بورتويكو عام 1962 و في الهند عام 1965 وتايوان و الفلبين و الدومينيك و المكسيك و بنما و البرازيل.. الخ

أ- المفهوم القانوني للمنطقة الحرة

برجعنا إلى غالبية التشريعات المنظمة للمناطق الحرة وبالخصوص في الدول العربية منها، نجد أنها لم تول اهتماما بالغا لتعريف هذه المناطق، وتبقى أهم التعاريف القانونية للمناطق الحرة تلك المنصوص عليها في قانون مؤسسة المناطق الحرة الأردني رقم 32 الصادر سنة 1984 والذي

جاء فيه ما يلي: "المناطق الحرة هي جزء من أراضي المملكة محددة ومسورة بحاجز فاصل توضع فيه البضائع لغايات التخزين والتصنيع مع تعليق استيفاء جميع الضرائب والرسوم المترتبة عليها، وتعتبر هذه البضائع وكأنها خارج المملكة".

ويعد استعراضنا للتعريف التي وردت في التشريعات ننتقل إلى جهة أخرى فنجد أن الاتفاقيات الدولية هي الأخرى تطرقت إلى تعريف المناطق الحرة خاصة اتفاقية كيوتو المنعقدة برعاية منظمة الجمارك العالمية، حيث عرفت هذه المناطق بأنها: "جزء من الإقليم أو الدولة تعتبر السلع المنتجة فيه أو المقدمة، خارج المنطقة الجمركية وغير خاضعة للرسوم والضوابط الجمركية وهي على نوعين مناطق حرة تجارية تخزن فيها البضائع بصورة رئيسية دون أن يتم تصنيفها أو معالجتها قبل تصديرها، والنوع الثاني مناطق حرة صناعية حيث يجري فيها تصنيع السلع لأغراض التصدير .

وتأسيسا على ما تم تسطيره أعلاه يظهر جليا بأن جل التشريعات بل حتى الاتفاقيات الدولية تسير في نفس المنحى فيما يخص مفهوم المناطق الحرة، حيث يوجد شبه إجماع على اعتبارها مساحة جغرافية من إقليم الدولة المضيفة وتخضع لسيادتها الكاملة، وهي غالبا ما يتم تحديدها على المنافذ البرية أو البحرية أو الجوية للدولة أو بجوارها، وتخضع الأنشطة الاستثمارية فيها لقواعد قانونية واقتصادية وإجرائية خاصة، تكون الغاية منها جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وخلق فرص الشغل وكذا تشجيع الصادرات.

بينما شركة الأوفشور هي شركة مسجلة في بلد لا يكون المالك مقيما فيه. لكن وبخلاف فروع المؤسسات الدولية، فإن شركات الأوفشور لا تمارس أي نشاط اقتصادي في البلد الذي تتخذه مقرا لها. ومن أجل تأسيس شركة أوفشور، فإن "الأمر يمكن أن يكون بسيطا جدا، كما يمكن أن يكون معقدا جدا"، بحسب ما أوضح لوكاله فرانس برس ايريك فيرنبيه الباحث في معهد العلاقات الدولية (ايريس) ومؤلف كتاب "التهرب الضريبي والملاذات الضريبية". ويمكن أن يتم ذلك من خلال مكاتب محاماة متخصصة بعضها له شهرة عالمية واسعة، ولكن أيضا من خلال شبكة الإنترنت عبر نقرات قليلة وبضع عملات، بينما المناطق الحرة هي مناطق قانونية خاضعة لسلطة الدولة التي في أراضيها.

وبشكل عام لعبت أنظمة الأوفشور المصرفية دوراً سلبياً في اخراج الأموال من الدول النامية باتجاه هذه البنوك ومن ثم اعادة استثمارها بالدول المتقدمة بطرق ملتوية وتعد هذه البنوك من أهم المؤسسات المتورطة بقضايا غسل الأموال في العالم.